مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

النحو القرآني وإشكالية التصنيف:
بحث في الأسس المعرفية لعلاقة العلم بموضوعه

د. أيمن عبدالمجيد عثمان علي

مدرس العلوم اللغوية بقسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب – جامعة بني سويف

DOI: 10.21608/qarts.2022.154233.1482

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – العدد (٥٧) أكتوبر ٢٠٢٢

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

النحو القرآني وإشكالية التصنيف:
بحث في الأسس المعرفية لعلاقة العلم بموضوعه

الملخَّص:

يهدف هذا البحث إلى إعادة قراءة معطيات نظرية النحو القرآني التي اقترحها بعض اللغويين العرب المحدثين، في ضوء إشكالية التصنيف. وهي إشكالية مركبة تتفرع إلى إشكاليات ثلاث: إشكالية إبستمولوجية، وإشكالية نظرية، وإشكالية إجرائية.

أما الإشكالية الإبستمولوجية فتتعلق بسؤال النموذج؛ بمعنى: أيُّ الحقلين يشكِّل نموذجًا بالنسبة للآخر: النحو أم القرآن؟ هل استُعْمِل النحو بوصفه وسيلة لدراسة النص القرآني، أم أن النص القرآني استُعمِل نموذجًا لعرض القضايا النحوية التي أثارها النحويون في مناقشاتهم؟

وأما الإشكالية النظرية فتفرض نفسها على مختلف الدارسين للنص القرآني من الزاوية النحوية أو الإعرابية، وتتلخَّص في السؤال الآتي: أي شكل من أشكال النحو يمكن استثماره في مقاربة النص القرآني؟

وأما الإشكالية الإجرائية فتطرح نفسها من جانب محدَّد هو علاقة النحو، بوصفه جهازًا مفاهيميًّا وإجرائيًّا، بالقرآن الكريم بوصفه نصًّا مقدَّسًا. بعبارة أخرى: كيف بنى النحويون ممارستهم الإجرائية؟ وما مدى ملاءمتها للمبادئ العامة التي تستند إليها نظريتهم النحوية؟ وهل تختلف الممارسة باختلاف المادة اللغوية؟

وقد تبين لنا بعد البحث أنَّ (نظرية النحو القرآني) تتصف بالتجريبية؛ من حيث قلة التنظير لها، وعدم الوعي بما تفرزه الإشكاليات السابقة من آثار سلبية، على مستوى العلاقة بين العلم وموضوعه؛ ومن ثمة فهي صيغة انتقائية اختزالية لا تتمتع

بمحتوى معرفيٍّ متماسك أو جهاز قاعدي محكم يؤهِّلها لحيازة مصطلح (النظرية)، كما تبين أنَّ (النحو القرآني) مصطلح غير نسقيٍّ؛ لكون مفهومه ينفصل عن النَّسق المعرفي الذي يؤطِّره، وهذا الانفصال سببه عدم الوعي بالأسس المعرفية التي بُني عليها النحو العربي.

الكلمات المفتاحية: النحو القرآني، النحو العربي، إشكالية التصنيف، الأسس المعرفية ، التَّجريبيَّة.

توطئة:

يعد النحو العربي أقدم النصوص العلمية في التراث العربي، وقد كان ـ ولا يزال ـ يمثل بناء معرفيًّا يشهد على رقي العقل العربي، الذي استطاع في ذلك الوقت أن يضرب في أحد الدروب المعرفية الوعرة، نحو تنظيم اللسان العربي عبر عقلنة أبنيته الداخلية.

ولمَّا كان هذا النحو معياريًّا، وكان اللسان الذي يُرَاد تجريدُ نظامِه خاضعًا لسنة التطور أو التغير، فقد اتخذ بعض اللغويين المحدثين من ذلك مدخلًا للطعن في منهجه، بأن دعوا إلى إعادة قراءته على هدي من معطيات الدرس اللساني الحديث. وإعادة القراءة مطلب علميٌّ لا شك، وهي تنم عن وعي معرفي بإشكاليات تمس العلاقة بين العلم وموضوعه. وإذا ظهرت بوادر الوعي المعرفي، فإن ذلك يؤشِّر إلى إمكانية التحول على مستوى المنهج، بيد أن ذلك التحول مشروط بوعي الذات القارئة بالأسس المعرفية، التي تحكم العلاقة بين العلم وموضوعه.

وهنا نستحضر موضوع البحث وهو(النحو القرآني)؛ فقد دعا بعض المحدثين إلى إقامة هذا النحو اعتمادًا على النص القرآني. بما يعني أنهم لمسوا خطأ منهجيًّا على مستوى العلاقة بين النحو الموروث والنص القرآني، تمثل في الاصطدام بين القواعد النحوية والنص القرآني بقراءاته المتنوعة؛ ومن ثمة فقد دعوا إلى اعتدال الهرم المقلوب أو الوضع المعكوس، بأن يكون العلم تابعًا للموضوع وليس العكس. وهذه الدعوة جرت ضمن إطار واقع معرفي خاص، فرضته معركة الوصفية والمعيارية. وهنا نعود إلى الأسس المعرفية التي تحكم تلك العلاقة؛ فقد كان يجب على دعاة النحو القرآني أن يتمثَّلوا تلك الأسس قبل الشروع في التحول إلى المنهج الذي دعوا إليه، ومن تلك الأسس ـ في رأينا ـ ما يأتي:

١ . طبيعة العَلاقة بين النحو واللسان العربي.

٢ . طبيعة العلاقة بين النحو والنص القرآني.

٣ . المرجعية الدينية المؤطِّرة لصناعة النحو.

٤ . تبعات حاصل الجمع بين مطالب الصناعة وخصوصية النص.

٥ . خصوصية النحو العربي، وتبعات إزالة الحواجز بينه وبين حقول معرفية أخرى مثل البلاغة والتفسير.

٦ . اختلاف العقول النحوية الوازنة التي تنتمي إلى مشارب فكرية مختلفة.

٧ . اختلاف السياق المعرفي الذي أنتج النحو العربي، وغيره من السياقات التي أنتجت النظريات اللسانية الحديثة.

وتأخذ دراسة تلك الأسس المعرفية أهميتها؛ من حيث إنها تكشف للباحث عن النظام النحوي للعربية وخلفيته المعرفية. والواقع أن كل علم من العلوم يفرض سؤالًا معرفيًّا، وهذا السؤال مضمونه أن العلم ينبني على أسس معرفية محدَّدة؛ ومن ثمة، فإن تجاهل هذا السؤال أو الجهل به، يدفع لا محالة إلى توسيع الفجوة المعرفية بين العلم وموضوعه.

١ . النحو القرآني: تعريف وتحديد:

١ . ١: مفهوم النحو القرآني:

يُعرَّف النحو القرآني بعدد من التعريفات، منها:

. أنه «**نحو خاص بالقرآن الكريم، ومستنبط من نحو العربية**»[١].

. أنه «مصطلح معاصر لما عُرف عند القدامى بمجموعة الأنظمة والقواعد والأحكام التي تُستنبط من النص القرآني الكريم، والقائمة على أساس من الفهم الصحيح والسليم للغة القرآن الكريم ومعانيه وأساليبه، مع الأخذ بالقراءات القرآنية متواترة كانت أم شاذة، وتوجيهها بحسب أسس النحو القرآني المعنوية والفكرية من مراعاة المعنى، وقواعد التأليف والربط، وما يطرأ على النظم من تغيير كالحذف والذكر، والتقديم والتأخير والفصل والوصل، مع مراعاة مقتضى الحال وأحوال المخاطب والمتكلم»[٢].

والتعريفان يدلَّان على محتوى مفهومي واحد، بيد أنَّ الأول أخصر والثاني أوضح لحقيقة النحو المستنبط ولحدود النص المدروس. ومن ثمَّة، فنحن سنتعامل معهما على أنهما تعريف واحد. والواقع أن هذا التعريف إشكاليٌّ ولا حظَّ له من السداد؛ وذلك لأنه يقتصر على النص القرآني دون غيره من النصوص العربية، والنحو يفترض فيه أن يكون ممثلًا للمادة اللغوية بكل تنوعاتها، كما أنه نحو مستنبط من نحو آخر تراثي يتمتع برصيد ضخم كمًّا وكيفًا هو(النحو العربي)، والاستنباط من **النحو المصدر** دون وعي بالمرجعية المعرفية المؤطِّرة له، سيجعل النحو الهدف مجرد محاولة انتقائية اختزاليَّة.

---

(١) النحو القرآني في ضوء لسانيات النص، د/هناء محمود إسماعيل، ص ٦٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٧٩.

وأصحاب النحو القرآني . الذين سنشير إليهم بعد قليل . يطلقون عددًا من المصطلحات على النحو المصدر، منها: النحو غير القرآني، النحو المألوف، النحو الشكلي، نحو الإعراب، في مقابل مصطلحات أخرى تمثل النحو الهدف، منها: النحو القرآني، نحو القرآن، نحو النص القرآني، النحو غير المألوف، نحو المعنى، النحو الجمالي، النحو التفسيري. وهذه المصطلحات بنوعيها المتقابلين تثير إشكالًا على مستويات عدة، على رأسها مستوى العلاقة بين المصطلح والنسق الذي يحكمه. وتفصيل القول في هذا الإشكال وفي غيره لنا وقفة معه في قابل.

. «**أن النحو القرآني ليس هو مجرد المخالفات النحوية القرآنية للاستعمال النحوي العربي، ولا هو ما يتشابه مع ذلك الاستعمال، وليس هو نحو القراءات القرآنية. إنما النحو القرآني هو ما استعمله القرآن من نحو، سواء أتوافق مع الاستعمال اللغوي في العربية أم اختلف**»[٣].

وهذا التعريف يثير إشكالًا منهجيًّا يتعلق بنوع الاستقراء المستعمل؛ فهو يقصر القواعد النحوية على النص القرآني دون غيره من الوقائع اللغوية، كما أنه يبطل التعريفين السابقين ويتجاوزهما باعتماده منهج المدونة المغلقة؛ فهو يستبعد قواعد النحو العربي الموروث، ويدعو إلى إقامة قواعد مستقلة مستنبطة من النص القرآني. وهو أمر سنتطرق إليه بالتفصيل في آخر محاور البحث.

. أنه «**تطبيق قواعد النحو على القرآن، واستنباط قواعد نحوية منه، وتقويم قواعد نحوية وفق تحليل تراكيبه**»[٤].

---

(٣) النحو القرآني في ضوء منهج جديد(المدوَّنة المغلقة)، د/وفاء عباس فياض، ص ١٠٦.

(٤) مفهوم النحو القرآني ومجالاته وتطبيقاته: دراسة في كتب النحو القرآني المعاصرة، د/محمد أبو القاسم حسن عباس، ص ٩.

وهذا التعريف رغم قبوله بتطبيق قواعد النحو العربي على النص القرآني، إلا أنه راعى خصوصية النص القرآني على حساب إقامة نحو كلي للسان العربي، كما أنه يتسم بنزعة تشخيصية؛ من حيث إنه يدعو إلى تقويم قواعد النحو وفق تحليل تراكيب النص القرآني؛ وهو ما يجعل قواعد النص القرآني حكمًا على الوقائع اللغوية كلها. والصحيح . في نظرنا . هو ما فعله النحويون القدماء؛ **فقد حقَّقوا المعادلة الصعبة: إقامة قواعد كلية للسان العربي، مع مراعاة خصوصية الوقائع اللغوية عند التحليل؛ من دون تحكيم قواعد واقعة لغوية معينة في وقائع لغوية أخرى.**

١ . ٢: نظرية النحو القرآني:

ذهب الدكتور أحمد مكي الأنصاري إلى أن النحو القرآني له نظرية تؤطِّره، وهي . عنده . تتكون من أربعة عناصر:

١ . الإطار العام: القرآن الكريم.

٢ . المحور: الاصطدام بين القواعد النحوية والقراءات القرآنية.

٣ . العمود الفقري: المواطن التي تصطدم فيها القواعد النحوية بالنصوص القرآنية.

٤ . المقوِّمات الأساسية: ولها جانبان:

. جانب الاتفاق بين القواعد النحوية والنصوص القرآنية.

. جانب الاختلاف بين القواعد النحوية والنصوص القرآنية.

وقد رأى أن الجانب الأخير هو موضع الثِّقل والتَّركيز في نظريته، وأن الفارق الجوهري بين (النحو القرآني) و(النحو المألوف) ينحصر في عمودها الفقري؛ أي:

معالجة المواطن التي تصطدم فيها القواعد النحوية بالنصوص القرآنية؛ انطلاقًا من تصحيح القواعد النحوية بالقرآن الكريم وقراءاته [٥].

والواقع أن هذه النظرية بعناصرها المذكورة، لا تختلف عما طرحه بعض الباحثين من أفكار حيال النحو القرآني؛ إذ دعوا إلى إقامة قواعد نحوية مستنبطة من النص القرآني، تعالج . كما يزعمون . ما شاب النحو العربي من قصور. وهذه الدعوة بدأها الأستاذ إبراهيم مصطفى، وأخذ يردِّدها ويؤصِّل لها عددٌ من اللغويين، منهم: الشيخ محمد أحمد عرفة، والدكتور إبراهيم أنيس، والدكتور مهدي المخذومي، والدكتور عبد العال سالم مكرم، والدكتور أحمد عبد الستار الجواري، والدكتور أحمد مكي الأنصاري، والدكتورة هناء محمود إسماعيل.

ويجمعُ هؤلاءِ تصوُّرٌ معرفيٌّ مشترك، روافده ما يأتي:

١ . الاعتماد على النص القرآني في استنباط القواعد.

٢ . تصحيح قواعد النحويين بالقراءات القرآنية.

٢ . إعادة صلة النَّحو بمعاني الكلام.

٣ . مراعاة معاني النَّص القرآنيّ وأساليبه.

٤ . مراعاة سياق النص القرآني وحال المخاطب والمتكلِّم.

٥ . الدمج بين النحو ومباحث علم المعاني.

وهم يقرُّون بأن دعوتهم تلك لها سندٌ عند بعض النحويين القدماء، مثل: الفرَّاء، وابن هشام، وابن مضاء الأندلسي.

(٥) انظر: نظرية النحو القرآني(البحث)، د/أحمد مكي الأنصاري، ص ٧١. وتجدر الإشارة هنا إلى أننا ميزنا بين البحث المذكور والكتاب الذي يحمل العنوان نفسه بكلمتي(البحث) و(الكتاب).

١ . ٣: مصادر النحو القرآني:

مصادر النحو القرآني متعددة، ويمكن أن نقسمها إلى قسمين: مصادر حديثة، ومصادر قديمة.

١ . المصادر الحديثة: وهي كثيرة، **منها ما يعبر صراحة عن موضوع النحو القرآني،** ويحمل عنوان(النحو القرآني) أو(نحو القرآن)، مثل: نظرية النحو القرآني للدكتور أحمد مكي الأنصاري، ونحو القرآن للدكتور أحمد عبد الستار الجواري، والنحو القرآني في ضوء لسانيات النص للدكتورة هناء محمود إسماعيل. **ومنها ما يعبر عنه صراحة كذلك، ولكن يحمل عناوين أخرى،** مثل: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية للدكتور عبد العال سالم مكرم، والنحو والنحاة بين الأزهر والجامعة للشيخ محمد أحمد عرفة، وسيبويه والقراءات، والدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين للدكتور أحمد مكي الأنصاري، والنحويون والقرآن للدكتور خليل بنيان. **ومنها ما يعبر عنه كذلك ولكن في إطار معالجة قضايا أكثر عمومية،** مثل: إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى، ومن أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس، وقضايا نحوية للدكتور مهدي المخزومي.

٢ . المصادر القديمة: وهي المصادر التي اعتمد عليها دعاة النحو القرآني في استنباط مادتهم، وهي كثيرة جدًّا ومتنوعة، والمجال لا يسمح بعرضها كلها، ولكننا سنكتفي منها بذكر ما يأتي:

. من كتب النحو: كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، والرد على النحاة لابن مضاء، ومغني اللبيب لابن هشام.

. من كتب معاني القرآن: معاني القرآن للكسائي، ومعاني القرآن للفرَّاء، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج.

. من كتب إعراب القرآن: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه، والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري.

. من كتب تفسير مشكل القرآن وغريبه: تأويل مشكل القرآن، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة الدينوري، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب.

. من كتب التفسير: تفسير الكشاف للزمخشري، وتفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، وتفسير نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي.

. من كتب البلاغة: أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني، والمثل السائر لابن الأثير.

إضافة إلى كتب أخرى في القراءات وإعجاز القرآن والوجوه والنظائر وعلوم القرآن[٦].

ورغم ثراء المادة العلمية التي تحتويها تلك المصادر، ورغم القيمة البيمعرفية[٧] التي تقدِّمها لمفهوم(النحو القرآني)، إلا أن تنوعها بهذا الشكل يطمس زوايا مهمة في النحو الموروث؛ من حيث إن عبور الحدود بين الحقول والتخصصات السابقة والتعالي عليها، يؤدي غالبًا إلى عدم مراعاة الهيئة التي يحضر بها النحو العربي في كل حقل مما سبق؛ فالنحو في كتب النحو يختلف عن النحو في كتب التفسير، وهما يختلفان عن النحو في كتب البلاغة وفي غيرها من الكتب التي تمثل حقولًا معرفية مختلفة.

---

(٦) للاطلاع على المزيد من هذه المصادر، انظر: النحو القرآني في ضوء لسانيات النص، ص ٦١ . ٦٤.

(٧) البيمعرفيَّة تمثِّل: «صيغة ونظامًا للبحث يدمج معلومات ومعطيات وتقنيات ومقاربات ونظريات من حقلين أو أكثر لتطوير فهمنا للظواهر، وحل المشكلات التي تتجاوز حقلًا معرفيًّا بعينه». اللغة والمعرفة: قضايا البحث البيمعرفي، د/محمد الوحيدي، ص ٣٢٤، ٣٢٥.

١ . ٤: أسباب الدعوة إلى النحو القرآني:

لخَّصت الدكتورة هناء محمود إسماعيل أسباب الدعوة إلى إقامة نظرية للنحو القرآني فيما يأتي[٨]:

١ . الدعوة إلى بناء منهجية معرفية في فهم النص القرآني، مستندة إلى الحقيقة القرآنية. وتُعتَمدُ أساسًا في إيجاد الحلول لمشكلات الموروث النحوي.

٢ . ارتباط الدعوة إلى النحو القرآني بدعوات التيسير النحوي؛ بدءًا بابن مضاء القرطبي وانتهاء بالمحدثين؛ فكانت الدعوة إلى اعتماد النص القرآني إحدى سبل تيسير النحو وتصحيح الانحراف في منهج الدرس النحوي.

٣ . التحرر من فكرة التمسك بالقاعدة النحوية وإخضاع النص القرآني لها، وتقييد النحو بقواعد العقل والمنطق.

٤ . قصور نحو العربية . ولا سيما نحو العصور المتأخرة . عن الإيفاء بوظيفته، وتلبية حاجات المتعلمين الفكرية المعاصرة والمتزايدة التي تحتاج إلى لغة قادرة على التواصل الفكري، وتحيطها الدقة والإتقان لتكون أداة للتعلم وتفتح أمامهم آفاق العلم والمعرفة؛ وهو ما يتمثل بلغة القرآن الكريم.

٥ . ظهور الحاجة المتزايدة في الدراسات الأدبية والنقدية المعاصرة إلى التمييز بين النحو الذي يهدف إلى توظيف القواعد والأحكام الإجرائية لبناء الخطاب الأدبي وضمان صحته وسلامته، وبين(النحو النصي) الذي يهدف إلى الدراسة العميقة لبنية النص.

٦ . قصور المناهج السائدة في تحليل النص القرآني في ضوء خصوصية الخطاب القرآني، وأساليبه المعجزة، لذا ظهرت الحاجة إلى بناء منهج يتعامل مع النص القرآني في ضوء التطورات الحاصلة في مناهج دراسة القرآن الكريم، وتطور مناهج البحث

---

(٨) انظر: النحو القرآني في ضوء لسانيات النص، ص ٢٨، ٢٩.

اللساني في العقود الأخيرة نحو ظهور دراسات(نحو النص)، و(أسلوبية القرآن الكريم)، واعتماد علم الدلالة في دراسة القرآن الكريم.

٧ . ظهور اتجاه واضح في اتجاهات البحث النحوي، وهو اتجاه العناية بدراسة بناء الجملة وأساليب التعبير عن المعاني. ويمثل انعطافًا سليمًا وتطورًا واضحًا في التفكير النحوي، إلا أنه لم يحظ بعناية الباحثين. ويعنى بدراسة التراكيب(الجمل) دراسة معنوية تكشف عن طرائق بنائها وأنظمة الربط فيها وتغير معانيها بتغير عوارضها: كالحذف والتقديم والتأخير والوصل والفصل، ودراسة أساليب التعبير المختلفة والمعاني التي يؤديها، وهو ما اصطلح عليه فيما بعد بـ(علم المعاني).

وبتأمل هذه الأسباب نجد أنَّها تطرح إشكال التصنيف؛ فالباحثة الكريمة فرقت بين نوعين أو صنفين من النحو هما(النحو القرآني) و(النحو غير القرآني)، والصنف الأول . في رأيها ورأي دعاة النحو القرآني بصفة عامة . يصلح أو يصحح ما وقع في الصنف الثاني من خلل أو انحراف.

وهذا التفريق أو التصنيف يطرح إشكالات فرعية: إبستمولوجية، ونظرية، وإجرائية. **أما الإشكال الإبستمولوجي** فيتعلق بسؤال النموذج؛ بمعنى: أيُّ الحقلين يشكِّل نموذجًا بالنسبة للآخر: النحو أم القرآن؟ هل استُعْمِل النحو بوصفه وسيلة لدراسة النص القرآني، أم أن النص القرآني استُعمِل نموذجًا لعرض القضايا النحوية التي أثارها النحويون في مناقشاتهم؟

وتتضح معالم هذا الإشكال بجلاء في الأسباب(١ . ٤). فالأساس الإبستمولوجي أو الخلفية المعرفية التي تتكئ عليها نظرية النحو القرآني، وتعطيها شرعية وجودها، هي قصور النموذج النحوي التراثي عن فهم النص القرآني، وما ذاك إلا لأن هذا النموذج استبعد(الحقيقة القرآنية)، التي كان يجب أن يعتمدها النحويون العرب في فهم النص القرآني، ولكنهم آثروا التمسك بالقاعدة النحوية وإخضاع هذا

النص لها. وينضاف إلى ذلك البعد العلمي بعدٌ آخر هو البعد التعليمي، المتمثِّل في الدعوة إلى تيسير النحو وتلبية حاجات المتعلمين الفكرية المعاصرة والمتزايدة من خلال اعتماد لغة القرآن الكريم دون غيرها من المواد اللغوية.

وأما الإشكال النظري فيفرض نفسه على مختلف الدارسين للنص القرآني من الزاوية النحوية أو الإعرابية، ويتلخَّص في السؤال الآتي : أي شكل من أشكال النحو يمكن استثماره في مقاربة النص القرآني؟

وتتضح معالم هذا الإشكال بجلاء في السبب الخامس. وواضح أن هذا الإشكال يرتبط بسابقه؛ فقصور النحو التراثي(غير القرآني) عن فهم النص القرآني، يسوِّغ الدعوة إلى إقامة نحو آخر يصلح لمقاربة هذا النص؛ وهو (النحو القرآني) أو (نحو النص القرآني).

وأما الإشكال الإجرائي فيطرح نفسه من جانب محدَّد هو علاقة النحو، بوصفه جهازًا مفاهيميًّا وإجرائيًّا، بالقرآن الكريم بوصفه نصًّا مقدَّسًا. بعبارة أخرى: كيف بنى النحويون ممارستهم الإجرائية؟ وما مدى ملاءمتها للمبادئ العامة التي تستند إليها نظريتهم النحوية؟ وهل تختلف الممارسة باختلاف المادة اللغوية؟

وتتضح معالم هذا الإشكال بجلاء في السببين السادس والأخير. وهذا الإشكال الإجرائي يرتبط بسابقيه كذلك؛ فإذا كان قصور النموذج التراثي يسوِّغ وجود نموذج جديد في مقاربة النص القرآني، فإن هذا النموذج الجديد ينبغي أن يراعي قدسية النص أو خصوصيته من جهة، ويقبل التعديل والتطوير بوصفه صناعة بشرية من جهة أخرى. والتعديل والتطوير أوجبهما . كما ترى الباحثة، وهي على حق في ذلك . التطورات الحاصلة في مناهج دراسة القرآن الكريم ومناهج البحث اللساني، مثل: نحو النص، وأسلوبية القرآن الكريم، واعتماد علم الدلالة في دراسة النص القرآني.

إن هذه الإشكالات الثلاثة التي أعدنا في ضوئها تصنيف أسباب الدعوة إلى إقامة نظرية للنحو القرآني، يمكن أن تساعدنا في تفنيد مفاهيم هذه النظرية وأفكارها التي تأسست على نقد التراث النحوي. وإذا كان لي الحق في تصدير البحث باستخلاص أوَّلي فسأقول: إنَّ ملامح التَّجريبيَّة empiricism[٩](أي: قلة التنظير وعدم الوعي بالمسلمات أو المرجعيات المعرفية)[١٠] تتبدَّى عند دعاة نظرية النحو القرآني. وهذه التجريبية رافدها الأساسي عدم الوعي بخطورة استعمال مصطلح(النحو القرآني/نحو القرآن). فمن المعلوم أن أي تغير على مستوى النسق[١١] يستتبعه تغير على مستوى مفاهيم المصطلحات داخل هذا النسق. وقد كانت الباحثة صريحة عندما صدَّرت أسباب الدعوة إلى النحو القرآني بقولها: «إن البحث في مثل هذا النوع من الدراسات النحوية القرآنية التي تتسم بطابع الدراسات البلاغية، والدراسات الأسلوبية الحديثة هو وليد العصر، **فقد ظهرت الدعوة إلى اعتماد(النحو القرآني) في البحث النحوي لدى الباحثين المعاصرين بتأثير استقلال العلوم**، واتضاح مناهج البحث فيها؛ إذ أضحت مطلبًا ملحًّا»[١٢].

---

(٩) للتجريبية مفهوم آخر يحمل قيمة إيجابية؛ وهو أنها: «ممارسة معرفية أدبية تقوم على أساس الخبرة المباشرة بالأشياء، وملاحظتها اعتمادًا على ما تدركه الحواس وتسفر عنه التجربة، في مقابل المعرفة العقلية، مما يقتضي التعامل مع النصوص من خلال الخبرة العملية والاعتماد على الملاحظة والتجريب والاختبار». معجم مصطلحات الأدب، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٢/٤٤.

(١٠) انظر: المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، د/عز الدين مجدوب، ص ١٢.

(١١) النسق: «ما كان مؤلَّفًا من مجموعة عناصر أو أجزاء تترابط فيما بينها، وتتعالق لتكوِّن تنظيمًا هادفًا إلى غاية». ثقافة النص: قراءة في السرد اليمني المعاصر، سماح عبد الله أحمد الفران، ص ١٢.

(١٢) النحو القرآني في ضوء لسانيات النص، ص ٢٨.

فمصطلح النحو القرآني ارتبط ظهوره بفكرة استقلال العلوم. ومن هنا، فإن دعاته كانوا ينشدون من خلاله إقامة نحو مستقل عن النحو العربي الموروث. بيد أن الانتقال من مصطلح النحو عند القدماء إلى مصطلح النحو القرآني عند بعض المحدثين، كان ينبغي أن يكون استجابة لتغير طرأ على النسق القديم أو التراثي. والحقيقة أنه لا يوجد تغير **محسوب** وراء استعمال هذا المصطلح الجديد؛ حتى وإن ادَّعى بعض المروجين له أنه يحمل أسس نظرية جديدة في النحو العربي؛ وبيان ذلك أن هذا المصطلح لا يطرح أي محتوى معرفي مغاير أو مفارق للقديم؛ فهو مجرد عنوان جديد لمحاولة انتقائية من موروث نحوي ضخم له نسق مغاير، وهذه الانتقائية توسِّع المسافة بين النسق القديم والنسق الحديث إلى حدِّ التناقض، وتجعل النحو القرآني مفارقًا للنحو الموروث . وخاصة الكوفي منه الذي يستند إليه دعاة النحو القرآني . على مستوى النسق والمصطلح. وهذا معناه أن هذا **النحو القرآني مصطلح غير نسقي، إذا جاز التعبير. والمصطلح غير النسقي . في فهمنا . هو المصطلح الذي ينفصل مفهومه عن النسق الذي يستوعبه.**

فلو أن دعاة النحو القرآني حافظوا على النسق التراثي، من خلال مراعاة مرجعيته المعرفية، ومنطلقاته النظرية، ومفاهيمه الإجرائية، ووضْع آراء البصريين والكوفيين موضعها الصحيح من هذا النسق، وقاموا بعرض معطيات النظرية التراثية على النظر اللغوي الحديث . أقول لو فعلوا ذلك، لكان من الممكن أن نتفهَّم دعوتهم إلى إقامة نحو موازٍ للنحو التراثي، ولكن ذلك لم يحدث على أي حال.

يقول الدكتور محمد العمري . في إطار بيان العلاقة بين النسق والمصطلح .: «من عواقب عملية التحول داخل البناء تغير مفاهيم المصطلحات بل وتناقضها أحيانًا. وهذا الواقع يجعل مهمة استخراج المصطلحات وتعريفها دون الوصول إلى التصور العام الذي يشغِّلها أمرًا محفوفًا بالمزالق، فهو يؤدي من بين ما يؤدي إليه: إما إلى الخطأ في

تعريف المصطلح أصلًا، وإما إلى جعل المركزي ثانويًّا والثانوي مركزيًّا، بل قد يؤدي إلى إهمال مصطلحات جوهرية لا يستقيم الفهم في غيابها ... المصطلحات تُعرَف من داخل العلم الذي تنتمي إليه، أو من سياق البناء النظري لمؤلِّف أو مدرسة، وهذا ما يقصده المختصون حين يقولون: إن المصطلحات تتعارف، أي: يَعرِف بعضُها بعضًا ويُعَرِّفه»(١٣).

وعلى ذلك، فمصطلحات مثل: النحو، والإعراب، والعامل، والتقدير، والعلة، والمطرد، والقليل، والشاذ، والقبيح، والرديء، هي مصطلحات يَعرِف بعضها بعضًا ويعرِّفه، انطلاقًا من أن مرجعيتها المعرفية واحدة. أما النحو القرآني فهو مصطلح يناقض نسقه المعرفي الذي أنتجه؛ فهو من ناحية له مرجعية تراثية مجتزأة هي (النحو الكوفي)؛ ومن ناحية أخرى له مرجعية حديثة تتمثل في معطيات اللسانيات الحديثة(مثل: النحو الوصفي، ونحو النص)، ومن خلال هاتين المرجعيتين يُحاكِم مرجعية تراثية أخرى هي (النحو البصري)؛ هذا مع العلم أن النحو البصري والنحو الكوفي محكومان بأصول نظرية واحدة، ويهدفان إلى غاية واحدة، والاختلاف بينهما أكثره في الجانب التطبيقي. ومن ثمة، فمفهوم النحو القرآني . في رأينا . يتناقض مع مفهوم النحو العربي.

ولمَّا كانت الإشكالات الثلاثة السابقة متداخلة، وتطرح أفكارًا وتفاصيل كثيرة يصعب الفصل بينها؛ فقد آثرنا أن نعرض هذه الإشكالات ضمن عناوين فرعية توفِّي كلَّ فكرة حقها من البحث من جهة، ولا تغفل الاتصال بين هذه الإشكالات الثلاثة من جهة أخرى؛ فالهدف العام الذي يرومه البحث في النهاية هو قراءة معرفية لما تطرحه نظرية النحو القرآني من مفاهيم وأفكار؛ بغرض إنصاف الحقيقة العلمية.

---

(١٣) البلاغة العربية: أصولها وامتداداتها، د/محمد العمري، ص١٦، ١٧.

٢ . الغرض من النشاط النحوي:

يمكننا أن نتعرَّف الغرض من النشاط النحوي، من خلال مجمل التعريفات التي قدمها النحويون للنحو، ومنها ما يأتي(١٤):

١ . هو انتحاء سَمْت كلام العرب في تصرُّفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك؛ ليلحق مَنْ ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم؛ وإن شذَّ بعضهم عنها رُدَّ إليها.

٢ . صناعة علمية، ينظر لها أصحابُها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألَّف بحسب استعمالهم؛ لتُعرَف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى؛ فيُتَوصَّل بإحداهما إلى الأخرى.

٣ . صناعة علمية، يُعرَف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصحُّ ويفسد في التأليف؛ ليُعرَف الصحيح من الفاسد.

٤ . علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصِّلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها.

٥ . علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب.

وبالنظر في هذه التعريفات يمكننا أن نقف على أمرين:

أولهما: أن النحو قواعد معلومة استنبطها النحويون من خلال الاستقراء، وهو كذلك صناعة علمية؛ من حيث إنه نشاط عقلي يمثل صورة من صور الاجتهاد الإنساني في النظر.

---

(١٤) انظر: الأصول، لابن السراج، ١/٣٥، والخصائص، لابن جني، ١/٣٤، والمقرب، لابن عصفور، ص ٦٧، والاقتراح، للسيوطي، ص ٢٠ . ٢٤.

وثانيهما: أن هذه القواعد المعلومة، أو التي من شأنها أنْ تُعْلَمَ، موقوفة على كلام العرب؛ فجميع التعريفات السابقة ورد فيها المركب الإضافي(كلام العرب)؛ فهل هذا يعني أن النحو العربي أُقيمَتْ قواعدُه على وقائع لغوية محدَّدة هي كلام العرب فقط؟

يُثْبِتُ واقعُ النشاط النحوي القديم أن النحويين اعتمدوا كلام العرب والقرآن الكريم والحديث الشريف؛ بما يعني أنهم لم يقتصروا على كلام العرب منظومه ومنثوره؛ فكيف يمكننا أن نستوعب تلك المفارقة؟

بيَّن ابن عصفور . في التعريف الرابع . أن المقصود من هذا التعريف هو «أن **النحو علمُ أحكام كلام العرب الكلية المستخرجة بالمقاييس الموصوفة؛** كرفع الفاعل ونصب المفعول»[١٥]. وهذا معناه أن النحويين كانوا يرومون إقامة قواعد كلية للسان العربي. وبما أن القرآن عربي والحديث عربي؛ من حيث إنهما جاءا باللسان العربي، وبما أن النحويين جعلوا غايتهم البعيدة من هذا النشاط إقامة قواعد يُفهم في ضوئها هذان النصان . فإن الحرص على تحقُّق تلك الغاية، جعلهم يعتنون بكلام العرب؛ من حيث هو وسيلة إلى غاية. فإذا جاءوا إلى هذين النصين استنبطوا منهما كذلك، على ضوء معيار الاطراد، الذي احتكموا إليه في التعامل مع الوقائع اللغوية كلها؛ بغرض إقامة قواعد كلية تستوعب تلك الوقائع. والدليل على ذلك أننا نجدهم يستشهدون على صدق قواعدهم بالقرآن والحديث وكلام العرب.

أما (النحو القرآني) فإن الغرض منه هو إقامة قواعد خاصة بالقرآن الكريم؛ سواء بتعديل القواعد المألوفة، أو باستنباط قواعد من القرآن نفسه دون استناد إلى تلك القواعد المألوفة. وهذا يؤسِّس . لا شك . للتناقض بينه وبين النحو الموروث، على مستوى الوسيلة والغاية والمفهوم.

---

(١٥) المقرب، ص ٦٧.

ولكن كيف بنى النحويون ممارستهم الإجرائية؟ وما مدى ملاءمتها للمبادئ العامة التي تستند إليها نظريتهم النحوية؟ وهل تختلف الممارسة الإجرائية باختلاف المادة اللغوية؟ وفي أي مرحلة يحدث هذا الاختلاف إن وجد؟ هذا ما ستكشف عنه الصفحات القادمة.

٣ ـ النموذج النحوي:

يُعَرَّف النموذج بأنه:«إحدى الوسائل الواردة لمحاكاة الموضوع الأصل»[١٦]، أو «هو محاكاة تجريدية لأحد الموضوعات الأصل»[١٧].

وهذا يعني أن النموذج هو مجرد وسيلة مصطنعة تحاكي الأصل؛ فالأصل شيء والنموذج شيء آخر. والتطابق غير لازم بين الأصل والنموذج؛ ففي أحايين كثيرة يضطر الباحثون إلى اصطناع نماذج لمحاكاة بعض مظاهر العقل البشري، وليس ثمة وسيلة أخرى لفهم هذه المظاهر إلا من خلال بناء تلك النماذج.

النحو العربي هو نموذج اصطنعه علماء العربيَّة؛ بغرض إقامة قواعد كلية للسان العربي. وفكرة النموذج مهمة لمقاربة الظواهر اللغوية على اختلافها وتباينها؛ بل إنها مهمة في كل العلوم؛ ففي حال لم يستطع الباحث لأي سبب مشاهدة البنية الداخلية للظاهرة المدروسة، فإنه يقوم بدراستها فيما بعد عبر صياغة نماذج يصطنعها، كذلك الأمر إذا كانت الظاهرة المدروسة معقدة أو كانت معطياتها غنية وغير منسجمة، فإن الباحث يلجأ إلى صياغة نماذج مقرِّبة لها، تسمح بإجراءات معمَّقة عليها. وعلى ذلك يعرف النموذج بأنه: تمثيل مقرِّب للظاهرة التي يراد دراسة سلوكها ومحاكاتها بوساطة مجموعة من التقنيات[١٨].

---

(١٦) انظر: مفهوم النموذج اللساني وشروط بنائه، د/عز الدين البوشيخي، ص ٩٤.

(١٧) انظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(١٨) انظر: مفهوم النموذج في الدراسات اللسانية الصورية، بابا أحمد رضا، ص ٢٢٨.

وفكرة النماذج تعكس الطابع الإدراكي للغة؛ من حيث إن الإنسان بطبيعته إنما يفكر بوساطة نماذج؛ حتى لو لم يصرِّح هو بذلك[١٩].

والنحو العربي . شأن غيره من الأنحاء . مجال اشتغاله هو اللسان؛ واللسان هو في حقيقته نظام من القواعد الكثيرة التعقيد والمرمَّزة في أدمغة المتكلمين؛ ومن ثمة فهو غير خاضع للملاحظة أو المراقبة المباشرة؛ فنحن لا نستطيع . مثلًا . أن نشقَّ الدِّماغ أو نلج فيه بوساطة أقطاب كهربائية؛ بغرض مشاهدة اللسان وهو مدَّخر فيه. وعلى ذلك، فليس أمامنا إلا صياغة نماذج[٢٠].

ووضوح الفرق بين النظر النحوي والواقع اللغوي يفرض على المتلقي للنموذج النحوي أن يكون على وعي بالطبيعة البشرية لهذا النموذج؛ فهو مجرد أداة اصطنعها النحوي، يحاول من خلالها أن يحاكي علل اللسان، وينبغي . من ثمَّ . ألا يفرضها على غيره. وهذا هو ما يفتح الباب أمام تعدد القراءات النظرية للظواهر اللغوية؛ بل وأمام إعادة النظر في النموذج ذاته.

وقد كان علماؤنا الأسلاف على وعي تام بهذا الأمر؛ فقد قال أبو القاسم الزجاجي في كتابه(الإيضاح في علل النحو):«إن علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعًا ومقاييس، وليست كالعلل الموجِبة للأشياء المعلول بها، ليس هذا من تلك الطريق ... وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله، سُئل عن العلل التي يُعتلُّ بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنه علة لما عللتُه منه. فإن أكن أصبت العلة

(١٩) انظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٢٠) انظر: المرجع السابق، ص ٢٢٩.

فهو الذي التمستُ، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء؛ عجيبة النظم والأقسام، وقد صحَّت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللتُه من النحو هو أليق مما ذكرتُه بالمعلول فليأت بها»[٢١].

فعلل النحويين العرب تفارق علل اللسان العربي، كما أنها علل محتملة غير يقينية؛ لكونها بحثًا في اللسان العربي المرمَّز في دماغ المتكلِّم العربي. وهذا الدماغ . بطبيعة الحال . غير خاضع للمراقبة المباشرة. بما يعني أنَّ «الواقع خفي والنظر مصطنع، ومن شأن الخفي أن يتجلَّى بعضُه لا كلّه، ومن شأن المصطنع أن يتغيَّر ويستدرِك ويخطِئ، وسبب تعثُّر النظر أنه لا يتأمل عمق خفاء الواقع الموصوف وحركة الظواهر دِقّها وجِلّها ووحدة الواقع وراء التنوع»[٢٢].

والحكم على الأنظار اللسانية أو النحوية ينبغي أن يخضع لمعيار(مسافة القرب من الواقع اللغوي)؛ فـ«تتفاضل علل النحويين وأنظارهم وتتنافس بحسب قربها من نظام اللسان وواقعه. وهذا اللسان هو بمثابة نصٍّ له تخريجات لا حصر لها، فتتعدد القراءات النظرية والتأويلات وتختلف، ولكنها لا تُخضع النص لحوزتها، **«إنَّها تؤوِّله ولا**

(٢١) الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د/مازن المبارك، ص٦٤ . ٦٦.

(٢٢) نحو قراءة إبستمولوجية معرفية للتراث النحوي العربي، د/عبد الرحمن بو درع، ص ٤٠٣.

تحوّله»، والإعراب النحوي أداة من أدوات التأويل والانحراف بالكلام إلى جهة يريدها الناظر»[٢٣].

والنموذج النحوي، لا ينطبق على نحو من الأنحاء، إلا إذا توافر فيه عدد من الشروط، منها ما يأتي:

١ . أن يقوم على فكرة المحاكاة.

٢ . أن يصاغ صياغة صورية.

٣ . أن يرتبط بإطار نظري، وأن يعكس جوهر ما يرد فيه من افتراضات.

٤ . أن تندرج النظرية اللسانية التي ينتمي إليها في إطار برنامج علمي واضح.

والنحو العربي . شأنه شأن الأنحاء التقليدية . يخلو من هذه الخصائص؛ ومن ثمة فهو يفتقد صفة النموذج، كما يرى بعض الباحثين[٢٤]. ولما كان ذلك كذلك، فإنه لا معنى للمقارنة بينه وبين النماذج النحوية المعاصرة.

ويعني هذا . فيما يعنيه . أن المقارنة غير مجدية بين النحو العربي والنحو القرآني، أو بينه وبين النحو الوصفي، أو بينه وبين النحو التوليدي، أو بينه وبين نحو النص. صحيح أنه يمكن الإفادة من معطيات النحو العربي التراثي في بناء نماذج حديثة، لكن ذلك لا يتيح للباحثين المحدثين التعويل على أحد الاتجاهات أو بعض المفاهيم التراثية في إقامة تصنيفات جديدة؛ على غرار ما فعل دعاة النحو القرآني في اعتمادهم على المذهب الكوفي؛ فالنحو العربي برمته محكوم بمقدماته النظرية التي يجب أن تُراعى عند النظر فيه.

---

(٢٣) المرجع السابق، ص ٤٠٢.

(٢٤) مفهوم النموذج اللساني وشروط بنائه، ص ٩٦.

وتعني مراعاة المقدمات الحاكمة ألا يُقيَّم منهج النحويين العرب بالقياس إلى شيء آخر غير المقدمات التي وضعها النحويون العرب أنفسهم. وتشمل تلك المقدمات الأسس النظرية التي يقوم عليها إنتاجهم الفكري أو نظامهم النحوي، والعقل النظري الذي سيَّر هذا الإنتاج في مختلف مراحله.

وهذا لا يعني الإقرار بأن النحو العربي والأنحاء الأخرى التي تعيد النظر فيه، تتوافر فيها خصائص النموذج النحوي على النحو المذكور، ولكن معناه أن أي محاولة حديثة في التجديد أو الإصلاح، ينبغي أن تراعي تلك الشروط أو المقدمات الحاكمة؛ وإلا وقع النظر على النظر كوقوع الحافر على الحافر، أو وقع تخليط وتلفيق بين أنظار لا يجمعها أسس إبستمولوجية ونظرية وإجرائية واحدة.

٤ . النحو والقراءات .. المفارقة المنهجية:

ثمة مفارقتان منهجيتان وقع فيهما دعاة نظرية النحو القرآني:

الأولى: أنهم يرون أن الطعن في القراءات يمثل طعنًا في القرآن نفسه. ومن ذلك . مثلًا . قول الدكتور أحمد مكي الأنصاري: «ولا شك أن تطبيق هذه النظرية تطبيقًا دقيقًا كاملًا يعطينا ثمرة عملية، ويفيدنا فائدة محققة، وهي تصحيح الوضع الخاطئ في العلاقة بين النحو **والقراءات المحكمة**، فبدلًا من أن نعرض القراءات على النحو ليحكم لها أو عليها، ينبغي أن يكون العكس. فالعكس هو الصحيح، وذلك بأن نعرض النحو على **القراءات المحكمة؛ فالنص القرآني** هو الأصل والنحو تبع له، ويجب أن يستنبط منه ويخضع له، لا أن يكون حاكمًا متحكمًا فيه، وبهذا الصنيع يستقيم الأمر ويعتدل الهرم المقلوب»[٢٥].

(٢٥) نظرية النحو القرآني(البحث)، ص ٧٢، ٧٣.

ويقول . في موضع آخر .: «ليت قومي من النحويين يعلمون علم اليقين أن **القرآن الكريم**، هو الحجة البالغة في كل شيء، في النحو وفي غير النحو، فيحفظوا ألسنتهم من الخوض فيه، وفي **قراءاته السبعية المحكمة**، ويحرصوا كل الحرص على عدم المساس بها من قريب أو بعيد، ويتخذوه أساسًا لوضع القواعد؛ لأنه أقوى وأفصح، وأوثق من جميع الشواهد»[٢٦].

فقد استعمل الدكتور الأنصاري في هذين النصين القراءات إلى جانب القرآن، بشكل يوحي بالتساوي بينهما في نظر النحويين القدماء. والحقيقة أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان[٢٧]؛ من حيث طبيعتهما ومن حيث تصوُّر النحويين لهما أيضًا؛ فالنحويون عند تجريدهم القواعد من المعطيات أو الوقائع، **لم يقصدوا بالقرآن: النص الشمولي الكلي الموحد المتجانس للكتاب الحكيم؛ وإنما قصدوا عددًا من القراءات، التي قد يكون بين إحداها والأخرى خلاف على مستوى الصوت أو اللفظ أو التركيب النحوي.** وعلى ذلك، ينبغي أن نعرف أن طعن بعض النحويين في بعض القراءات، لا يعدُّ طعنًا في القرآن نفسه؛ وذلك لأن طعن النحوي في قراءة ما يعني . بمفهوم المخالفة . أنه يقبل القراءات الأخرى كذلك، ولا يطعن فيها[٢٨].

والثانية: أنهم عندما يؤسِّسون لنظريتهم يحاكمون منهج النحويين بمنهج القراء؛ مع أن الاختلاف المنهجي مستعلن بين الفريقين. ومن غير الصحيح منهجيًّا محاكمة تصور نظري على وفق تصور نظري آخر؛ فالنحويون كانوا يعملون على مسارات مختلفة تمامًا عن مسارات القرَّاء، يقول الدكتور أحمد مختار عمر: «أحبُّ ... أنْ أميِّز بين منهجين مختلفين وموقفين متباينين من القراءات القرآنية:

---

(٢٦) الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين، ص ١٨٨.

(٢٧) انظر: البرهان، للزركشي، ١/ ٣١٨.

(٢٨) انظر: الأصول، د/تمام حسان، ص ٩٢، ٩٣.

أولهما: موقف القراء وعلماء الأصول.

والآخر: موقف اللغويين والنحويين.

الفريق الأول حكمته النظرة إلى القراءة باعتبارها وسيلة تعبد وتقرب إلى الله، وشرطًا لصحة الصلاة، ومصدرًا للتشريع.

أما الفريق الثاني فقد حكمته النظرة إلى القراءة باعتبارها أحد المصادر اللغوية المعتمدة، وشاهدًا لا يصح النظر إليه بمعزل عن سائر الشواهد اللغوية»[٢٩].

وعلى ذلك، فكل فريق محكوم بالإطار النظري الذي حدَّده لنفسه، وبالهدف الذي وضعه نصب عينيه عند النظر في القراءات. والدليل على ذلك اختلاف الفريقين في الشروط التي وضعوها لقبول القراءة؛ فالقرَّاء . ومعهم علماء الأصول . حين غلَّبوا المقياس الديني، اشترطوا لقبول القراءة ثلاثة شروط، هي:

١ . موافقة القراءة لأحد المصاحف العثمانية؛ ولو احتمالًا.

٢ . موافقتها للعربية؛ ولو بوجه.

٣ . صحَّة سندها واتِّصال روايتها[٣٠].

أما النحويون . ومعهم اللغويون . فقد وضعوا لقبول القراءة شرطًا واحدًا، هو صحَّة الرواية عن القارئ العدل؛ ولو كان فردًا، وسواء أكانت متواترة أم غير متواترة، وسواء أكانت سبعية أم عشرية أم شاذَّة[٣١].

وللوهلة الأولى قد يُستغرب اعتماد النحويين شرطًا واحدًا لقبول القراءة؛ خاصة إذا كان الشرطان الأول والثاني لا يقلان عنه في درجة الأهمية؛ على الأقل من

---

(٢٩) البحث اللغوي عند العرب، د/أحمد مختار عمر، ص ٢٠.

(٣٠) انظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، ص ٩، والبحث اللغوي عند العرب، ص ٢٠.

(٣١) انظر: البحث اللغوي عند العرب، ص ٢١.

الناحية النظرية. ولكن يزول الاستغراب عندما نعلم الحكمة من وراء ذلك؛ وهي أن النحوي كان مهمومًا بالتقعيد للسان العربي؛ بغرض استخلاص قواعد لهذا اللسان تتسم بالتعميم. ومن أجل تحقيق مهمته على أكمل وجه، كان عليه أن ينظر إلى القراءة القرآنية إلى جانب كلام العرب من منثور ومنظوم؛ أي يوسِّع من دائرة النظر؛ بحيث تغطي ما تجمَّع بين يديه من: القراءات القرآنية، والحديث النبوي الشريف، والشعر الجاهلي، والشعر الإسلامي، ومأثور النثر من حكم وأمثال وخطب. وبعد النظر والتأمل والتحليل، يبدأ في وضع القاعدة على ما يتضح شيوعه واطراده[٣٢].

وفي ضوء ذلك يمكن قراءة موقف النحويين من بعض القراءات المشهورة، مثل قراءة ابن عامر لقوله تعالى:(زُيِّن لِكَثِيرٍ مِنَ المُشْرِكينَ قَتْلُ أَوْلادَهم شُرَكَائِهِم)[الأنعام: ١٣٧]؛ إذ قرأ(زُيِّن) بالبناء للمجهول، و(قتلُ) بالرَّفع على أنها نائب فاعل، و(شركائِهم) بالكسر على أنها مضاف إليه، و(أولادَهم) بالنَّصب على أنها مفعول به للمصدر. وبذلك يكون قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف.

وهي قراءة سبعية متواترة عن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم. ورغم ذلك فجمهور البصريين يستبعدونها من دائرة التقعيد. وهو ما جعل أحد أكابر دعاة النحو القرآني، وهو الدكتور أحمد مكي الأنصاري، يقول: «قرأ ابن عامر بالفصل بين المتضايفين، وهي قراءة سبعية متواترة عن الرسول صلى الله عليه وسلم، ولكن طائفة من النحاة الطغاة . سامحهم الله . وقفوا موقف المعارضة من هذه الآية الكريمة في أعلى قراءاتها وهي القراءة السبعية»[٣٣].

---

(٣٢) انظر: المرجع السابق، ص ٢٥.

(٣٣) الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين، ص ١٠٤.

ويقول في موضع آخر: «كان عليهم أن يخضعوا القواعد للقرآن، ويعدلوها حسبما ورد به السماع في أعلى نص عربي في الوجود، وهو القرآن الكريم. **فكيف يعتمدون السماع من الأعراب الجهلاء، وأحيانًا من النساء الإماء، ولا يعتمدونه من القرآن الكريم؟** إن هذا لشيء عجاب!»[٣٤].

واعتمادهم كلام الأعراب والإماء دون بعض القراءات(وليس القرآن)، ظهر لنا مقصده المنهجي على النحو الموضَّح أعلاه. وموقف الدكتور الأنصاري هو موقف كثير من المحدثين الذين لم يقنعوا بذلك المقصد. ومن هؤلاء الشيخ محمد الخضر حسين الذي قال في قراءة ابن عامر السابقة: «والحق أن نتلقى القراءة المتواترة بالقبول، ولا نحمِّل الآية ما لا تطيقه بلاغتها من التعسف في التقدير، بل نبقيها على ظاهرها، ولا نسلم أن الفصل في مثل هذا مخالف للفصاحة، وبالأحرى بعد أن أورد له ابن جني في الخصائص شواهد متعددة، ولا إخال أحدًا يعوِّل على ذوقه فيقول: إن الذوق ينفر من صورة المعنى الذي يفصل فيه المضاف والمضاف إليه بأحد معمولات المضاف، **فإن مثل هذا لا يرجع فيه إلى ملائمة الأذواق الخاصة، بل مداره على ما يجري به الاستعمال، ويثبت في الرواية...** حاول بعضهم الاعتذار عمن يقولون في الآية تأتي على وجه يخالف مذهبهم النحوي: هذا غير مقيس، أو موقوف على السماع، فقال: إن النحاة لما استقرأوا كلام العرب وجدوه على قسمين: قسم اشتهر استعماله وكثرت نظائره فجعلوه قياسًا مطردًا، وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس لقلته وكثرة ما يخالفه، فوصفوه بالشذوذ ووقفوه على السماع؛ لا لأنه غير فصيح بل لأنهم علموا أن العرب لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه. وإذا سلموا أن ما جاءت عليه الآية مما يخالف مذهبهم عربي فصيح، كان اعتذارهم بأن العرب لم تقصد لأن يُقاس عليه، أوهى من

---

(٣٤) المصدر السابق، ص ١٢٣.

بيت العنكبوت. وفي صحة القياس على ما ترد به الآيات الكريمة مخالفًا لما اشتهر في كلام العرب، زيادة في أساليب القول، وفتح طرق يزداد بها بيان اللغة سعة على سعته»[٣٥].

وفي كلام الشيخ محمد الخضر حسين نقطتان جديرتان بالملاحظة:

إحداهما: أنه رأى أن قبول قراءة ابن عامر توافق ما اشتهر من كلام العرب الفصيح، ورتب على ذلك إمكانية استغلال أسلوبها في زيادة أساليب القول والتوسع في اللغة. ورغم نبل مقصد الشيخ الخضر من هذا الطرح، إلا أنه يخالف طبيعة الصناعة النحوية القائمة على التجريد والاختزال أو التقليص من صور الأبنية المنجزة؛ فالعلاقة بين التجريد والاختزال علاقة عكسية؛ فكلما تقلصت المعطيات اللغوية صعدنا في سلم التجريد، والعكس بالعكس. وهذا يعني أن التوسع في اللغة وأساليبها يوسع المسافة بين المعطيات والتجريد. ولذلك كان على النحويين أن يراعوا المطرد والشائع من كلام العرب ومن القراءات كذلك. ومن ثمة، يمكننا أن نفهم ردُّهم قراءة ابن عامر؛ فصورتها لم تكن مأنوسة الاستعمال عند العرب.

والأخرى: أنه رأى أن قبول القراءة لا يخضع للذوق اللغوي الخاص؛ وإنما المدار على ثبوت الرواية وجريان صورتها في الاستعمال. وهذا أمر لا نقرُّه عليه؛ لأن المقصود بالذوق هنا ليس هو الذوق الخاص للنحوي، الذي به يقبل ما يشاء ويدع ما يشاء؛ وإنما المقصود به ما جرى تداوله على لسان العرب، وثبت اطراده وشيوعه، وتقبلته الجماعة اللغوية بالقبول الحسن؛ فالذوق المقصود هنا هو الذوق الجمعي. والدليل على ذلك أن جمهور البصريين اتفقوا على أن قراءة ابن عامر غير مقيسة، وأنها موقوفة على السماع. واتفاقهم هذا يدل على صدق حدسهم أو ذوقهم اللغوي؛ والنحوي يتكئ على

(٣٥) القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين، ص ٢٩ ـ ٣٢.

حَدْسه، بوصفه عربيًّا فصيحًا؛ شأنه في ذلك شأن من يشافههم أو يروي عنهم، إلى جانب اتكائه على ما توفر لديه من معطيات لغوية؛ فهو قادر . بحكم سليقته السليمة . أن يحدِّد الشائع وغير الشائع من كلام العرب وما يناظره في النِّسبة . نسبة الشيوع . من القراءات القرآنية.

يقول الدكتور عبد الصبور شاهين: إنَّ «الشيخ الخضر يدافع هنا عن تركيب ورد في قراءة ابن عامر وحده، من بين القراءات السبعة، **وصحيح أن هذه الرواية مشهورة صحيحة، ولكن ليس كل مشهور صحيح بمقبول في الذوق اللغوي، على أنه مثال يحتذى.** وحسبنا أن نسلِّم لهذه القراءة بالصحة، ونتلقاها بالقبول، فأما أن نجعلها نموذجًا نقيس عليه، وبابًا من أبواب التوسع في التعبير العربي، فأمر آخر يحكمه الذوق، والاستعمال والإلف، وهو ما لم نجده في أساليب القدماء. وربما كان السبب في ذلك أنه تركيب يحتاج إلى جهد وتعمُّل ليمكن فهمه، فضلًا عن أن يُتذوق ويُؤلَف، ولذلك لم يستعمل في أبواب القول الفصيح على اختلاف العصور ... ومهما استهان أناس بدور الذوق في رفض الصيغ والتراكيب أو قبولها، فإن الذوق على الرغم من كل شيء هو المرجع النهائي في الاستعمال اللغوي»[٣٦].

وفي ضوء ذلك، يبدو لنا أن الاطراد أو الشيوع هو الوجه الآخر للذوق اللغوي؛ فإذا كان الاطراد هو مرجع التقعيد، فإن الذوق اللغوي هو مرجع الاستعمال. وقد استرشد النحويون بالذوق اللغوي في تعيين المطرد وغير المطرد من لسان العرب، وكانوا مضطرين إلى تعميم هذا المسلك على القراءات القرآنية؛ حتى يتحقق الانسجام بين القواعد، الذي هو السبيل إلى إقامة قواعد كلية متماسكة للسان العربي.

([٣٦]) دراسات لغوية، د/عبد الصبور شاهين، ص ٧٦، ٧٧.

٥ . النحو القرآني وعدم الوعي بمفهوم الفصاحة:

نلاحظ أن دعاة النحو القرآني يستندون في نقدهم لموقف النحويين من قراءة ابن عامر وغيرها، إلى معيار فصاحة القراءة؛ بل إنهم يرون أن القراءة نفسها من دون سند من تواتر يُدخلها في دائرة الفصاحة كذلك. ولكن السؤال: عن أي فصاحة يتحدثون؟

يقول الدكتور أحمد مكي الأنصاري: «ومن الغريب ما حكاه(الدنوشري) عن(السعد) أنه يقول: «**التخريج على خلاف مذهب الجمهور ينافي الفصاحة**». يريد أن تخريج هذه الآية:(تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ)[النساء: ١]، بالخفض على قراءة حمزة ينافي الفصاحة؛ لأنه يخالف مذهب الجمهور من البصريين. فانظر إلى أي حدٍّ يبلغ التعصب للمذهب البصري، كأنه منزَّل من السماء، بل إنه مقدَّم . في نظره . على ما أنزل من السماء وهي قراءة حمزة، تلك القراءة السبعية المتواترة»[٣٧].

وما ذهب إليه السعد من الربط بين مذهب جمهور البصريين ومفهوم الفصاحة، هو الذي عليه النحويون الأوائل؛ فقد كان فهمهم للفصاحة أنها ما وافق كثرة الاستعمال. وبمفهوم المخالفة، فإن قلة الاستعمال . في رأيهم . تنافي الفصاحة كذلك. وبما أن القياس يؤسَّس على الكثرة، فإن ما وافق القياس فهو فصيح، وما خالفه فهو غير ذلك. ولذلك قال السيوطي: «والتحقيق أن المُخِلَّ هو قلة الاستعمال وحدها؛ فرجعت الغرابةُ ومخالفةُ القياس إلى اعتبار قلة الاستعمال والتنافر كذلك؛ وهذا كلُّه تقريرٌ لكون **مدار الفصاحة على كثرة الاستعمال وعدمها على قلته**»[٣٨].

---

(٣٧) الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين، ص ٢٩.

(٣٨) المزهر، ١/١٨٨.

فالغرابة وتنافر الحروف ومخالفة القياس اللغوي كلها أمور تعود إلى قلة الاستعمال، والخلوص منها إنما يكون من خلال متابعة كثرة استعمال العرب الذين يعتدُّ بكلامهم. ومن ثمة، فليس صحيحًا ما ذهب إليه الدكتور الأنصاري، من أن نزْع البصريين الفصاحة عن قراءة حمزة السابقة عائد إلى مخالفة مذهبهم؛ وإنما هو عائد إلى عدم اطراد صورتها أو نمطها التركيبي في المدونة التي اعتمدوها في التقعيد.

فالقراءة قد تكون غير فصيحة بالنظر إلى مقياس النحويين؛ وليس بالنظر إلى كونها تمثل أسلوبًا خاصًّا من أساليب القرآن الكريم. وعلى ذلك، فالحكم على فصاحة القراءة عند النحويين خاضع لمعيار نحوي فقط. أما الفهم الشائع عن مصطلح الفصاحة؛ وهو طلاقة اللسان وحسن الكلام وبلاغته، فيندرج ضمن الإطار البلاغي. وقد بينا سابقًا الفرق بين قراءة النحويين وقراءة البلاغيين لظواهر العربية في ضوء الفرق بين مفهومي اللسان والكلام. فالنحويون مجال اشتغالهم اللسان، والبلاغيون مجال اشتغالهم الكلام. ولذلك عندما يقارب النحوي القراءة القرآنية فهو يقاربها من منطلق تجريدي يراعي الثابت، أما البلاغي فهو يقاربها من منطلق أدائي يراعي المتحرك؛ لكونه مهمومًا بالكشف عن حاصل الفرق أو قيمة العدول عن الثابت. وهذا معناه أن النحويين في حديثهم عن الفصاحة كانوا يعرفون حدود منهجهم؛ ولذلك تركوا للبلاغيين كل ما خالف الكثرة من القراءات وكلام العرب، كما تركوا لهم حيِّزًا للنظر في الأغراض الجمالية للعدول بين التراكيب، وما يكشف عنها ويخدمها من موازنة بين القرآن والشعر.

يقول الدكتور محمد العمري: «أدت عملية الاختزال التي طالت المنجز من الخطاب(أي: مجموع النصوص الشعرية والنثرية بما فيها القرآن الكريم والشعر الجاهلي) إلى تعارض بين القاعدة القياسية والنص الخارج عن القياس. لقد أدى الاطراد القياسي الذي تطلَّبه وضعُ النحو إلى التعارض مع النص القرآني من جهة، والشعر العربي من جهة ثانية ... من خلال عملية استخراج العبارات التي لا تنضبط

للقواعد المقررة في النحو، توصل اللغويون إلى استخراج كثير من الصور البلاغية مقارنين بين القرآن والشعر. بل لقد تعدوا ذلك إلى تسمية كثير من المفاهيم الجوهرية، مثل: التقديم والتأخير والحذف والاختصار والتشبيه والتمثيل والكناية ... إلخ. ثم تناقلت كتب البلاغة أمثلتهم ومفاهيمهم. إذ نستطيع أن نعيد العتاد الذي بُني به علم المعاني إلى جهد هؤلاء اللغويين، كما نجد عندهم أغلب أسماء صور علم البيان وأمثلته، أي كل ما يتصل بالتركيب وتحول الدلالة بشكل من الأشكال»[٣٩].

وإذا ظهر أن النحويين الأوائل كانوا يعرفون حدود صناعتهم، فإن هذا لم يمنعهم من الإشارة أحيانًا إلى بعض القيم الجمالية في التراكيب المحولة، من مثل إشارة سيبويه إلى قيمة التقديم والتأخير؛ وهي العناية والاهتمام التي نجد لها حضورًا في كتب البلاغيين من بعد. ولكن علينا أن ننتبه إلى أنَّ نظر النحويين إلى القيمة يخالف نظر البلاغيين؛ **فمبحث القيمة عند البلاغيين أصل، وعند النحويين تَبَعٌ.**

٧ ـ النحو القرآني والنحو الوصفي:

يستلهم دعاة النحو القرآني في معالجتهم للسان العربي أفكار المنهج الوصفي؛ وذلك بحكم قناعتهم المنهجية المؤسسة على الوصف دون التفسير. فالوصف عندهم معادل للعلمية والموضوعية، وكأنه هو التعاطي الوحيد الصالح لدراسة ظواهر العربية دراسة علمية.

وهذا التوجه نجده حاضرًا عند دعاة الوصفية في العالم العربي؛ فقد رأى الدكتور تمام حسان في وقت مبكر أن النحو العربي في جملته هو نحو معياري لا وصفي، ومن مرادفات كلمة(معياري) عنده: كلمتا(تعليمي) و(قياسي)، ومن مرادفات كلمة(وصفي): كلمتا(علمي) و(استقرائي).

---

(٣٩) البلاغة العربية، د/محمد العمري، ص ٢٠، ٢١.

وفي ذلك يقول الدكتور تمام حسان:«إن الغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها وهي ضبط اللغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللاحنين من الخطأ، قد فرضت على هذا النحو أن يتسم في جملته بسمة النحو التعليمي لا النحو العلمي، أو بعبارة أخرى أن يكون في عمومه نحوًا معياريًّا لا نحوًا وصفيًّا. ولعل أحسن تلخيص لموقف النحو العربي من هذه الناحية المعيارية هو قول ابن مالك في ألفيته: فما أبيح افعل ودع ما لم يبح. والتفريق هنا بين نحو تعليمي وآخر علمي تفريق تقضي به طبيعة اختلاف المنهج بينهما؛ فالنحو التعليمي يعطي القواعد ويحتم مراعاتها، والنحو العلمي يستقرئ الأمثلة ويستنبط منها القواعد؛ فالأول قياسي والثاني استقرائي، والأول معياري والثاني وصفي، والأول قاعدة تُراعَى والثاني بحث يسجل وصف اللغة أثناء عملها في مرحلة من مراحل وجودها, ومن المتفق عليه أن المعيارية تؤدي أجل الأدوار في حجرة الدراسة وفي اكتساب الطفل للغة في أسرته، ولا يمكن الاستغناء عن مراعاتها في هاتين الحالتين؛ إذ يلعب الصوغ القياسي أخطر دور في بناء لغة الفرد»[٤٠].

النحو العربي	النحو الوصفي
معياري	وصفي
تعليمي	علمي
قياسي	استقرائي

والسؤال: هل المنهج المعياري غير علمي؟

(٤٠) منهج النحاة العرب، د/تمام حسان، ص ٣٥.

إذا قلنا: إن المنهج المعياري غير علمي، فهذا «يعني أن علينا استدبار التراث النحوي العربي كله ووضعه في سلة المهملات»[٤١]، كما يعني نزع صفة العلمية عن بعض علوم اللسان؛ فعلم مثل علم اللغة التطبيقي يتصف بأنه ذو رؤية عملية معيارية، ورغم ذلك فهو يتصف بالعلمية، ولا نعلم أحدًا من الباحثين نزع عنه هذا الوصف.

وهذه مشكلة كبرى من مشكلات التفكير اللساني؛ فادعاء العلمية والمنهجية يعني . بمفهوم المخالفة . أنَّ النظريات الأخرى خارجة عن إطار العلمية والمنهجية. وهو ما يفتح الباب أمام النظريات الأخرى للنقد والتشكيك وتقديم طرح لساني بديل، يدَّعي لنفسه العلمية والمنهجية كذلك. هذا مع العلم«أن ادعاء العلمية لا يعني بالضرورة أن الخطاب علمي بالفعل»[٤٢].

إن اختزال العلمية في(الوصفية) أوقع بعض الباحثين في أخطاء تصورية ومنهجية؛ منها . مثلًا . وضع الوصفية في مقابل المعيارية، وكأنهما نقيضان؛ مع أن الوصفية ليست نقيضًا للمعيارية بحال؛ والصحيح أنها نقيض للتأمل الفلسفي العقيم[٤٣].

ويكفي أن أشير هنا إلى ما تعرض له الوصفيون العرب من نقد على يد أنصار اللسانيات التوليدية، التي تفترض أن مهمة اللساني تتجاوز الوصف إلى التفسير؛ ومن ثمة فهي ترفض مقولة الوصف وما تتطلبه من استقراء.

إننا نرى أن الجهد النقدي لأصحاب نظرية النحو القرآني يسير في إطار مدرسة التيسير، وربما كان مرجعهم في ذلك ابن مضاء القرطبي، الذي شكَّل اتجاهًا

(٤١) في اللسانيات العربية المعاصرة: دراسات ومثاقفات، د/سعد عبد العزيز مصلوح، ص ٢٧٢.

(٤٢) اللسانيات واللغة العربية، د/عبد القادر الفاسي الفهري، ص ٥٩.

(٤٣) انظر: المنوال النحوي العربي، ص ٤٧.

ضاغطًا على كل متناول للتراث النحوي العربي. ومثل هذا الجهد لا ينتظم في إطار نظرية شاملة تصلح لمقاربة اللغة العربية؛ فهؤلاء لم يقدموا نموذجًا نحويًّا بديلًا للنموذج البصري، ولا متماسًّا أو متقاطعًا مع النموذج الكوفي؛ لاختلاف الأسس النظرية والخلفية المعرفية بين النموذجين . أعني نموذج النحو القرآني والنموذج الكوفي . وما يستتبعه ذلك من اختلاف على مستوى الممارسة الإجرائية.

ومن تجليات ذلك أن أصحاب هذه النظرية يتبنون اللغة الواصفة نفسها التي استعملها النحوين العرب القدماء على اختلاف مدارسهم، ولم يعمدوا إلى ابتكار لغة واصفة جديدة، تعكس ما ادعاه بعضهم من جدَّة في الطرح.

إن القول بنظرية النحو القرآني ربما كان مدفوعًا بطرح إشكال المنهج اللائق بمعالجة النص القرآني، بيد أن ذلك القول نتج عنه أزمة منهجية أخرى، كان يجب أن يتنبه لها من يتبنونه؛ وهي التوصل إلى وصف كافٍ للسان العربي.

إن القول بنظرية للنحو القرآني يعني انفتاح التصنيف أمام أنحاء أخرى مصدرها اختلاف مصادر هذا اللسان؛ فيمكن أن يقال: النحو الشعري (نسبة إلى الشعر)، والنحو الحديثي (نسبة إلى الحديث)، إضافة إلى النحو القرآني(نسبة إلى القرآن). وهكذا تتعدد الأنحاء بتعدد المادة المدروسة، ونكون بذلك قد انتقلنا من إشكال المنهج اللائق إلى إشكال المنهج الشامل.

صحيح أن وقائع اللسان شريكة في اقتراح منهجية معالجتها بإطارها النظري وإجراءاتها، لكن هذا الاعتبار يسقط مرحليًّا عندما نروم وصفًا شاملًا للسان العربي. وإذا كان النحو العربي يتمتع بالمرونة اللازمة في مقاربة وقائع اللسان العربي، فلا مانع من أن يكون هناك نحو قرآني وآخر شعري، ولكن يكون ذلك تحت مظلة نحو اللسان العربي.

يقول الدكتور عبد الرحمن بودرع في وصف النحو العربي: «إن النظر النحوي ... يحرص على أن يحكي «بُنيان اللسان» حكايةً طبيعية ويواكب حركته الباطنة وعلاقات أفراده وظواهره بعضها ببعض. ويسعى الناظر إلى البرهنة على دقائق اللسان ولطائفه، كما سمعه من الناطقين به، وكما تبدَّى له باعتباره ابنًا للغة قبل أن يكون ناظرًا مجرِّدًا للأقيسة. وطريقته النَّهْجَة في ذلك الوصف والتفسير والتعليل، وربطُ الأشباه بالنظائر، والفروع بالأصول.

إنَّ النحو الذي يمتاز بهذه السَّعة والمرونة أهلٌ لأنْ يُعتبر«**نحوًا للسان**» و«**نحوًا للضرائر**»، وهو قريب من أن يكون «**نحوًا للقراءات القرآنية**»، مع شيء من التجوُّز؛ لحرصه على ربط اللفظ بالمعنى، والمقال بالمقام والمتكلِّم والمخاطب، في أكثر من موضع»(٤٤).

٨ـ النحو القرآني بين مقتضيات البحث اللغوي ومقتضيات التدريس:

نلاحظ فيما عرضه أصحاب نظرية النحو القرآني اهتمامهم بقضية(تيسير النحو العربي). وإذا عدنا إلى الأسباب التي انطلق منها هؤلاء، فسنجد أن دعوتهم إلى النحو القرآني مرتبطة بدعوات التيسير النحوي؛ بدءًا بابن مضاء القرطبي وانتهاء بالمحدثين؛ فكانت الدعوة إلى اعتماد النص القرآني إحدى سبل تيسير النحو وتصحيح الانحراف في منهج الدرس النحوي. وقد ذكرت آنفًا أن الجهد النقدي لأصحاب نظرية النحو القرآني يسير في إطار مدرسة التيسير.

يدل على ذلك قول الدكتور أحمد عبد الستار الجواري:«ما انفكت الرغبة في دراسة نحو القرآن، على صورة من الصور تملك عليَّ جوانب في نفسي، ويخالجني شعور ممتزج بقناعة فكرية مستقرة مطمئنة، بأن دراسة النحو القرآني هي المفتاح الذي

(٤٤) من قضايا النظرية اللغوية العربية، د/عبد الرحمن بودرع، ص ١٠١.

ينفتح به كثير من مغاليق النحو، **التي استعصت على كثير ممن تصدى لتيسيره وتهذيبه، وتمهيد سبله المتوعرة المتشعبة**»[٤٥].

والحقيقة أن هذه الدعوة إلى تيسير النحو العربي رافقت أفكار الداعين إلى إقامة نحو قرآني، يعتمد على الاختيار والانتقاء من بين الركام الضخم من القواعد، التي أثقلت . في زعمهم . كاهل النحو العربي. وهي دعوة قديمة تضرب بجذورها عند ابن مضاء القرطبي الذي أسس لهذه الفكرة(النحو القرآني) أو (نحو القرآن).

صحيح أن الرجل لم يقل بهذا المصطلح أو ذاك، لكنه هو أول من فتح الباب أمام نقد منهج النحويين، رغم إشادته بما بذلوه من جهد في التقعيد، يدل على ذلك قوله: «وإني رأيت النحويين . رحمة الله عليهم . قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمُّوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعَّرت مسالكها ووهنت مبانيها، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها ... على أنها إذا أخذت المأخذ المبرأ من الفضول، المجرد من المحاكاة والتخييل، كانت من أوضح العلوم برهانًا، وأرجح المعارف عند الامتحان ميزانًا، ولم تشتمل إلا على يقين أو ما قاربه من الظنون»[٤٦].

وقد بدأ ابن مضاء بنقد نظرية العامل في الدرس النحوي القديم، فقال: «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبِّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه... وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها؛ لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع!»[٤٧].

---

(٤٥) نحو القرآن، د/أحمد عبد الستار الجواري، ص ٦.

(٤٦) الرد على النحاة، لابن مضاء، تحقيق: د/محمد إبراهيم البنا، ص ٦٤.

(٤٧) المرجع السابق، ص ٦٩، ٧٠.

فدعوة ابن مضاء إلى إزالة ما علق بالنحو العربي من فضول، وتجريده من المحاكاة والتخييل، وحذف ما يمكن للنحوي الاستغناء عنه . تلقَّاها بعض اللغويين العرب في النصف الأول من القرن العشرين بالقبول؛ بل بالاحتفاء والتأصيل والتعميق؛ ما أسفر في النهاية عن تبلور ما سُمِّي بـ(النحو القرآني) في مقابل (النحو المألوف) أو(النحو غير القرآني).

نجد إرهاصات الدعوة إلى إقامة هذا النحو . تحت تأثير كتاب ابن مضاء . عند صاحب كتاب(إحياء النحو) الأستاذ إبراهيم مصطفى، الذي ألفه في عام ١٩٣٧م. وقد جعل غايته في هذا الكتاب تيسير النحو وتجديده أو إصلاحه؛ كي يتوافق مع مقتضيات العصر. وبدأه بتعيين عدد من أوجه القصور والتعقيد التي شابت الدرس النحوي القديم، ثم أخذ يفنِّد هذه الأمور وينقضها؛ تمهيدًا لتقديم ما يراه حلًّا ناجعًا لها؛ وهو إعادة تصنيف أبواب النحو العربي وفق عدد من المبادئ التي حددها.

اعتمدت محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى على أصلين:

أولهما: أن النحو العربي . في رأيه . اقتصر على دراسة أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناء فحسب. وفي هذا المنحى تضييق شديد لحدود النحو الواسعة. والبديل أن يُطرح النحو العربي بوصفه قانونًا لتأليف الكلام. ولذلك فهو يطالب بدراسة وافية لنظام الكلام العربي وأسرار تأليف عباراته، وربط ذلك بمبحث المعنى، وكذلك دراسة أمور أخرى لها صلة وثيقة بهذا المبحث؛ وهي طرق الإثبات والنفي، والتأكيد، والتوقيت(الزمن)، والتقديم والتأخير[٤٨].

(٤٨) انظر: إحياء النحو، ص١ . ٨ .

والآخر: استبعاد الفلسفة الكلامية من الصناعة النحوية، كما تتمثل في نظرية العامل بما تطرحه من أفكار يُغلَّب فيها التعليل على المعنى، على حد قوله[٤٩].

وفي ضوء هذين الأصلين، أخذ يعيد تصنيف أبواب النحو العربي على وفق المبادئ الآتية:

١ . حركات الإعراب هي دوال على المعاني. وهي بذلك ليست مجرد حكم لفظي أو أثر يجلبه العامل.

٢ . الإعراب في العربية الضمة والكسرة؛ أما الضمة فهي علم الإسناد، وأما الكسرة فهي علم الإضافة، وأما الفتحة فليست علامة إعراب ولا تدل على شيء؛ وإنما هي الحركة الخفيفة التي يحب العرب أن يختموا بها الكلمة، وهي نظير السكون في لغة العامة.

٣ . لا توجد علامات أصلية وعلامات فرعية للإعراب؛ فالرأي عنده أن ما يسمى بالإعراب بالحروف إنما هو إعراب بحركات طويلة تُكتب على صورة الحرف.

٤ . التوابع هي النعت والبدل لا غير، ويدخل ضمن البدل التوكيدُ وعطفُ البيان، أما عطف النسق أو العطف بالحرف فليس نوعًا من التوابع؛ لكون إعراب المعطوف هو الأصل لا على الإتباع.

٥ . التنوين علامة التنكير وغيابه علامة التعريف. وإذا كان النحويون قد قصروه على المبنيات، فهو يرى أنه في المعرب أكثر دلالة على التنكير وأوسع استعمالًا[٥٠].

وواضح من الأصول التي اتكأ عليها في نقد النحو العربي، والمبادئ التي أعاد في ضوئها تصنيف أبوابه، أنَّ فكرة التيسير والإصلاح(البعد التعليمي) غالبة على توجهه وغايته من تأليف الكلام. وقد صرَّح بذلك في المقدمة قائلًا: «أطمع أنْ أغيِّر

---

(٤٩) انظر: المرجع السابق، ص ٢٢ . ٤٢ .

(٥٠) إحياء النحو، ص ٤٨ . ١٧٧، والعربية وعلم اللغة البنيوي، ص ٦٢ . ٦٤.

منهج البحث النحوي للغة العربية، **وأن أرفع عن المتعلِّمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولًا سهلة يسيرة، تقرِّبهم من العربية، وتهديهم إلى حظٍّ من الفقه بأساليبها**»[٥١].

وواضح كذلك أنه أفاد من فكر ابن مضاء؛ خاصة فكرة إلغاء العامل النحوي، في إقرار مبادئه. ورغم أن «آثار التفكير اللغوي الحديث ظاهرة في الكتاب، لكنها لا توجه البحث، أو تأخذ به نحو نظام أو نموذج جديد»[٥٢].

فمجمل ما ذكره الأستاذ إبراهيم مصطفى مبثوثٌ في كتب القدماء، وله حضور مكثَّف في كتاب ابن مضاء؛ ففكرة إلغاء نظرية العامل . مثلًا . التي طرحها لها وجود في الدرس النحوي القديم، وهو ما يجعل عنوان كتابه . في رأيي . غير مناسب لمضمونه. والدليل على ذلك أن الدكتور طه حسين الذي قدَّم للكتاب هو الذي اختار عنوانه، ويبدو أن الأستاذ إبراهيم مصطفى كان مترددًا في قبوله أو التسليم به، يدل على ذلك قول الدكتور طه حسين في مقدمته للكتاب: «أقبل عليَّ إبراهيم[يقصد الأستاذ إبراهيم مصطفى] ذات يوم، فقرأ عليَّ فصولًا من كتابه هذا. فأبيت عليه إلا أن يمضي في القراءة من الغد، وما زلنا كذلك، يقرأ وأسمع وأناقش، حتى فرغنا من قراءة الكتاب ولم يكن يعرف له اسمًا، فاقترحت عليه هذا الاسم الذي رسمه به إحياء النحو، فأكبره واستكثره وأشفق منه، وألححت أنا فيه، فلم يستطع لي خلافًا»[٥٣].

وإشفاق الأستاذ إبراهيم مصطفى من هذا العنوان يدل . في رأيي . على استشعاره خطورة ما يشي به لفظ(الإحياء)؛ فالإحياء يشي بطرح بديل معرفي أو نموذج مفارق، يمثل قطيعة معرفية مع النموذج القديم. والواقع يثبت أن الإحياء هنا مجرد زعم

---

(٥١) إحياء النحو، ص أ.

(٥٢) العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ٦٦.

(٥٣) إحياء النحو، ص (ن).

وتوهُّم لوجود نظرية لغوية جديدة في مقابل نظرية لغوية تقليدية؛ فالكتاب يمثل صدى لأفكار قديمة، والغالب عليه الجانب التعليمي؛ رغم طرحه أفكارًا مهمة حول علاقة اللغة بالنحو، وضرورة معالجة هذه العلاقة بعيدًا عن الفلسفة والعلل المنطقية.

والعناية بالبعد التعليمي يستلزم التفكير في وسائل تعين على تمثُّل قواعد النحو العربي. وهذا هو الدافع وراء إعادة تصنيف أبواب النحو العربي، على النحو الذي طرحه الأستاذ إبراهيم مصطفى.

وهذه الغاية نبيلة لا شك، وتستحق أن تُفرد لها مصنَّفات تخدمها وتعمل على تحقيقها، في ضوء ما توصلت إليه النظريات اللسانية والتعليمية الحديثة من نتائج. ولكن ينبغي أن يكون المصنِّفون على وعي بالفرق بين مقتضيات البحوث النظرية(البحث اللغوي) ومقتضيات البحوث التطبيقية(التدريس).«وهما وجهتان من البحث مختلفتان متباينتان على الرغم مما يبدو في الظاهر من تمازج بينهما. وأهم ما ينبغي توضيحه أن الباحث عندما يدرس ظاهرة دراسة نظرية خالصة، يجتهد في إيجاد الفرضيات الملائمة لتفسير تلك الظاهرة دون ربط مسبق على مستوى الممارسة العلمية بين هذه الفرضيات وبين التطبيقات العملية التي يمكن أن تنشأ عنها. ولذلك نجد كثيرًا من الاكتشافات العلمية لا تجد إبَّان اكتشافها تطبيقات عملية مباشرة. ومعنى ذلك أن البحوث التطبيقية تنطلق من حيث تنتهي البحوث النظرية وترتيب استدلالاتها ونسق حججها.

وقد بدا لنا هذا الخلط بين البحوث النظرية والبحوث التطبيقية في اتخاذ إبراهيم مصطفى تبرُّم الناشئة بالنحو وصعوبة تدريس العربية حجة على فساد لازم في النحو العربي أو عيب ضروري فيه»[٥٤].

([٥٤]) المنوال النحوي، ص ١٤.

وهذه سمة عامة في كل محاولات التجديد والتيسير والإصلاح؛ ابتداء من الأستاذ إبراهيم مصطفى(١٩٣٧)، وانتهاء بالدكتور شوقي ضيف(١٩٨٢)، ومرورًا بوزارة المعارف(١٩٣٨)، والشيخ أمين الخولي(١٩٤٣)، والشيخ عبد المتعال الصعيدي(١٩٤٧)، والدكتور مهدي المخزومي(١٩٦٦)، والدكتور محمد كامل حسين(١٩٧٢). وهذه السمة العامة مرجعها تصور خاطئ للعلم.

والسؤال: ما الرابط بين محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى والدعوة إلى إقامة النحو القرآني؟

إذا استقرأنا مؤلفات الدكتور أحمد مكي الأنصاري، سنجده يشيد بمحاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى الآنفة الذكر في أكثر من موضع؛ ففي كتابه(الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين) . مثلًا . نجده يقول:«لله درُّك يا أستاذ الجيل في النحو العربي... لقد كنت ملهمًا حقًّا في هذا الباب حين لمحت الأصل فيه، وطبقته على الآية الكريمة(إن هذان لساحران)... وكنت على وفاق مع بعض القدماء الملهمين حيث قالوا في هذه القراءة:«إنها جاءت على الأصل الذي ينبغي أن يكون»... هكذا كان أستاذنا المرحوم إبراهيم مصطفى ملهمًا جريئًا متحرِّرًا لا يتحرَّج أن يقول للنحويين المغالين قد أخطأتم ... حتى ولو كان سيبويه إمام النحاة.

تلك شيمته وهذه هجيراه ... استمع إليه يقول:«ولا نتحرَّج أن نقول إن النحاة قد أخطأوا... ثم تجرأوا على تغليط العرب»، ثم يقول:«ومع ما نعرفه لسيبويه رحمه الله من إجلال يملأ القلب فإنا هنا نراه قد أخطأ وخطَّأ صوابًا».

ذلك منهج العلماء الأحرار في البحث العلمي، لا يتعصَّبون لمذهب على مذهب، ولا يتعبَّدون بالمذهب البصري... وربما كان من أسباب تقديرنا لأستاذنا الجليل أنه فتح عيوننا وحرر عقولنا من ربقة التقليد الأعمى ... ذلك الذي يقدِّس المذهب

البصري أو يكاد... وما دروا أن **المسلك البصري هو المسئول عن تهجُّم النحاة على الروايات والقراءات مهما بلغت من الثقة والضبط والإتقان.**

وإذا كان أستاذ الجيل، عميد الأدب العربي الدكتور طه حسين . حياه الله ورعاه . كان يسميه(الفراء)؛ تشبيهًا له به في صدق النظر وعقله الجبار... فإننا نعتمد هذه التسمية، ونضيف إليها تسمية أخرى، وهي(سيبويه القرن العشرين).

صحيح أنه لم يكن له إنتاج كثير.. لكن كانت له حاسة سادسة في النحو العربي ... كان صادق النظر ... نافذ البصر والبصيرة ... مخلصًا في توجيه تلاميذه إلى الدراسات النحوية توجيهًا سليمًا، أصيلًا، متحرِّرًا، عميقًا كلَّ العمق، وحسبه أنه كان مدرسة... **وأنه صاحب الفضل الأول علينا في التوجيه والإرشاد»**[٥٥].

فالأستاذ إبراهيم مصطفى كان موجِّهًا ومرشدًا لتلميذه الدكتور أحمد مكي الأنصاري، وكلاهما يرفض تهجُّم أصحاب المذهب البصري وأنصاره على الروايات والقراءات الموثوق بها. وإذا عرفنا أن الدكتور طه حسين كان يسمِّي الأستاذ إبراهيم مصطفى(الفراء)، فلا عجب أن نرى كل هذا الإعجاب والحفاوة بالمذهب الكوفي في مصنفات الدكتور أحمد مكي الأنصاري. ومن المعلوم أن مكانة الفراء في مدرسة الكوفة تكافئ مكانة أعلام مدرسة البصرة؛ فقد شبَّهة الدكتور مهدي المخزومي بالخليل بن أحمد في حِذْقه وسعة اطِّلاعه، واستفادته من الثقافات الأجنبية التي عُرفت في البيئات الدراسية[٥٦].

وقد نسب الدكتور أحمد مكي الأنصاري صراحة نظرية النحو القرآني إلى الفراء، يقول:«وأول من نادى بهذه النظرية . فيما أعلم . هو أبو زكريا الفراء(ت ٢٠٧هـ)،

---

(٥٥) الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين، ص ١٠٠ . ١٠٢.

(٥٦) انظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د/مهدي المخزومي، ص ١٢٦.

وكان لزامًا عليه أن يدافع عن كتاب الله في زمن كثرت فيه النحل والفتن والأهواء، واشتدت فيه العصبية المذهبية، واشتطت في طعنها على القرآن الكريم إلى درجة خرجت فيها عن المعقول، حين قال قائلهم:«إن القرآن الكريم جسم يجوز أن يقلب مرة رجلًا ومرة حيوانًا». وتبعًا لسنة الحياة تأثر النحاة بهذه الأجواء... في مثل هذه الأجواء التي اشتدت فيها العواصف الهوج، وقف الفراء يكافح وينافح وينافح، ويدافع عن كتاب الله، فقال قولته الشهيرة الخالدة: «إن لغة القرآن أفصح أساليب العربية على الإطلاق»، كما قال في موطن آخر:«الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر»»[٥٧].

وهذا يدفعنا إلى أن نقول مطمئنين: إن نظرية النحو القرآني نبتت في تربة مدرسة الكوفة، وتأثرت بفكر أهم أعلامها وهو أبو زكريا الفراء.

٩ـ النحو القرآني وغياب المرجع النظري:

تحت العنوان السابق ناقشنا فكرة التيسير النحوي بما لها من أبعاد تعليمية وارتباطها بنظرية النحو القرآني، وبينا أن هذا الارتباط قائم على عدم تمثُّل الفرق بين مقتضيات البحث النظري ومقتضيات البحث التطبيقي. وهنا نناقش فكرة أخرى مرتبطة بسابقتها؛ وهي علاقة المعطيات أو الوقائع بالفرضيات أو بالمرجع النظري داخل أي ممارسة علمية. فالممارسة العلمية . أيًّا كانت . لها جناحان هما: المعطيات أو الوقائع، والمرجع النظري أو الفرضيات.

المعطيات أو الوقائع في الممارسة النحوية يقصد بها المادة اللغوية موضوع الدراسة، والفرضيات أو المرجع النظري يقصد بها الأصول النظرية التي تحقق الانسجام بين القاعدة والاستعمال، وتحفظ وحدة النموذج المصطنع لمحاكاة الأصل أو المادة المدروسة.

([٥٧]) نظرية النحو القرآني(البحث)، ص ٦٥.

والفرضيات بطبيعتها قابلة للاعتماد والتعديل والحذف والإضافة؛ وإلا صارت مسلمات ما قبلية وذاتية مفروضة على المعطيات أو الوقائع[٥٨]، تحول دون تحقق الوعي المنهجي؛ ومن ثمة لا تسمح ببزوغ الوعي المعرفي. في حين أن الفرضيات نتيجة خضوعها للفحص باستمرار تسهم في نقد العلم وإعادة بناء المعرفة، وتقرب المسافة بين النموذج والوقائع؛ ومن ثمة يكون المنهج المستخدم ألصق بطبيعة اللغة.

وإذا توقفنا عند نظرية النحو القرآني، فسنجد أنها تأسست على نقد صريح للموروث النحوي، قوامه اتهام النحويين العرب بتحكيم مسلمات ما قبلية في المعطيات أو الوقائع، إضافة إلى انتقائهم من هذه الوقائع ما ينسجم مع قواعدهم المصطنعة، يدل على ذلك قول الدكتور أحمد مكي الأنصاري: «ومن المعلوم لكل باحث منهجي أن احترام الوارد من الشواهد الصحيحة الثابتة أولى قواعد المنهج السليم، وينبغي على واضع القواعد أن يعدل القاعدة أو ينسفها نسفًا إذا اصطدمت بالوارد الثابت الصحيح طالما توافرت له الكثرة التي تسمح بنسف القاعدة وبنائها من جديد. ذلك هو المنهج اللغوي السليم، ولكن النحاة الطغاة نسوا كل ذلك أو تناسوه لحاجة في نفس يعقوب»[٥٩].

وقوله في موضع آخر: «ولا شك أن تطبيق هذه النظرية تطبيقًا دقيقًا كاملًا يعطينا ثمرة عملية، ويفيدنا فائدة محققة وهي تصحيح الوضع الخاطئ في العلاقة بين النحو والقراءات المحكمة، فبدلًا من أن نعرض القراءات على النحو ليحكم لها أو عليها، ينبغي أن يكون العكس. فالعكس هو الصحيح، وذلك بأن نعرض النحو على القراءات المحكمة، فالنص القرآني هو الأصل والنحو تبع له، ويجب أن يستنبط منه

(٥٨) انظر: المنوال النحوي، ص ١٦، ١٧.

(٥٩) الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين، ص ٣١.

ويخضع له، لا أن يكون حاكمًا متحكمًا فيه، وبهذا الصنيع يستقيم الأمر ويعتدل «الهرم المقلوب»»[٦٠].

وفي الإطار نفسه يقول الدكتور أحمد عبد الستار الجواري:«القرآن إذن هو الخليق بأن تكون أساليبه وتراكيبه المثال الذي يحتذى ويقتدى به وينحى نحوه، ويهتدى به. ولكن الذي كان ممن وضعوا النحو في أول الأمر، غير ذلك بل عكس ذلك من بعض الوجوه، فقد اشتطت بهم السبل وعميت عليهم المسالك، فتنكبوا سبل القصد، واعتمدوا في وضع قواعد النحو على ما بلغهم من كلام العرب شعره ورجزه ومثله. **أو آثروا جانب المنطق، فتصورا القاعدة قبل استقراء المادة اللغوية، وركبوا مركب الشطط، فحاولوا أن يجعلوا للقواعد المجردة سلطانًا على المروي المأثور، يحكمونها فيه ويحسبون أن ذلك هو الصواب**، وما هو إلا مجانبة الصواب. ولقد بلغ بعضهم في هذا المجال مبلغ الإيغال والغلو، فحكموا على مواضع من آي القرآن بخروجها على نحو العربية، وركنوا إلى التأويل والتخريج، **حتى تنسجم تلك المواضع بأساليبها الرائعة وتراكيبها الدقيقة مع ما افترضوا من قواعد وما رسموا للنحو من حدود.** ولو أنهم سلموا للقرآن من حيث تاريخ نزوله على الأقل بما سلموا للمروي من كلام العرب في العصور التي يستشهد بالمروي عنها لما سقطوا في مثل تلك المزالق، ولما وقعوا في مثل تلك الأخطاء. **وأحسب أن دراسة النحو القرآني قمينة أن تقيم قواعد النحو على أصولها التاريخية الصحيحة**، وتبنيها على أسسها الفنية السليمة للأسباب التي أسلفت إليها الإشارة، وهي أسباب تكاد تكون عند الباحث عن الحقيقة بديهيات ومسلمات أولية»[٦١].

---

(٦٠) نظرية النحو القرآني(البحث)، ص ٧٢.

(٦١) نحو القرآن، ص ٧، ٨.

تشير هذه الأقوال بوضوح إلى أن ما افترضه النحويون العرب القدماء من فرضيات، رآها دعاة النحو القرآني من قبيل المسلمات الماقبلية التي فرضها النحويون على القراءات القرآنية، وحكموها في توجيهها نحويًّا. وقد ترتب على هذه الرؤية عدد من النتائج، أهمها ما يأتي:

١ . أن النص القرآني بقراءاته المتعددة حاكم على القاعدة النحوية وليس العكس. والعكس هو ما ذهب إليه النحويون القدماء في رأيهم.

٢ . أن تحكيم القاعدة النحوية في النص القرآني أثر من آثار التأثر بالمنطق والفلسفة الكلامية التي كانت شائعة في ذلك الوقت، ومن تجليات ذلك القول بالقياس والعامل والعلة النحوية والتقدير.

٣ . أن منهج النحويين غير سليم؛ لكونه لم يراع الوقائع أو المعطيات اللغوية حق رعايتها، ويمثلها بالطبع القراءات القرآنية.

٤ . أن القرآن الكريم بقراءاته المتعددة هو مصدر الاستنباط، أما ما عداه من وقائع أو معطيات فهو من قبيل الاستشهاد ليس إلا.

وواضح أن هذه النتائج المستقرة في وجدان هؤلاء هي حاصل أفكار طرحها باحثون قبلهم. وقد أشرنا في موضع سابق إلى أن هذا المنحى كانت بدايته عند ابن مضاء من القدماء والأستاذ إبراهيم مصطفى من المحدثين. فالأخير . مثلًا . يقول: «والنحاة في سبيلهم هذا متأثرون كل التأثر بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم، غالبة على تفكيرهم، آخذة حكم الحقائق المقررة لديها. رأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل بتبدل التركيب، على نظام فيه شيء من الاضطراد؛ فقالوا عرض حادث لا بدَّ له من محدث، وأثر لا بد له من مؤثر، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدث هذا الأثر ؛ لأنه ليس حرًّا يحدث فيه متى شاء، وطلبوا لهذا الأثر عاملًا مقتضيًا، وعلة موجبة، وبحثوا عنها في الكلام فعددوا هذه العوامل، ورسموا قوانينها...

فانظر كيف تصورا عوامل الإعراب كأنما هي موجودات فاعلة مؤثرة، وأجروا لها أحكامها على هذا الوجه»[٦٢]، ويقول كذلك:«لقد اضطروا في سبيل تسوية مذهبهم، وطرد قواعدهم إلى التقدير وأكثروا منه، يبحثون عن العامل في الجملة، فلا يجدونه، فيمدهم التقدير بما أرادوا»[٦٣].

إن رفض القياس والعامل والعلة والتقدير هو في جوهره رفض للتصور النظري الكلي عند القدماء، وما يستتبعه من طرائق إجرائية. وهذا الرفض له بعدان: **بعد نظري** يتمثل في الفرضيات التي رآها المحدثون مسلمات ما قبلية، وبعد **استعمالي** يتمثل في الوقائع التي رأى المحدثون أنها تعكس عدم الوعي بالفرق بين الاستنباط والاستشهاد.

ومن الواضح أن هذا الرفض فيه تعجل وعدم تبصُّر بمقتضيات الصياغة النظرية. وسندلل على ذلك بأمرين هما: تصور النحويين للعامل، وتصورهم للتقدير.

أ . تصوُّرهم للعامل:

تفصح الأقوال السابقة وغيرها عن الربط بين العامل النحوي وبين الفلسفة وعلم الكلام. وهي تؤسِّس بذلك لانفصال منهج النحويين عن طبيعة اللسان العربي.

والحقيقة أنهم لم ينتبهوا «إلى ما يسديه نظام العوامل من فائدة معرفية في ترتيب المادة اللغوية ووصفها»[٦٤]. والحقيقة كذلك أن النحوي متكلم باللسان العربي مثل أي متكلم آخر في مجتمعه؛ بما يعني أنه جزء من النظام اللغوي العام الذي يخدم منهج المعرفة اللغوية، القائم على المشافهة والنقل. وبما أنه كذلك فهو محكوم في نظرته للغة بما هو معلوم لديه بالفطرة، يدل على ذلك قول ابن حزم:«يعلم الطفل بأنه

---

(٦٢) إحياء النحو، ص ٣١ ، ٣٢.

(٦٣) المرجع السابق، ص ٣٤.

(٦٤) المنوال النحوي، ص ١٧.

لا يكون فعل إلا من فاعل؛ فإنه إذا رأى شيئًا قال: من عمل هذا؟ ولا يقنع البتة بأنه انعمل بدون عامل»[٦٥].

ولما أنْ كانت علل النحويين تحاكي علل اللسان العربي، وكانت هذه المحاكاة مصطنعة كما ذكرنا؛ لأن قواعد اللسان العربي مرمَّزة في دماغ المتكلم العربي؛ فلا يمكن التعرف عليها إلا من خلال تجريد نموذج نحوي يستهدف الكشف عن طبيعة تلك القواعد . فقد عوَّل النحوي على وعيه التلقائي أو حسِّه اللغوي . في مرحلة أولية ربما . في تصور العلاقة بين الكلمات داخل الجملة أو التركيب. وربما وصلت المسافة بين الوعي التلقائي والوعي العلمي إلى حد التطابق. وإذا كانت المسافة بين العلوم وموضوعاتها متفاوتة، فإن المسافة بين علم اللغة (أو علم النحو) واللغة . التي هي موضوعه . أقصر من المسافة بين كل علم وموضوعه. وهذا لأن اللغة . أي لغة . هي أداة تعبير عن كل مناحي الحياة، كما أنها لغة العلوم الطبيعية والاجتماعية وغيرها.

وهذه الوظيفة التي تنهض بها اللغة في المجتمعات الإنسانية، تقلِّص الفارق بين النحوي والمتكلِّم العادي، وتجعل الصِّياغات النَّحويَّة أقرب إلى منطق اللغة، ويكون دور النحوي أو عالم اللغة هو رفع مستوى الوعي باللغة، وإحلال الوعي العلمي محل الوعي التلقائي أو الفطري، ومن دون هذا الإحلال تستحيل أشياء كثيرة على مستوى التصور والإجراء[٦٦].

وإذا كانت نظرية العامل النحوي قائمة على علاقة التأثير والتأثر، وكانت هذه العلاقة ماثلة في الوجود أو الواقع، فإن انتقال هذه الفكرة إلى النحو العربي لا يعدُّ غريبًا عن منطق اللغة. وقد أكدت اللسانيات العرفانية صدق هذا التصور، يقول

---

(٦٥) الفصل بين الأهواء والملل والنحل، ١٢/١.

(٦٦) انظر: من أجل نحوي عربي جديد: دراسات في نحو اللغة العربية، خليل كلفت، ص ٢٠ . ٢٢.

الدكتور محمد الصالح البوعمراني:«هذا التصور ينسجم إلى حدٍّ ما مع التصور العرفاني الذي يربط بين بنى اللغة وبنى الوجود وبنى الذِّهن؛ فهي بنى لا تشتغل مفصولًا بعضها عن بعض بقدر ما هي متفاعلة؛ فنحن نفكِّر انطلاقًا من الأنظمة المجردة التي نبنيها من خلال تمثُّلنا للموجودات في العالم الخارجي، وهذه البنى نفسها هي التي تحكم اشتغال اللغة. وقد رأينا أن القوة هي الخطاطة الأساسية التي تحكم نظام تفكيرنا، وتحكم تفاعل الموجودات في عالمنا المتجسد، وتعكسها لغتنا بشقيها المغلق والمفتوح، وتجلوها خطاباتنا مهما اختلفت أنظمتها العلامية» [٦٧].

فاشتغال اللغة الإنسانية لا يتم بمعزل عن بنى الوجود وبنى الذهن؛ ومن ثمة فإن الأنحاء نفسها لا تُبنى بمعزل عن بني الوجود وبنى الذهن. وفي هذا الإطار يمكن تفهم تصور النحويين العرب للعامل النحوي.

يشير هذا التفسير العرفاني إلى أنَّ تصور النحويين لفكرة العمل النحوي وما يرتبط بها من تعليل، لا يجافي منطق اللغة ولا إحساس النحوي بها. وفي ضوء هذا التفسير يمكن رد قول الدكتور محمد عيد: «حكمة الله ونية العرب مما لا يدخل في طوق الباحث؛ لأنها أمور غيبية لا شأن لها باللغة، والطبيعة والإحساس مما لا يمكن ضبطه، بل ذلك مما يخضع لإحساس النحوي وطبيعته، وما نقل عن العرب تعليل ساذج لا يقاس بما صنعه النحاة من غرائب العلل. والحقيقة أن ذلك كله تسويغ لما حدث، وليس حقيقة ما حدث، أما الحقيقة فهي وقوع النحاة في تعليلهم تحت نفوذ التعليل الأرسطي» [٦٨]، وقوله أيضًا: «إن فكرة التأثير والتأثر التي قام عليها العامل في النحو العربي موجودة في منطق أرسطو ... فإذا أضيف إلى ذلك أن العرب قد عرفوا

([٦٧]) دينامية القوة بين بنى الوجود وبنى اللغة، د/محمد صالح البوعمراني، ص ٣١٩.

([٦٨]) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، د/محمد عيد، ص ١٤٤، ١٤٥.

المنطق في وقت مبكر وأغرموا به، وأن العقلية العلمية يؤثر في بحثها . ولو بطريق غير مباشر . الجو الفكري العام الذي يحيط بها، اتضحت بداية الطريق في فكرة العامل النحوي، إذ تركت الفكرة المنطقية ظلالها على عقول الباحثين من علماء النحو الذين نقلوها بدورهم إلى دراستهم. ذلك منشأ الفكرة التي وجدت طريقها إلى النحو في وقت مبكر نسبيًّا، وإذا كان لم يعرف بصورة أكيدة عن الخليل بن أحمد أنها من آرائه، فإنها تتردد كثيرًا في كتاب سيبويه»[٦٩].

وما ذكره الدكتور محمد عيد غير مستغرب؛ فهو أحد دعاة النحو الوصفي، ويجعل معتمده في نقد الموروث النحوي آراء ابن مضاء، ويكفي أن أدلل على ذلك بقوله في مقدمة كتابه(أصول النحو العربي): «ومن المعلوم أن الصعوبة في النحو العربي تعود في جزء كبير منها إلى الأفكار الذهنية والمنطقية التي تسربت إليه، وتوغلت فيه، وقد أطلق عليها ابن مضاء

الفضول والمماحكات والتخييل والظنون، ووصفها بأنها لا تفيد نطقًا. هذه الأفكار الذهنية أبعدت دراسة النحو عن خدمة اللغة، وكانت للمتعلمين كدرًا يصرفهم عن استيعابه وتمثله، ولعل هذه الدراسة تسهم في التمييز بين ما في النحو العربي من الصالح والطالح، وبين ما يفيد علمه وما لا يضر جهله، فيفيد منه الباحثون في اللغة حتى التقليديون منهم نظرًا جديدًا يعينهم على تخليص النحو من تلك الأفكار المعوقة؛ للإبقاء على نحو اللغة لا نحو الصنعة»[٧٠].

---

(٦٩) المرجع السابق، ص ٢٣٩، ٢٤٠. وقد ذهب الدكتور حامد ناصر الظالمي إلى أن الدكتور محمد عيد لم يطلع على مؤلفات أرسطو اطلاعًا كافيًا. انظر: أصول الفكر اللغوي العربي في دراسات القدماء والمحدثين، د/حامد ناصر الظالمي، ص ١٠٧.

(٧٠) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص (ج) و(د).

بقي هنا أن أشير إلى أمرين أراهما مهمين في تجلية ما نحن بصدده:

أولهما: أنَّ دعاة النحو القرآني ألحوا على أن وظيفة العامل النحوي عند القدماء مقصورة على الأثر الإعرابي. والواقع أن وظيفة العامل تجاوز فكرة الأثر الإعرابي إلى الربط بين مكونات الجملة أو التركيب. وهذا الربط نوعان:

. ربط بناء: ويعني ربط العامل بين العناصر أو المكونات الأساسية للتركيب بجملة من العلاقات، مثل: علاقة الفاعلية التي يبنى فيها الفاعل على الفعل، وعلاقة الابتداء التي يبنى فيها الخبر على المبتدأ.

. ربط وصل: ويعني ربط العناصر غير الأساسية بعضها ببعض، أو ربط العناصر غير الأساسية بالعناصر الأساسية، مثل: العلاقة بين المضاف والمضاف إليه، والعلاقة بين الموصوف وصفته، والبدل والمبدل منه.

وهذا الربط بنوعيه يتم على مستوى البنية الأصلية أو العميقة، وفي ضوئه تتفرع بنى وتراكيب كثيرة؛ إما بالإطالة الخطية(الأفقية)، وإما بالإطالة التضمنية(الرأسية)[٧١].

وثانيهما: أنَّ الكوفيين شأنهم شأن البصريين في الاعتماد على نظرية العامل. صحيح أن ثمة اختلافًا على مستوى التطبيق بين الكوفيين والبصريين، ولكن يبقى هذا الاختلاف شكليًّا داخل إطار النظرية[٧٢]، ومن ذلك مثلًا أن الكوفيين يرون أن العامل في المفعول به هو الفعل والفاعل معًا، في حين ذهب بعضهم إلى أن العامل فيه هو الفاعل فقط، وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن المفعولية هي عاملة النصب[٧٣].

ب . تصوُّرهم للتقدير:

([٧١]) انظر: الكفاية العلمية والتعليمية للنظرية الخليلية الحديثة، يحيى بعيطيش، ص ٨١، ٨٢.

([٧٢]) انظر: التفكير العلمي في النحو العربي، د/حسن خميس الملخ، ص٢٧.

([٧٣]) انظر: الإنصاف، لابن الأنباري، تحقيق: د/جودة مبروك محمد، ص ٧٢.

يعني التقدير: تصوُّر وجود عنصر لغوي أو أكثر في بنية منجزة معينة. وهو بذلك يمثل استدعاء أو استحضار لعنصر لغوي غائب عن تلك البنية.

وغني عن البيان أن النحويين العرب القدماء اعتمدوا على التقدير . بوصفه إجراء تأويليًّا . في تفسير ظواهر العربية. وقد زعم دعاة النحو القرآني . كما مر بنا . أن النحويين العرب افترضوا بنية معيارية لم ينطق بها العربي؛ من أجل أن يحققوا الانسجام بين قواعدهم على حساب المادة المدروسة من اللسان العربي.

والحقيقة أن هذه النتيجة محصَّلة من مقدمات غير صحيحة؛ وذلك لأنهم لم يأخذوا في حسبانهم تصور النحويين للغة العربية؛ فالنحويون عمومًا كانوا ينظرون إلى العربية على أنها ظاهرة ثنائية ذات مستويين: مستوى الأبنية المنطوقة، ومستوى الأبنية المقدَّرة. فإذا قال النحوي بالتقدير في بعض المواضع، فينبغي أن نقبل تفسيره هذا في ضوء المقدمات التي أقام عليها النظام النحوي للعربية(٧٤).

والحقيقة كذلك أن النحويين والبلاغيين جميعًا ينطلقون من الفكرة نفسها، مع اختلافهم في زاوية النظر إلى التركيب أو الجملة، وكذلك في الهدف من التحليل. فالبلاغيون أسسوا بحثهم على ما يمكن أن يسمى بـ«(ناتج التحول) أو(حاصل الفرق) بين البنية الأصلية للغة والبنية الظاهرة التي تكون عليها العبارة»(٧٥).

فالبلاغي يتكئ كذلك على البنيتين الأصلية(المقدَّرة/العميقة) والظاهرة(المنطوقة/السطحية)، لكنه بخلاف النحوي ينطلق من البنية الأصلية إلى البنية الظاهرة، وهدفه من ذلك رصد قيمة التحول أو درجته من البنية الأولى إلى البنية الثانية. فعمل البلاغي يستهدف بالأساس القيمة أو ناتج التحول أو حاصل الفرق، أما

(٧٤) انظر: خواطر هيكلية في كتاب سيبويه و(كتب) من جاء بعده من النحاة، تأليف: هاينس غروتسفلد، تعريب: عبد الجبار بن غريبة، ص ٢٨٢.

(٧٥) من آفاق الفكر البلاغي عند العرب، د/عبد الحكيم راضي، ص ٣٨.

النحوي فهو مشغول بتصوير البنية الأصلية؛ من أجل معالجة البنية الظاهرة باحتمالاتها المتعددة في ضوء قواعد النظام النحوي(٧٦).

ولقد كان العلماء القدماء على وعي بالفرق بين هذين المسارين في التحليل، مع الإقرار بفكرة التحول في كلٍّ، يدل على ذلك . مثلًا . قول الزمخشري في تفسير قوله تعالى:(قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي...): «(لو) حقُّها أن تدخل على الأفعال دون الأسماء، فلا بد من فعل بعدها في:(لو أنتم تملكون)، وتقديره:(لو تملكون تملكون)، فأضمر تملك إضمارًا على شريطة التفسير، وأبدل من الضمير المتصل الذي هو الواو ضمير منفصل، وهو: أنتم؛ لسقوط ما يتصل به من اللفظ، فأنتم: فاعل الفعل المضمر، وتملكون: تفسيره، **وهذا هو الوجه الذي يقتضيه علم الإعراب، فأما ما يقتضيه علم البيان فهو: أنَّ أنتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص،** وأن الناس هم المختصون بالشح المتبالغ... وذلك لأن الفعل الأول لما سقط لأجل المفسِّر، برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر»(٧٧).

وكذلك قوله . بعد أن ذكر ما يحتمله قوله تعالى:**(الم * ذلكَ الكتابُ لا رَيْبَ فيه هُدًى للمُتَّقينَ)**[البقرة: ١، ٢] من أوجه إعرابية .: «**والذي هو أرسخ عرقًا في البلاغة أن يضرب عن هذه المحال صفحًا،** وأنْ يُقال: إن قوله:(الم) جملة برأسها، أو طائفة من حروف المعجم مستقلة بنفسها، و(ذلك الكتاب) جملة ثانية، و(لا ريب فيه) جملة ثالثة، و(هدى للمتقين) رابعة. **وقد أُصيب بترتيبها مفصل البلاغة وموجب حسن النظم؛** حيث جيء بها متناسقة هكذا من غير حرف نسق، وذلك لمجيئها متآخية أخذًا بعضها بعنق بعض، فالثانية متحدة بالأولى معتنقة لها، وهلم جرًّا إلى الثالثة والرابعة؛

---

(٧٦) المرجع السابق، ص ٣٢.

(٧٧) الكشاف، للزمخشري، تحقيق: الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ/علي محمد معوض، ٣/٥٥٥، ٥٥٦.

بيان ذلك أن أنبه أولًا على أنه الكلام المتحدَّى به، ثم أشير إليه بأنه الكتاب المنعوت بغاية الكمال، فكان تقريرًا لجهة التحدي، وشدًّا من أعضاده، ثم نفى عنه أن يتشبث به طرف من الريب، فكان شهادة وتسجيلًا بكماله؛ لأنه لا كمال أكمل مما للحق واليقين، ولا نقص أنقص مما للباطل والشبهة ... ثم أخبر عنه بأنه هدى للمتقين، فقرر بذلك كونه يقينًا لا يحوم الشك حوله، وحقًّا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ثم لم تخل كل واحدة من الأربع، بعد أن رتبت هذا الترتيب الأنيق، ونظمت هذا النظم السري، من نكتة ذات جزالة، ففي الأولى: الحذف والرمز إلى الغرض بألطف وجه وأرشقه، وفي الثانية: ما في التعريف من الفخامة، وفي الثالثة: ما في تقديم الريب على الظرف، وفي الرابعة: الحذف، ووضع المصدر الذي هو(هدى) موضع الوصف الذي هو(هاد) وإيراده منكرًا، والإيجاز في ذكر المتقين»[٧٨].

وفكرة التقدير لم تكن مقصورة على فريق دون آخر؛ فالكوفيون كالبصريين كانوا يعتمدون عليها في توجيه النص القرآني، وقد أسهمت هذه الفكرة في تعدُّد الأوجه الإعرابية، ويمكن التمثيل لذلك بقول الفراء . في قوله تعالى:(وَإِنْ تُخَالِطُوهُم فإِخْوانُكُم)[البقرة: ٢٢٠] .:«(وَإِنْ تُخَالِطُوهُم فإِخْوانُكُم) ترفع الإخوان على الضمير(فهم)؛ **كأنك قلت:(فهم إخوانُكم)**، ولو نصبته كان صوابًا؛ يريد: فإخوانَكم تخالطون، ومثله:(فإنْ لَمْ تَعْلَمُوا آباءَهُم فَإِخْوانُكُم في الدِّينِ وَمَواليكُم)، **ولو نصبت ههنا على إضمار فعل:(ادعوهم إخوانَكم ومواليكم)**. وفي قراءة عبد الله:(إنْ تُعَذِّبْهُم فعِبَادُكَ)، وفي قراءتنا:(فإنَّهُم عبادُك)»[٧٩].

---

(٧٨) **الكشاف، ١/١٤٩، ١٥٠.**

(٧٩) **معاني القرآن، للفراء، ١/١٤١، ١٤٢.**

فجواز وجهي الرفع والنصب في(إخوانكم) مصدره عند الفرَّاء تقدير المحذوف؛ فإن قُدِّر ضميرٌ قبلها فهي خبر، وإن قُدِّر فعلٌ فهي مفعول به. والغريب أن الفرَّاء يتمسك بالتقدير في بعض المواضع مخالفًا أستاذه الكسائي؛ فقد أجاز الكسائي . مثلًا . تقديم معمول اسم الفعل عليه؛ محتجًّا بقوله تعالى:(كتابَ اللهِ عليكم)[النساء: ٢٤]؛ زاعمًا أن معناه: عليكم كتابَ اللهِ؛ أي: الزموه[٨٠]؛ فنصب(كتاب) بـ(عليكم)؛ فدلَّ هذا على جواز تقديمه.

ولم يُجِزْ الفرَّاء ما ذهب إليه الكسائي، وحجته في ذلك أن هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل؛ فينبغي ألا تتصرف تصرفه في العمل؛ ومن ثمة لا يجوز تقديم معمولاتها عليها، على نحو ما يجوز في الفعل، ودليله على ذلك أننا نقول: «ضربًا زيدًا»، ولا نقول: «زيدًا ضربًا»، وإن قلناه نصبنا(زيدًا) بفعل مضمر قبله[٨١]. وهو يريد بذلك أن يقول: إن لفظ (كتاب) انتصب بفعل مضمر قبله، فيكون تقدير الكلام: (كتبَ اللهُ ذلك عليكم كتابًا)، أو (كتبَ اللهُ عليكم تحريمَ ذلك كتابًا)، وقد دلَّ على ذلك المقدَّر قوله تعالى:(حُرِّمتْ عليكم)؛ لكون التحريم يستلزم الكتابة. **والقول بالتقدير هو ما ذهب إليه البصريون كذلك**[٨٢].

وقد رجَّحت الدكتورة عفاف حسانين رأي الكسائي[٨٣] لأسباب، منها:

١ . أنَّ ما ذكره الجمهور يفتقر إلى تقدير محذوف، **وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير؛ وخاصة في كتاب الله تعالى.**

---

(٨٠) انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، تحقيق: محمد خير طعمة حلبي، ص ٢١٩، وشرح شذور الذهب، للمؤلف نفسه، ص ٤١٠.

(٨١) انظر: معاني القرآن، للفراء، ٣٢٣/١.

(٨٢) انظر: معاني القرآن، للفراء، ٣٢٣/١، والكشاف، ٥٦/٢.

(٨٣) نسبت الرأي إلى الكوفيين كلهم، والحقيقة خلاف ذلك؛ فقد خالف هذا الرأيَ الفراء كما بيَّنَّا.

٢ . أنَّ المعنى على توجيه الكسائي **أوضح** من المعنى على تقدير البصريين.

وعلى ذلك، فالبصريون . في رأيها . يبعدون عن الظاهر[٨٤].

بيد أن هذين السَّببين لا يثبتان عند الفحص؛ **أما الأوَّل** فلأن هذا المبدأ السابق الذي أقره النحويون ليس على إطلاقه؛ فهو يُعمَل به فقط عند تساوي التقدير وعدمه، أما إذا كان المعنى يطلب التقدير ولا يقوم إلا به، فعندئذٍ يلزم التقدير. وثمة نماذج كثيرة على هذا، منها . مثلًا . قوله تعالى:(وَلَئِنْ سَأَلْتَهُم مَنْ خَلَقَ السَّماواتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ)[لقمان: ٢٥]؛ ففي هذه الآية يلزم تقدير:(اللهُ خلقهنَّ)؛ حتى يستقيم المعنى في الأذهان. ومن ذلك أيضًا قوله تعالى:(وَقِيلَ لِلَّذين اتَّقَوا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُم قَالُوا خَيْرًا)[النحل: ٣٠]. وفي هذه الآية كذلك يلزم تقدير:(أنزل خيرًا)؛ للعلَّة نفسها.

وأما السبب الثاني فالأمر لا يتعلق بالوضوح بقدر ما يتعلق بالقصدية أو المعنى المراد من النص. وفي آية النساء السابقة التقدير يتجاوز تحقيق مطلب الوضوح إلى تحقيق مطلب القصدية؛ فالتقدير في هذه الآية يحقِّق الانسجام القصدي بينها وبين ما دلت عليه الآيات التي سبقتها، يدل على ذلك قول الزمخشري: «(كتابَ اللهِ عليكم) مصدر مؤكِّد، أي: كتبَ اللهُ ذلك عليكم كتابًا وفرضه فرضًا، وهو تحريم ما حرَّم. فإن قلت: علام عطف قوله:(وأُحِلَّ لكم)؟ قلت: على الفعل المضمر الذي نصب(كتابَ الله)، أي: كتب الله عليكم تحريم ذلك، وأحل لكم ما وراء ذلكم، ويدلُّ عليه قراءة اليماني:(كَتَبَ اللهُ عليكم)، (وأحلَّ لكم)» [٨٥].

فإذا كان دعاة النحو القرآني يرون . تحت ضغط مطلب التيسير . أن التقدير من المسائل التي أخلَّت بنظام العربية، ووقفت حجرة عثرة أمام تعلمها، فإن بعض

---

(٨٤) انظر: في أدلة النحو، د/عفاف حسانين، ص ٥٨، ٥٩.

(٨٥) الكشاف، ٢/٥٦.

اللغويين المعاصرين رأوا . عن حق . أن التقدير كان له دور مهم في تحقيق توازن ظواهرها، وفي المحافظة على نظاميَّتها كذلك[٨٦]. وقد دافع الدكتور أحمد المتوكل عن لجوء نحاتنا إلى آلية التقدير، وعدَّها إجراء تأويليًّا يسمح بالربط بين البنيتين العميقة والسطحية، كما يسمح بالتَّقليص من صفة(عدم التَّصاقب) بين المستوى البنيوي الذي تمثله البنية الأولى، والمستويين التمثيلي والعلاقي الذي تمثله البنية الثانية[٨٧]. والتصاقب بين البنيتين . في رأيه . «ما تستشرفه كلُّ نظرية لسانية تطمح إلى تحصيل أكبر قدر من الكفاية النمطية داخل إطار نحو كلِّيٍّ»[٨٨].

١٠ ـ النحو القرآني وغياب التمييز بين اللسان والكلام:

قلنا سابقًا إن دعاة النحو القرآني متأثرون بدعاة النحو الوصفي إلى حدٍّ كبير. وكلا الفريقين معجب بنظرية عبد القاهر الجرجاني في النظم، ودائمًا ما يقارنون بين فكر عبد القاهر الجرجاني وفكر بقية النحويين من سابقين ومتأخرين، وقد نعتوا نحو عبد القاهر بأنه نحو جمالي؛ ويقصدون به . كما يقول الدكتور إبراهيم سلامة . النحو الذي لا يقصد به عبد القاهر مجرد «الإعراب ولا اللغة، وإنما يقصد النحو الجمالي . إن صح هذا التعبير . وهذا النحو لا يهدف إلى موضع الفاعلية أو المفعولية مثلًا إنما يهدف إلى موجبها، وبعيد عن ذهن عبد القاهر أن يبدد كل جمال في سبيل هذا النظم المبني على مقتضيات علم النحو ... إنما يريد منك مع إقراره بهذا الجمال

(٨٦) انظر: المنوال النحوي، ص ١٢٢، ١٢٣.

(٨٧) انظر: التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات، د/أحمد المتوكل، ص ١٧٧.

(٨٨) المرجع السابق، ص ١٩١.

الراجع إلى حدة نواحٍ في البلاغة أن تراعي معه النظم، وأن تجعل الفضل له في النهاية؛ لأن مزية النظم تفوق كل المزايا الجمالية»[٨٩].

فعبد القاهر عندما اهتم بالنحو، لم يهتم به من أجل الإعراب فقط؛ وإنما اهتم به من أجل الإعراب وغيره؛ من تقديم وتأخير، وحذف وذكر، وفصل ووصل، وكل ما يُراعَى فيه الجانبان: المقالي والمقامي.

وبطبيعة الحال، فإن وجهة النحويين . في نظر هؤلاء . كانت مختلفة عن وجهة عبد القاهر في ذلك، يقول الدكتور محمد صلاح الدين بكر:«كان ينبغي أن يكون ذلك موقف النحاة من النحو، موقف الذي يبحث عن جانبي المقال والمقام ولا يكتفي بأحدهما على حساب الآخر، لكن النحو مضى في شوط الجانب المقالي إلى نهايته دون المقامي»[٩٠].

ولذلك كانت دعوتهم إلى النحو القرآني مستندة إلى مراعاة البعد الجمالي الذي يدخل في دائرة اهتمام علم المعاني، والذي مثَّله «ظهور اتجاه واضح في اتجاهات البحث النحوي وهو اتجاه العناية بدراسة بناء الجملة وأساليب التعبير عن المعاني. ويمثل انعطافًا سليمًا وتطورًا واضحًا في التفكير النحوي إلا أنه لم يحظ بعناية الباحثين. ويُعنى بدراسة التراكيب(الجمل) دراسة معنوية تكشف عن طرائق بنائها وأنظمة الربط فيها وتغير معانيها بتغير عوارضها: كالحذف والتقديم والتأخير والوصل والفصل، ودراسة أساليب التعبير المختلفة والمعاني التي يؤديها، وهو ما اصطلح عليه فيما بعد بـ(علم المعاني)»[٩١].

---

(٨٩) بلاغة أرسطو بين العرب واليونان، د/إبراهيم سلامة، ص ٤٢، ٤٣.

(٩٠) النحو الوصفي، د/محمد صلاح الدين مصطفى بكر، ص ١٦.

(٩١) النحو القرآني في ضوء لسانيات النص، د/هناء محمود إسماعيل، ص ٢٩.

والحقيقة أن فكرة (النحو الجمالي) تعود إلى صاحب كتاب (إحياء النحو)، الذي يقول في مقدمته:« فجمهور النحاة لم يزيدوا به في أبحاثهم النحوية حرفًا، ولا اهتدوا منه بشيء، وآخرون منهم أخذوا الأمثلة التي ضربها عبد القاهر بيانًا لرأيه، وتأييدًا لمذهبه، **وجعلوها أصول علم من علوم البلاغة سموه علم المعاني، وفصلوه عن النحو فصلًا أزهق روح الفكرة، وذهب بنورها**، وقد كان أبو بكر يبدي ويعيد في أنها معاني النحو، وبتروا الاسم هذا البتر المضلَّل ... ولقد آن لمذهب عبد القاهر أن يحيا، وأن يكون هو سبيل البحث النحوي، فإن من المعقول ما أفاق لحظِّه من التفكير والتحرر، وأن الحس اللغوي أخذ ينتعش ويتذوق الأساليب، ويزنها بقدرتها على رسم المعاني، والتأثير بها، من بعد ما عاف الصناعات اللفظية، وسئم زخارفها»[٩٢].

فالأستاذ إبراهيم مصطفى طالب إذن بالربط بين علم النحو وعلم المعاني، وبما أنه هو نفسه مرجع لدعاة النحو القرآني، كما بينا، فيجب أن نتوقع حضور هذه الفكرة لديهم كذلك. وقد وقف الدكتور عبد الفتاح لاشين ـ مثلًا ـ موقفًا مغايرًا؛ إذ رأى أن المتأمل في كتب النحاة والبلاغيين، يجد كلًّا من الفريقين قد قطعوا في البحث عن دقائق الأساليب أشواطًا واسعة، وبلغوا فيها غايات بعيدة، وكان كل منهم في اختصاصه، فلم يريدوا أنْ يتخطوا حدودهم إلى موضوعات يبحث عنها في غير اختصاصهم. وعليه، فالنحاة ـ في رأيه ـ لم يتركوا البحث عن وجه من وجوه النَّظم في الكلام لعجز منهم، ولكن احترامًا لفنهم واعتزازًا باختصاصهم، وأنفة منهم أنْ يدَّعوا لفنهم ما يرون أن غيرهم أحق به منهم[٩٣].

(٩٢) إحياء النحو، ص ١٩، ٢٠.

(٩٣) التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، د/عبد الفتاح لاشين، ص٢٣٤.

وذهب الدكتور صابر الحباشة إلى أن النحو هو الضابط للسلامة والمقبولية، في حين أن البلاغة هي الضابط للجمالية. كما أن ثمة تكاملًا بينهما، بيد أن البلاغة لا تبدأ عملها حتى يستوفي النحو مهمته؛ وذلك لأنه من غير المنطقي النظر في بلاغة جملة لاحنة(لا نحوية)[٩٤].

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن: إذا كان النحو التراثي عاجزًا عن الوفاء بمطالب فهم النص القرآني، فلماذا استعان به الفقهاء والمفسرون وعلماء الدراية والنقاد في ضبط دلالات النص ومقاصده؟

الحقيقة أن النحويين العرب كانوا يعرفون حدود صنعتهم ومجال اشتغالها؛ فها هو ابن هشام يعيب على أبي حيان أنه يخلط بين اصطلاح النحويين واصطلاح البلاغيين عند نقده للزمخشري، يقول: «**للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاحات النحويين، والزمخشري يستعمل بعضها**، كقوله في قوله تعالى:(ونحن له مسلمون)[البقرة: ١٣٢/٢]:«ويجوز أن تكون حالًا من فاعل «نعبد»، أو من مفعوله، لاشتماله على ضميريهما»، وأن تكون معطوفة على «نعبد»، وأن تكون اعتراضية مؤكدة، أي: ومن حالنا أنَّا مخلصون له التوحيد». ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كأبي حيان توهمًا منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحويُّ، وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين»[٩٥].

---

(٩٤) مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية، د/صابر الحباشة، ص ٤٠.

(٩٥) مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق: د/عبد اللطيف محمد الخطيب، ١٠٤/٥، ١٠٥. وبرغم اتفاقنا مع ابن هشام في إشارته الدقيقة إلى الفرق بين اصطلاحات النحويين واصطلاحات البلاغيين في الجملة الاعتراضية، إلا أننا لا نتفق معه إطلاقًا في عدم دراية أبي حيان بهذا الفرق، أو توهمه أن الاعتراض مقصور على الدرس النحوي دون البلاغي. والدليل على ذلك أن أبا حيان كان حفيًّا بعلوم البلاغة في تفسيره، بل إنه جعلها ضمن العلوم التي لا غنى للمفسر عنها، كما جعلها ضمن الشروط التي يجب توافرها

صحيح أنَّ النحو والبلاغة يتفقان في معالجة بعض الظواهر، إلا أنَّ الأمر يختلف من حيث زاوية النظر إلى تلك الظواهر، وهو ما يمكن ملاحظته . مثلًا . في معالجة الفريقين لظاهرة التقديم والتأخير؛ « فالنحاة معنيون بالرتب المحفوظة التي التمسوها مكونات للتراكيب، وما يجوز أن يتقدم على غيره وما لا يجوز، وهم في سبيل ذلك يرصدون الظاهرة، أما البلاغيون فيهتمون بالظاهرة اهتمامهم بالدلالة؛ إذ يرون في التقديم والتأخير قدرة على أداء أغراض تثرى بها الدلالة. ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن هذا التقسيم تقريبي؛ إذ شهدت جهود بعض أعلام الدرس النصي التقاء تكاملت فيه الوجهتان، كما هو الحال لدى عبد القاهر الجرجاني... إذ قد انطلق من مكونات التركيب ورتبها كما قرت في بنية الدرس النحوي، ثم شرع في تتبع الدلالة الذاتية لهذه المكونات والرتب من ناحية، ثم ما يطرأ على دلالتها من تباين في تلك التراكيب التي تشهد مغايرة في موقع هذه المكونات، مع تتبع أثر ذلك على الدلالة داخل النص في إطار السياق»[٩٦].

والحقيقة الثابتة أن الرتبة هي إحدى الوسائل النحوية، التي تستثمرها العربية للتعبير عن معانٍ زائدة على المعنى الأصلي للتركيب، مثل: الاختصاص والاهتمام، وكذلك لإضفاء نوع من الصبغ الجمالي على نظم الكلام[٩٧]. ووظيفة النحو أنْ يكشف عن القواعد الحاكمة للرتبة، أما البلاغة فوظيفتها أن تكشف عن جماليات التحول من البنية الافتراضية إلى البنية المنجزة.

في المفسر. انظر : التوجيه النحوي عند أبي حيان الأندلسي من خلال تفسير البحر المحيط: دراسة في ضوء نظرية السياق، رسالة دكتوراه، للباحث، ص ٤٦٢.

(٩٦) من ظواهر التركيب في النص القرآني، د/طارق سعد شلبي، ص١٤٧.

(٩٧) انظر: في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، د/سعد عبد العزيز مصلوح، ص١٣٧، ١٣٨.

وعلى ذلك، فالنحو له مجال اشتغال، والبلاغة كذلك لها مجال اشتغال، ومن العبث الخلط بين المجالين، وإلا كانت النتيجة نحوًا ملفَّقًا يعوزه الانضباط والتناسق النظري. ومكمن الخطأ هنا عدم التمييز بين اللسان والكلام؛ فاللسان ـ كما هو معروف ـ هو المشترك بين أفراد مجموعة لغوية ما، والكلام هو الإنجاز الفردي. ويجب على الباحث أن يكون واعيًا بهذا الفرق، ولكن الملاحظ على ما طرحه الأستاذ إبراهيم مصطفى، ومن اقتفى أثره من دعاة النحو القرآني، أنهم خلطوا بين مقتضيات البحث في مستوى اللسان ومقتضيات البحث في مستوى الكلام، عندما طالبوا النحويين العرب بالجمع بين علم المعاني ونظرية الإعراب، دون التنبه إلى فائدة الفصل الذي أقامه النحويون أنفسهم، والذي مكَّنهم من حصر مجال دراستهم، وجمع معطيات أو وقائع متجانسة حسب وجهة نظر محددة، ومن دون اقتراح إطار نظري أفضل، يسمح لهم بتوسيع مادة الوقائع المدروسة، إلى جانب المحافظة على التناسق النظري[٩٨].

ويبدو أن الخلط بين الحقلين مردُّه سلطة علم النحو على علم المعاني منذ بواكير التفكير البلاغي عند العرب، ومن تجليات تلك السلطة أن«بعض المباحث قد تكون مشتركة بين العلمين. فإذا حدث هذا الاشتراك في بعض الحالات، **فإن علم المعاني يعد في هذه الحالات عالة على علم النحو**. مثال ذلك أن النحاة حددوا الرتبة في الكلام، وجعلوها محفوظة وغير محفوظة، وقد ارتضى علماء المعاني هذا التقسيم، وتجنبوا الكلام في الرتبة المحفوظة؛ لأنها ليست مظنة اختلاف الأساليب بسبب حفظها وثبات وضعها، وعمدوا إلى الرتبة غير المحفوظة فمنحوها دراسة أسلوبية مهمة تحت عنوان «التقديم والتأخير». ومعنى هذا أن «التقديم والتأخير» البلاغي وثيق الصلة

([٩٨]) انظر: المنوال النحوي ، ص ١٨، ١٩.

بقرينة الرتبة في النحو، ولكنه لا يمس الرتبة المحفوظة؛ لأنها «محفوظة» فلا تختلف عليها الأساليب»[٩٩].

فالنحويون يتوقفون في الترتيب عند الترتيب الأصلي وغير الأصلي، والرتبة المحفوظة وغير المحفوظة؛ بغرض الكشف عن القواعد الحاكمة للتقديم والتأخير في اللغة العربية، ضمن إطار رؤية معيارية، أما علماء المعاني فهم مشغولون بالبحث عن القيمة وراء العدول أو التحول من البنية الأصلية إلى البنية الظاهرة. ورغم ذلك فإنهم يقتفون أثر النحويين في تصنيف الرتبة ومحاولة التقعيد لمبحث التقديم والتأخير، وهذا كله تحت تأثير الفكر النحوي المعني في الأساس بتجريد قواعد اللسان العربي، وليس إظهار القيمة الفنية للتحول بين الأبنية التركيبية أو صور الأداء اللغوي، التي هي من اختصاص علم المعاني.

ومن ينظر في أقوال البلاغيين القدماء، فيما يخص مبحث التقديم والتأخير خاصة، يجد ملامح الوعي بالفرق بين ما للنحو وما للبلاغة على المستويين النظري والتطبيقي. ومن ذلك . مثلًا . قول عبد القاهر . تنظيرًا للفرق وجهة النحوي ووجهة البلاغي .: «واعلم أن تقديم الشيء على وجهين: **تقديم يقال إنه على نية التأخير**، وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل كقولك: منطلق زيد وضرب عمرًا زيدٌ، معلوم أن منطلق وعمرًا لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه، من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعًا بذلك، وكون ذلك مفعولًا ومنصوبًا من أجله، كما

(٩٩) انظر: الأصول: دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د/تمام حسان ، ص ٣١٠.

يكون إذا أخَّرت. **وتقديم لا على نية التأخير**، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له بابًا غير بابه، وإعرابًا غير إعرابه»[١٠٠].

فالنوع الأول من التقديم (التقديم على نية التأخير) هو مناط المزيَّة عند عبد القاهر، وهو مقصد البلاغيين بعامة في مبحث التقديم والتأخير. أما النوع الثاني من التقديم(التقديم لا على نية التأخير) فليس فيه أي مزيَّة؛ وإنما يشارك النوع الأول في أصل المعنى فقط. والنوع الأول يندرج عند النحويين ضمن مجال الرتبة غير المحفوظة، في حين يندرج النوع الثاني ضمن مجال الرتبة المحفوظة.

هذا على المستوى التنظير، أما على مستوى التطبيق فيمكن أن نمثل له بتحليل عبد القاهر لقوله تعالى:(وجَعَلُوا للهِ شُرَكَاءَ الجِنَّ)[الأنعام: ١٠٠]؛ حيث يقول: «ليس بخافٍ أن لتقديم «الشركاء» حسنًا وروعة ومأخذًا من القلوب، أنت لا تجد شيئًا منه إن أنت أخَّرت فقلت: «وجعلوا الجنَّ شركاءَ»، وأنك ترى حالَك حالَ من نُقل عن الصورة المبهجة والمنظر الرائق والحسن الباهر، إلى الشيء الغُفْل الذي لا تَحْلَى منه بكثير طائل، ولا تصير النفسُ به إلى حاصل. والسبب في أنْ كان ذلك كذلك، هو أن للتقديم فائدة شريفة ومعنى جليلًا لا سبيل إليه مع التأخير. بيانُه، أنَّا وإن كُنَّا نرى جملة المعنى ومحصوله أنهم جعلوا الجنَّ شركاءَ وعبدوهم مع الله تعالى، وكان هذا المعنى يحصُل مع التأخير حصوله مع التقديم، **فإن تقديم «الشركاء» يفيد هذا المعنى، ويفيد معه معنى آخر**، وهو أنه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك، لا من الجن ولا من غير الجن. وإذا أُخِّرَ فقيل: «جعلوا الجنَّ شركاءَ لله»، لم يُفِد ذلك، ولم يكن فيه شيء أكثر من الإخبار عنهم بأنهم عبدوا الجن مع الله تعالى ...»[١٠١].

---

(١٠٠) دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، ص ١٠٦.

(١٠١) دلائل الإعجاز، ص ٢٨٦، ٢٨٧.

والمعنى الآخر الذي يشير إليه عبد القاهر هو القصر أو التخصيص؛ أي: تخصيص المتأخر(الجن) بالمتقدم(شركاء)، أو قصر الشرك عليهم. وبهذا التقديم يتوجه معنى الإنكار إلى اتخاذهم جميعًا، أو اتخاذ أيٍّ منهم شركاء مع الله[١٠٢].

وقد أشار الدكتور رجاء عيد إلى شيء من ذلك، عندما رصد تأثر عبد القاهر الجرجاني بسيبويه في مبحث التقديم والتأخير، على مستوى ناتج التحول أو حاصل الفرق بين البنيتين الأصلية والظاهرة؛ فقد أخذ برؤيته في أن التقديم يفيد التخصيصَ والتأكيدَ[١٠٣].

والدكتور رجاء عيد من دعاة الدمج بين الرؤيتين النحوية والبلاغية في معالجة التراكيب اللغوية، ويرى أن النحويين المتأخرين أخطأوا عندما قصروا بحثهم على دراسة أواخر الكلمات، ولم يتنبهوا إلى القيمة النحوية الفنية للأبنية أو التراكيب[١٠٤].

وقد رأى الدكتور عيد بلبع أن المسئول عن ذلك هم البلاغيون أنفسهم؛ «لأنهم لم يدركوا الفوارق الجوهرية التي تفصل بين الرؤية النحوية للظواهر والرؤية البلاغية، بل لعل فيما ذهب إليه د. رجاء عيد ما يؤكد التبعية المطلقة من قِبَل الدَّرس البلاغي للنحو، أو السلطة المطلقة للنحو على البلاغة؛ لتتأكد بذلك الوصاية»[١٠٥].

ونحن نتفق مع الدكتور عيد بلبع في أن المسئولية تقع على عاتق البلاغيين وليس النحويين المتأخرين؛ فإذا كان هؤلاء النحويون هم المسئولين عن الحالة الشكلية التي وصل إليها النحو العربي، بقصرهم إياه على دراسة أحوال أواخر الكلمات، فإن طبيعة الرؤية النحوية للظواهر ربما تشفع لهم؛ فهذه الرؤية معيارية إلى حدٍّ كبير،

---

(١٠٢) انظر: المعنى في البلاغة العربية، د/حسن طبل، ص ١٧٨.

(١٠٣) انظر: فلسفة البلاغة، د/رجاء عيد، ص ١٤٣.

(١٠٤) انظر: المرجع السابق، ص ١٤٣.

(١٠٥) سلطة الجذور: الأثر السلبي للنحو على الدرس البلاغي(سلطة النحو)، د/عيد بلبع، ص ٩١.

والمعيارية هي ناتج عملية التجريد التي يهدف النحوي من خلالها إلى إقامة نظام كلي للسان العربي. أما البلاغيون فهم المسئولون عن إخضاع البلاغة لسلطة النحو، من خلال تمثلهم رؤية النحويين في معالجة الظواهر اللغوية؛ مع أن الفارق بين الرؤيتين كبير.

وقد أقر الدكتور مهدي المخزومي أن علماء العربية فرقوا بين اختصاص النحويين واختصاص البلاغيين، لكنه ذهب إلى أن الاختصاص واحد، وأن التفرقة بين صحة الكلام وفصاحته تحكمها اعتبارات عقلية محضة[١٠٦].

والدكتور المخزومي معروف توجهه النحوي وانحيازه لفكر مدرسة الكوفة، وقد بينا سابقًا أن دعاة النحو القرآني يحتفون بآراء هذه المدرسة، إضافة إلى أن الدكتور المخزومي نفسه تلميذ للأستاذ إبراهيم مصطفى الذي عليه يعتمد هؤلاء في آرائهم، كما ذكرنا.

١١ ـ الشكلانية النحوية وعدم تحديد موضوع الدراسة:

جاء رأي الدكتور المخزومي السابق في إطار نقده للنحويين العرب، من ناحية أنهم قصروا موضوع دراستهم على أواخر الكلمات بناء وإعرابًا، كما أنهم كانوا يتخبطون في دراستهم؛ فلم يعرفوا موضوعها الذي كان يجب أن يشمل . في رأيه . دراسة الجملة وأحوالها المختلفة والأساليب التي لا غنى عنها في دراسة أي لغة، مثل: أسلوب الاستفهام، وأسلوب التوكيد، وأسلوب النفي، وغيرها من عوارض التركيب التي تتوقف معرفتها على معرفة الجملة[١٠٧].

---

(١٠٦) انظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، د/مهدي المخزومي، ص ٣٥.

(١٠٧) انظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، د/مهدي المخزومي، ص ٣٤.

ورأيه هذا مسبوق فيه؛ فقد قال به الأستاذ إبراهيم مصطفى من قبل، عندما قال . منتقدًا منهج النحويين العرب في اختيار موضوع بحثهم .: «يقول النحاة في تحديد علم النحو: إنه علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناء. فيقصرون بحثه على الحرف الأخير من الكلمة؛ بل على خاصة من خواصه، وهي الإعراب والبناء. ثم هم لا يعنون كثيرًا بالبناء ولا يطيلون البحث في أحكامه، وإنما يجعلون همهم منه بيان أسبابه وعلله.

فغاية النحو بيان الإعراب وتفصيل أحكامه، حتى سماه بعضهم علم الإعراب؛ وفي هذا التحديد تضييق شديد لدائرة البحث النحوي، وتقصير لمداه، وحصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله، فإن النحو . كما نرى، وكما يجب أن يكون . هو قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها»[١٠٨].

والدعوة إلى النحو القرآني تتأسس على ما يسميه أصحابها بـ(المنهج المعنوي)؛ فصلب الدعوة إلى النحو القرآني هو إعادة المعاني إلى النحو؛ وذلك بإعادة الصلة المقطوعة بين علم النحو والقرآن الكريم، على حد زعمهم[١٠٩].

والاتكاء على هذا المنهج المعنوي . الجديد . يعني أن النحو الموروث أو المألوف، كان يفتقد إلى الوظيفة المعنوية والشمولية باقتصاره على فن الإعراب، وهو ما أدى إلى فصل النحو عن معانيه المستمدة من النص القرآني[١١٠].

وهنا مغالطتان:

. الأولى: أن المنهج المعنوي هو منهج جديد، حاول من خلاله دعاة النحو القرآني إعادة اللحمة بين النحو والقرآن. وهذا أمر يخالف الواقع النحوي؛ فكتب إعراب القرآن .

---

(١٠٨) إحياء النحو، ص ١.

(١٠٩) انظر: النحو القرآني في ضوء لسانيات النص، ص ٢٩٧.

(١١٠) انظر: المصدر السابق، ص ٢٩٨.

مثلًا . على اختلاف توجهاتها تشهد بحضور العلاقة بين النحو ومعاني القرآن عند التوجيه النحوي للنص القرآني.

. الثانية: أن النحو المألوف هو نحو شكلي[١١١]. وهذا أمر يخالف الواقع النحوي كذلك؛ فمصنفات النحو بشكل عام يحضر فيها نوعان من النحو، على تفاوت بينها في الوزن النسبي لكل نوع، وهما: النحو الشكلي، ونحو الشكل والدلالة معًا.

وإذا سلمنا بأن النحو الشكلي هو الشائع أو الغالب على التأليف النحوي قديمًا وحديثًا، كما قال بذلك بعض الباحثين[١١٢]، فإننا لا نسلم بانفصال النحو عن المعنى بشكل عام، ولا بانفصال النحو عن معاني القرآن بشكل خاص في النحو المألوف. وإذا كان دعاة النحو القرآني يرون في الربط بين النحو ومعاني القرآن نحوًا جديدًا، في مقابل النحو الشكلي الذي جسده النحو الموروث، فإننا نرى أن نحوهم هذا مجرد محاولة انتقائية من هذا الرصيد النحوي الضخم كمًّا وكيفًا، مع تلوينها ببعض الأصباغ اللسانية الحديثة.

والانتقاء مخلٌّ بطبعه، والنظر السديد يقتضي أن نأخذ في حسباننا ما راكمه النحويون العرب من أفكار ورؤى وتحليلات وملاحظات قيِّمة بشأن إقامة قواعد كلية للسان العربي، على مدى قرون من الزمن، ومثَّلت إنتاجًا فكريًّا ضخمًا. ويرى الدكتور عبد القادر المهيري أن الدراسات العربية القديمة في النحو واللغة بشكل عام «تضخَّمت

---

(١١١) النحو الشكلي أو الشكلاني: هو المنهج الذي يلتزم البحث عن القواعد، ويكتفي بالتقعيد والتمرينات، التي لا تنظر إلى سياقها وما تؤول إليه من طرح ثقافي ودلالي؛ فهو تقليد ومحاكاة لنموذج سابق؛ لإعادة طرح القاعدة وممارسة ضغوط الضبط على النصوص حتى تتوافق والنموذج القديم. انظر: مقبولية نحو الشكل وأثر ممارسة الضغوط في أداء الدلالة، د/جودة مبروك محمد، ص ٢٩٧، ٢٩٨.

(١١٢) انظر . مثلًا .: مقبولية نحو الشكل وأثر ممارسة الضغوط في أداء الدلالة، ص ٢٩٨.

من عميق التحليلات، وكيِّس الملاحظات، وفاحص النظرات، ما يجعل منها كتب تفكير، تشهد لما وصل إليه الرقي الفكري في الحضارة العربية الإسلامية»[١١٣].

وبما أنها كتب تفكير، فهذا يعني أنها تخاطب النظر العقلي، وتنطلق من أسس نظرية، وتهدف إلى غايات معينة، وتتسلح بجهاز مفاهيمي له أبعاد نظرية وإجرائية؛ ومن ثمة فهي تحتاج إلى التحليل الدقيق والتدبُّر الواعي والتفكير الوازن، عند إجراء أي مراجعة أو ممارسة نقدية.

ويمكن القول: إن النحو العربي الموروث هو برامج نحوية متعددة؛ بالنظر إلى طبيعة الفرق بين الواقع اللغوي والمنظور اللغوي[١١٤]؛ فتفاوت النحويين في درجة اقترابهم من النظام اللساني المرمَّز في دماغ المتكلم العربي، عبر منظور شكلي أو غير شكلي . يؤكد حقيقة أن الواقع اللغوي التراثي(ضمن عصور الاحتجاج) هو واقع ثابت، في حين أن المنظور النحويَّ كان حركيًّا ومتغيرًا؛ نظرًا لاختلاف عقول الناظرين في ذلك الواقع. وإذا كانت العربية لا يحيط بها إلا نبي، كما قال أولو العلم من العرب، عرفنا أن الأنظار العقلية لا يمكن أن تعادل الواقع في شموليته.

١٢ ـ النظر النحوي بين الواقع اللغوي والبناء الحضاري:

تباينت الروايات حول نشأة النحو العربي، لكنها في مجملها تعكس ارتباط ظهور النحو العربي بالنص القرآني. وهذا الارتباط جعل النحو . بوصفه نظرًا عقليًّا في اللغة . وسيلة إلى الحفاظ على هذا النص بحياطته من إمكانية تسرب اللحن إليه، وجعله كذلك أداة لفهمه على نحو موضوعي.

---

(١١٣) نظرات في التراث اللغوي العربي، د/عبد القادر المهيري، ص ١٠٢.

(١١٤) قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، د/حافظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ، ص ٥٦، ٥٧.

على أن اختزال مهمة النحو في محاربة اللحن أو عصمة اللسان العربي من الوقوع في الخطأ، لا يمكن أن يفسر نشأة النحو العربي كما صورها كتاب سيبويه، يقول الدكتور عبده الراجحي: «لا يكاد الحديث عن نشأة النحو يخلو من الحديث عن الأسباب التي كانت وراء هذه النشأة، وتكاد كلها تتركز في قضية «اللحن» الذي رآه القدماء خطرًا على العربية وعلى القرآن الكريم. وهو رأي له ما يسنده من روايات التاريخ على ما فيها من تناقض واضطراب. غير أنَّ «اللحن» وحده لا يفسر نشأة النحو وبخاصة على أول صورة وصل بها إلينا وأعني بها كتاب سيبويه. والأقرب عندي أن النحو . شأن العلوم الإسلامية الأخرى . نشأ لفهم القرآن.

والبونُ شاسعٌ بين محاربة «اللحن» وإرادة «الفهم»؛ لأن اللحن ما كان يفضي بهذا «النَّحو» إلى ما أفضى إليه في هذه المرحلة الباكرة من حياته، بل لعله كان حقيقيًّا أنْ يقتصر على وضع ضوابط الصحة والخطأ في كلام العرب. أما «الفهم» فإنه يقصد إلى البحث عن كل ما يفيد في استنطاق النص وفي معرفة ما يؤديه التركيب القرآني على وجه الخصوص باعتباره أعلى ما في العربية من بيان. ومن هنا كان هذا النشاط النحوي القديم على الوجه الذي نعرفه من كثرة علمائه وتفرع مذهبه ووفرة مادته. ومن هنا أيضًا كان تعظيم العرب لهذا العلم وأهله حتى ليسمون كتاب سيبويه «الكتاب» أو يصفونه بأنه «قرآن النحو»»[١١٥].

ويقول . في موضع آخر .: «لم يكن هذا العمل [أي : وضع النحو] يهدف إلى حفظ النص من اللحن فقط كما وقر في الأذهان، وإنما كان يهدف إلى غاية أبعد في أصول الحياة الإسلامية. ذلك أنَّ المسلمين عرفوا . بداية . أن عليهم أنْ يقرأوا القرآن وأنْ «يفهموه» لأنه هو الَّذي ينظم حياتهم، ومن ثم نستطيع تفسير نشأة الحركة العقلية

([١١٥]) دروس في كتب النحو، د/عبده الراجحي، ص ١٠، ١١.

العربية كلها بأنها كانت نتيجة نزول القرآن الكريم، فهي كلها من نحو وصرف وبلاغة وأصول وكلام تسعى إلى هدف واحد هو «فهم» النص القرآني.

ولا ينبغي أن يغيب عن بالنا أن أبا الأسود كان من أئمة القراء، وأن ابن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر كانا من القراء، وأن أبا عمرو بن العلاء هو إمام البصرة في القراءة وأحد القراء السبعة كذلك.

النَّحو إذن نشأ «لفهم» القرآن، وفرق كبير بين علم يسعى «لفهم» النص وعلم يسعى «لحفظه» من اللحن، ولو كانت الغاية منه حفظ النص من اللحن لما أنتج العرب هذه الثروة الضخمة في مجال الدرس النحوي، ومحاولة «الفهم» هذه هي التي حددت مسار المنهج لأنها ربطت درس النحو بكل المحاولات الأخرى التي تسعى لفهم النص، ومن ثم فإن دراسة منهج النحو عند العرب لا تكون صحيحة إلا مع اتصالها بدراسة العلوم العربية الأخرى وبخاصة الفقه والكلام»[١١٦].

فالعرب في هذا الوقت كانوا حريصين على فهم النص القرآني؛ لأنه هو الذي ينظِّم حياتهم بكل أبعادها الاجتماعية والدينية والسياسية، وهذا الفهم كانت وسيلته النحو العربي؛ فعلم النحو . كما يقول أبو حيان الأندلسي . «هو المرقاة إلى فهم كتابه، والسَّبيل المؤدِّية إلى تعرُّف خطابه»[١١٧].

والنحو لا ينهض بهذه المهمة الجليلة إلا إذا كان معادلًا لسليقة العربي، التي فسدت بفعل دخول الأعاجم الإسلام وشيوع اللحن في البيئة العربية. ولا يكفي بالطبع لتعويض السليقة مجرد وضع معايير للصواب والخطأ؛ فتعويض السليقة يعني أن النحو الموضوع يجب أن يكون مكافئًا لقدرة العربي على فهم النص القرآني وقت نزوله.

---

(١١٦) النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج، د/عبده الراجحي، ص١٠.

(١١٧) التذييل والتكميل، ١/٥. وانظر نحوه في: البحر المحيط، ١/١٠٠، ١٠١، والنكت الحسان، ص ٣١، وتقريب المقرب، ص ٤٠.

على أن تحقق ذلك النحو المعادل أو المكافئ للسليقة، والذي غايته فهم النص القرآني، دفع علماء العربية إلى أن يحافظوا على مستوى العربية الفصحى وقت نزول هذا النص، من خلال ما سمي بـ(عصور الاحتجاج)؛ وذلك حتى تستطيع الأجيال المتعاقبة من العرب أن يفهموا القرآن الكريم، كما فهمه أسلافهم.

يقول الدكتور تمام حسان: «وما دامت اللغة جزءًا من الحياة الاجتماعية، وما دام المجتمع العربي يشارك في الحياة الدولية بالأخذ والعطاء، فلا بد للغة العربية من أحد سبيلين:

(أ) فإما أن تحيا مع المجتمع وتتغير صورتها بالأخذ والعطاء.

(ب) وإما أن تساعد عوامل المحافظة عليها على تجميد تطورها، فينفرد المجتمع بالتطور دون اللغة، فتتحجر اللغة وتتخلف ويعتمد المجتمع على لهجاته العامية، يحاول إنماءها والحياة بها، وتصبح الفصحى لغة مكتوبة فقط بعيدة عن حياة المجتمع.

وهذا الغرض الثاني هو الذي حدث بالنظر إلى الفصحى، مع اختلاف قليل في التفاصيل يرجع إلى اعتبارات دينية وقومية. **فأما الاعتبارات الدينية** فهي الرغبة في أن يكون القرآن والحديث مفهومين لدى الأجيال المتعاقبة من العرب إلى الأبد، فلو سمح للغة أن تنعزل عن المجتمع لأصبح العرب بعد قليل لا يفهمونها، وأصبح مثل العربية الفصحى والعرب كمثل اللاتينية والشعوب الكاثوليكية في غرب أوربا، يتعبَّدون بلغة لا يفهمونها كانت في القديم لغة لأجدادهم، **وأما الاعتبارات القومية** فالفصحى كانت رباط الدولة الإسلامية التي يحكمها العرب، فأصبحت رابطة العرب المعاصرين في دولهم المختلفة ومظهر القومية العربية في زحفها الدائب»[١١٨].

([١١٨]) منهج النحاة العرب، ص ٤١، ٤٢.

كان النحويون حريصين إذن على أن تكون مدونتهم ممثلة للغة العربية المشتركة؛ فاختاروا بيئة زمنية ومكانية محددة ضمن ما عرف بـ(عصور الاحتجاج). ودافعهم إلى ذلك هو أن تظل اللغة الفصحى حية في نفوس العرب؛ كي يتمكنوا من فهم القرآن والحديث الشريف؛ ولو لم يفعلوا ذلك لانعزلت العربية الفصحى عن المجتمع، وصارت مجرد لغة تعبُّديَّة.

وبنظرة إبستمولوجية قريبة من تلك، وإنْ كانت أكثر تجريدًا، ربط الدكتور محمد العمري بين موقف النحو من اللغة العربية وموقف الخلافة من الدولة الإسلامية؛ وذلك بقوله: «يمكن اعتبار الفترة الممتدة بين منتصفي القرنين الأول والثاني الهجريين فترة البحث عن معيار للغة، **معيار يستوعب الشتات اللهجي والتنوع النصي كما استوعبت الخلافة أو شاءت أن تستوعب الشتات القبلي والطائفي**. كان مشروع الوحدة قيمة مهيمنة تمارس في جميع المجالات باعتبارها مركزًا وما سواه شذوذ واستثناء. والوحدة تقتضي كشف نسق تجريدي أو بناءه من المعطيات المتوفرة المناسبة، نسق يستوعب المتجسدات»[١١٩].

ومحاولة استيعاب الشتات اللهجي، وما يناظره من الشتات القَبَليّ، تنمُّ عن أن التكوين العقلي للعربي المسلم كان موقوفًا . آنذاك . على معنى الوحدة. وهذا المعنى عبَّد الطريق أمام النحويين لإقامة نسقهم التجريدي، وكان من الطبعي أن يراعي هذا النسق اطراد الوقائع اللغوية؛ لأن القليل ينافي الوحدة المقصودة.

ويبدو أن معنى الوحدة هذا استخلصه العقل العربي من القرآن نفسه، الذي رأى فيه وحدة لغوية كذلك تسمو به على الشتات اللهجي والشتات القبلي، يدلُّ على ذلك قول مصطفى صادق الرافعي: «إن القرآن تنزَّل من العرب منزلة الفطرة اللغوية

---

(١١٩) البلاغة العربية، ص ٨٧.

التي يساهم فيها كلُّ عربيٍّ بمقدار ما تهيأ له من أسبابها الطبيعية؛ إذ كان بما احتواه من الأساليب، وما تناوله من أصول الكمال اللغوي، وما دار عليه من وجوه الوضع البياني . قد هَتَكَ الحوائل ومحا الفرق التي تبين قرائح العرب اللغوية بعضها من بعض، فاجتمعت منه على الكمال الذي كانت تتخيله ولا تألوا عما يدنيها إليه معالجة واكتسابًا ... تلك سياسة هذا القرآن: جمع العرب لمذهب الأقدار وتصاريف التاريخ. **رأى ألسنتهم تقود أرواحهم، فقادهم من ألسنتهم، وبذلك نزل منهم منزل الفطرة الغالبة التي تستبدُّ بالتكوين العقلي في كلِّ أمَّة.** فتجعل الأمة كأنما تحمل من هذا العقل مفتاح الباب الذي تلج منه إلى مستقبلها»(١٢٠).

في ضوء هذا الطرح، هل يمكننا أن نتحدث عن نوعين من الانتخاب، فرضهما السياق المعرفي في ذلك الوقت، وهما: الانتخاب الثقافي والانتخاب النحوي؟

يعني الانتخاب الثقافي هنا انتخاب العقل العربي المسلم لعنصر الوحدة على مستوى النظام الاجتماعي، أما الانتخاب النحوي فيعني انتخاب هذا العقل لذلك العنصر على مستوى النظام اللغوي. والانتخاب بهذا المعنى شعور جمعي يغذِّيه الوعي بفلسفة الحياة في إطار الوحي.

تسمح لنا تلك المقارنة بين نوعي الانتخاب بإدخال مفهوم الانتخاب الثقافي، ضمن إطار رؤية أوسع لعمل النحويين من خارج الحقل النحوي. وبتمثُّل تلك الرؤية والعمل في ظلها نكون أقرب إلى الموضوعية وأبعد عن التحيز، وفي ضوئها يمكن أن نقرأ مصطلحات نحوية من قبيل: الإعراب والعامل والتقدير والقياس؛ فنحن لا نستطيع أن نصف النحو العربي تأسيسًا على مصطلحاته وحدها، دون أن نفقد الموضوعية العلمية.

---

(١٢٠) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، ص ٦٠.

ورأيي أن دعاة النحو القرآني وقعوا في خطأ منهجي قاتل، عندما فصلوا المصطلح النحوي عند القدماء عن نسقه الحاضن له من جهة، وعندما اعتمدوا كذلك نحوًا تلفيقيًّا أطلقوا عليه(النحو القرآني) من جهة أخرى. وهذا الخطأ المنهجي أوقعهم في صياغات ظاهرها التجرد العلمي وباطنها كما ذكرنا؛ حتى وإن ادعوا خلاف ذلك[١٢١].

وإذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بالإثبات . ونحن نراها كذلك . فإنه يمكننا أن نقرأ في ضوء هذين المفهومين كثيرًا من مسائل العربية أو قضاياها على المستويين النظري والتطبيقي. ولنأخذ مسألة الإعراب نموذجًا لذلك؛ فالنحويون العرب لم ينظروا إلى الإعراب نظرة شكلية غايتها دراسة أواخر الكلمات بناء أو إعرابًا، كما ذهب إلى ذلك كثير من الباحثين؛ وإنما نظروا إليه من منظور ما تؤديه الحركات الإعرابية من وظائف على المستوى الاجتماعي؛ فحركات الإعراب «من حيث هي نظام، ترتبط قاعديًّا بأداة تعبير المجتمع عن أغراضه وحاجاته. وهي بهذا المعنى جزء من نظام المجتمع باعتباره المؤسسة الوحيدة التي تصطلح على استعمال أدواتها الإيصالية وطرق تشكلها، وهي الوحيدة المؤهلة التي تقدر على إقرارها باتفاق وتواضع يحصل بين أفرادها عبر تطورها وسيرورتها التاريخية. وهكذا نلاحظ أن إقرار شيء أو نفيه، إذا لم يأت من

(١٢١) ومن ذلك قول الدكتور أحمد مكي الأنصاري: «لقد حافظنا على الطابع العام للنحو المألوف، بالرغم من كل ما أدخلناه من تعديلات، حافظنا عليه كما هو في جميع أبوابه وفي إعرابه... وكل الذي حدث هو تعديل يسير في صياغة القواعد أو بنائها من جديد؛ بحيث تشمل أهم الوارد من الشواهد، وفي قمتها النصوص القرآنية المحكمة متمثلة في قراءتها المتعددة الموثوق بها كل الثقة، ومثل هذا العمل لا يمس الإطار العام للنحو المألوف». نظرية النحو القرآني(الكتاب)، ص ١٤٦، ١٤٧. وتشهد التعديلات التي أجراها هو وغيره على أن مقاربتهم للنحو العربي غير علمية، ويكفي دليلًا على ذلك مصطلح النحو القرآني الذي استبدله بالنحو المألوف.

الداخل، أي من النظام ذاته، فهو شيء يستحيل على النظامين اللغوي والاجتماعي قبوله. وإذا كان هذا هكذا، فيمكننا أن نلاحظ أيضًا أن نفي الحركات أو اختراعها، كما ردد بعضهم ذلك، قصة جميلة، ولكنها تخالف منطق النظام اللغوي والاجتماعي على حدٍّ سواء»[١٢٢].

فإذا كانت حركات الإعراب ترتبط قاعديًّا بالنظام اللغوي، وكان النظام اللغوي نفسه لا ينفصل عن النظام الاجتماعي، وكان النظام الاجتماعي محكومًا بغاية دينية هي فهم النص القرآني الذي ينظم حركة الإنسان العربي المسلم في هذا الكون . استطعنا أن نتفهم نظرة العلماء العرب إلى العربية وإلى نظامها النحوي، في ضوء فلسفتهم حيال العلاقة بين الوقائع اللغوية والنظر النحوي والمجتمع العربي.

وقد مرَّ بنا أن النحو العربي مارس سلطته على مباحث علم المعاني، والحقيقة كذلك أنَّه مارس سلطته على العربية نفسها؛ والسلطة . كما يقول الدكتور مصطفى ناصف .: «مدافعة للصخب والتمرد، والخروج على الأعراف. **النحو سلطة بمعنى آخر؛ لأنه يحمي اللغة من عنف التطور**، ويصور في الوقت نفسه عبقرية العربية. وعبقرية العربية لا تخلو من معنى أخلاقي ونفسي وروحي»[١٢٣].

ولا يحتاج النَّاظر في إنتاج البصريين والكوفيين إلى فضل تأمُّل، حتى يكتشف أن البصريين كانوا أقوى سلطانًا على العربية من الكوفيين، يقول الأستاذ أحمد أمين . مقارنًا بين منهج البصريين والكوفيين .: «ونرى في هاتين النزعتين أن البصريين كانوا أكثر حرية وأقوى عقلًا، وأن طريقتهم أكثر تنظيمًا **وأقوى سلطانًا على اللغة**، وأن الكوفيين أقل حرية وأشد احترامًا لما ورد عن العرب ولو موضوعًا، فالبصريون يريدون

(١٢٢) قضايا لسانية وحضارية، د/منذر عياشي، ص ١٠٩.

(١٢٣) النقد العربي: نحو نظرية ثانية، د/مصطفى ناصف، ص ٢٣.

أن ينشئوا لغة يسودها النظام والمنطق، ويميتوا كل أسباب الفوضى من رواية ضعيفة أو موضوعة أو قول لا يتمشى مع المنطق؛ والكوفيون يريدون أن يضعوا قواعد للموجود حتى الشاذ من غير أن يهملوا شيئًا حتى الموضوع، فكل عملهم أن يضعوا الشيء إلى لِفقه، فإذا كان للشيء الواحد جملة صور وضعوا له جملة قواعد»[١٢٤].

فالنحو واللغة من طبيعتهما أنهما يعملان في اتجاهين متعاكسين؛ فاللغة متطورة والنحو يكبح جماح هذا التطور. ويبدو أن البصريين كانوا أكثر وعيًا بهذه المسألة من الكوفيين. وقد يُرَدُّ على ذلك بأن المنهج الوصفي . مثلًا . لا يسمح للنحو بأن يتجمَّد في مكانه، محاولًا إيقاف تطور اللغة؛ فالوصفية ترى اللغة جهازًا متحركًا يخضع للوصف في إحدى مراحله، ويحتاج بعد تطوره إلى تجدد وصفه في حالته الجديدة[١٢٥].

وهذا صحيح إذا قرأنا المنهج الوصفي في سياقه، ومنهج النحويين العرب صحيح كذلك إذا قرأناه في سياقه؛ فعندما ننظر إلى العوامل الدينية والقومية التي أدت إلى نشأة النحو العربي، والتي عرضناها آنفًا، سندرك حكمة النحويين العرب من وراء تثبيت العربية عند فترة زمنية محددة؛ فتثبيتها عند مرحلة زمنية معينة، وعند مستوى معين هو اللغة الأدبية وليس مستوى التخاطب اليومي، وإجراء عمليات التفكير النحوي حولها، يعني استدعاء الكفاية اللغوية القادرة على التعامل مع القرآن والحديث، والتي كانت مركوزةً سليقةً في أدمغة الصحابة والتابعين. وهذا يفسر لنا علة دراسة النحويين للغة القرن الثاني الهجري بوقائع لغوية من الأدب الجاهلي والإسلامي.

---

(١٢٤) ضحى الإسلام، الأستاذ/ أحمد أمين، ٢٩٦/٢.

(١٢٥) انظر: منهج النحاة العرب، ص ٣٦.

وعلى ذلك، فليس من صائب الرأي أن نحاكم صنيع النحويين القدماء بمعطيات المناهج اللغوية الحديثة. ولذلك يقول الدكتور تمام حسان: «ولو أن النحاة استخرجوا النحو من لغة التخاطب لما وصلوا إلى ما يريدون، ولكان ذلك منهم خيانة للغاية التي سعوا إليها، وإجهاضًا للغرض النبيل الذي عملوا من أجله. أضف إلى ذلك:

١ . أن المنهج الذي نسلطه الآن على عملهم لم يكن معروفًا في زمانهم.

٢ . أن لغة التخاطب كانت أكثر اختلافًا وتشعبًا على ألسنة القبائل من اللغة الأدبية، فلم يكن من الممكن أن ينشأ لها نحو واحد، كما نشأ للغة الأدبية نحو واحد.

٣ . أن اللغة الأدبية إلى كونها لغة القرآن هي لغة الدولة والحياة المشتركة أيضًا، وهي اللغة التي يعرف بها العرب لدى الأمم الأخرى.

فإذا عرفنا ذلك التمسنا العذر لنحاتنا إذا باينوا مطالب المنهج الحديث»[١٢٦].

وهذا التَّجرُّد الذي تحدَّث به الدكتور تمام حسان، نجده حاضرًا كذلك عند أحد ناقدي النحو البصري، وهو الدكتور إبراهيم أنيس؛ حيث يقول . في إطار مقارنته بين منهج البصريين ومنهج الكوفيين في اعتماد القياس .: «وقد يُظَنُّ لأوَّل وهلة أن في نظرة الكوفيين تيسيرًا علينا نحن المولَّدين، وأن في مسلكهم رخصة لنا تُجيز لنا كثيرًا من الأمور التي أباها البصريون. **غير أن الأخذ بمذهب الكوفيين قد يؤدِّي بنا في آخر الأمر إلى نوع من الاضطراب والفوضى في تقعيد القواعد وتنظيم مسائل اللُّغة.** إذ يترتَّب عليه خلوُّ اللغة من الاطراد والانسجام، وهما شرط هام في الفهم والإفهام، ومقياس دقيق يُقاس به ما بلغته كل لغة من نمو وتطور. وبغير ذلك الاطراد والانسجام تصبح اللغة كالثوب المرقَّع، وإن كانت تلك الرقع من الحرير والديباج»[١٢٧].

---

(١٢٦) الأصول، ص ٩٧.

(١٢٧) من أسرار اللغة، د/إبراهيم أنيس، ص ١٢.

١٣ ـ النحو القرآني ومدرسة الكوفة:

أقرَّ بعض اللغويين العرب المحدثين بوجود مدارس في الموروث النحوي العربي، على رأسها مدرستان: مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة. ويبدو أن فكرة المدرسة النحوية قد اتخذها أصحاب نظرية النحو القرآني مدخلًا إلى تبرير طرحهم؛ إذ إنَّهم اعتصموا بآراء مدرسة الكوفة في نقدهم لنظرية النحو العربي عند البصريين.

والحقيقة أن أصول النظر العلمي في اللغة عند علماء العربية(بصريهم وكوفيهم) قامت على ثلاثة مبادئ أو أصول، هي: السماع، والقياس، والعامل. ولا فرق بين المدرستين إلا على مستوى الممارسة التطبيقية. ولعل أوضح ما يلاحظ على المستوى النظري عنايته بالجانبين الوصفي والمعياري في إطار مزجي، راعى البعدين: العلمي والتعليمي.

يقول الدكتور حلمي خليل:«وقد مزجت هذه الأصول الثلاثة بين الوصفية والمعيارية؛ حيث تتمثل الوصفية في السماع وتصنيف المادة اللغوية المسموعة، بينما تتمثل المعيارية في القياس والتعليل ليلحق غير العربي بأهل العربية، كما قالوا. وانتهى ذلك إلى وضع نموذج Model نحوي للغة العربية. ولم يكن علماء العربية في هذا المزج بين المعيارية والوصفية غير بعيدين عن مفهوم العلم الصحيح؛ لأن غاية العلم في ذاتها هي تفسير الواقع وبيان أسراره, وليس هناك ما يمنع العالم أن يجعل من هذه الغاية التفسيرية وسيلة عمل نفعية، أو بعبارة أخرى، أن يحاول تفسير الواقع من أجل استغلاله. فالغايتان التفسيرية والتطبيقية لا تنتفي إحداهما بالأخرى، ولا تتعارضان تعارض الشيء مع ضده. فصفات العلم غير منوطة بالانتفاع وعدم الانتفاع، بل بما تمتاز به أعمال العلماء من التحري والضبط والموضوعية. ولذلك لم يقم علماء العربية القدماء حاجزًا أو فاصلًا بين هاتين الغايتين التفسيرية والتعليمية، أو كما يقول

المحدثون، بين الوصفية والمعيارية، وإنما جاء نقد هذا النموذج الذي وضعه علماء العربية القدماء من فهم علماء اللغة المحدثين للوصفية والمعيارية»[١٢٨].

وفي هذا الإطار الثلاثي المزجي(السماع، القياس، العامل) تتنزل مقولات نحوية من قبيل: القياس، والتأويل، والعلة، والعامل، والإعراب المحلي، والإعراب التقديري، وغيرها من المقولات التي يرتقي بمقتضاها الجهاز المفاهيمي للنحو العربي إلى مستوى لا يكتفي بالملاحظة الخارجية لظواهر العربية.

والملاحظ أن دعاة النحو القرآني استندوا في رؤيتهم على النحو الكوفي، وهذا ظاهر في اعتمادهم على كثير من أفكار مدرسة الكوفة واقتفائهم أثر روادها في نقد أفكار النحو البصري، وعلى رأسهم أبو زكريا الفراء، والملاحظ كذلك أن مدرسة الكوفة عُرفت عند اللغويين المحدثين بأنها مدرسة وصفية.

والملاحظتان تمثلان مقدمتين تفضيان إلى النتيجة الآتية: إذا نحن مددنا الخط على استقامته من لدن أبي زكريا الفراء إلى الوصفيين العرب، مرورًا بابن مضاء وابن هشام والأستاذ إبراهيم مصطفى والدكتور مهدي المخزومي والدكتور أحمد عبد الستار الجواري والدكتور أحمد مكي الأنصاري . فسنجد تقاطعات كثيرة بين النحو الكوفي والنحو الوصفي والنحو القرآني.

على أن وصف مدرسة الكوفة بأنها مدرسة وصفية، ينبغي ألا يكون حكمًا عامًّا؛ وذلك لأن الأعمال الأولى لدى أئمة المدرستين(البصرة والكوفة) اختلط فيها الوصف والتفسير[١٢٩]. بما يعني أن الكوفة لم تستأثر بالوصف، وأن البصرة لم تستأثر

---

(١٢٨) العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ٣٢.

(١٢٩) انظر: النحو العربي والدرس الحديث، د/عبده الراجحي، ص ٥٨.

بالتفسير، على النحو الذي يشيعه دعاة النحو القرآني والنحو الوصفي. وإن كان هذا لا يمنع من وجود صدى لأفكار النحو الوصفي في أفكار النحو الكوفي بشكل خاص.

إلى جانب ذلك، لا يمكن أن نفصل بين النحو الكوفي والنحو البصري، بل إن وصف النحو بالكوفي أو البصري تحتاج إلى إعادة نظر؛ لأن عمل الكوفيين ليس مبنيًّا على الرفض والتجاوز لعمل البصريين؛ بمعنى أن ما عارض فيه الكوفيون البصريين لا يمكن أن يؤسِّس لقطيعة معرفية مع الأصول النحوية التي وضعها البصريون؛ فالكوفيون اعتمدوا تلك الأصول، وربما كان الفرق بين الفريقين في التطبيق ليس أكثر. وإذا كان ذلك كذلك، فهل يصح علميًّا أن تُبنى نظرية . مثل نظرية النحو القرآني . على تصور انتقائي؟!

إن أوجه الاختلاف والتمايز بين ما يسمى بـ(النحو الكوفي) وما يسمى بـ(النحو القرآني) كثيرة؛ ما يؤكد اللاتناظر بينهما. ولو أن ثمة تناظرًا بينهما في بعض الوجوه، فهو تناظر غير حقيقي؛ لأن الأطر المرجعية ليست واحدة، ولا سبيل كذلك إلى الاعتقاد بأن النحو القرآني تطوير داخل بنية النحو الكوفي من خلال تضمين مفاهيم لسانية عصرية؛ وذلك للأسباب نفسها.

١٤ ـ النحو القرآني وتوحيد مصدر الاستشهاد:

من أسس نظرية النحو القرآني ضرورة استنباط جميع القواعد من النص القرآني وقراءاته؛ كلما أمكن ذلك؛ بمعنى أن يكون النص القرآني هو المصدر الأول في التقعيد قبل الشعر. والوضع بالنسبة للبصريين . كما رأى دعاة هذه النظرية . كان

معكوسًا؛ فقد قدموا الشعر على القرآن في الاستشهاد، وهذا . في رأيهم . هو سبب التعارض بين النحو والقراءات(١٣٠).

ويرى الدكتور خليل بنيان أن سبب ذلك هو استواء الشعر والقرآن في الوظيفة عند النحويين؛ فكل منهما يقدمه النحويون بوصفه شاهدًا لما ينظر فيه من الأحكام. والاستواء في الوظيفة نتج عنه الاستواء في الرتبة، وباستواء الرتبة فلا ميزة للقرآن على الشعر في الاستشهاد. ولذلك وجدنا النحويين يراوحون بينهما في مجال الاستشهاد تقديمًا وتأخيرًا؛ فتارة يقدمون الشعر ويؤخرون القرآن، وتارة يقدمون القرآن ويؤخرون الشعر. واستتبع ذلك أن ما يجري على الشعر من القبول والمنع والحكم عليه بالضرورة والشذوذ، يجري كذلك على القرآن(١٣١).

ويرى الدكتور أحمد مكي الأنصاري أن الإطار العام لنظرية النحو القرآني هو القرآن الكريم. وبما أنه أوثق مصدر في الوجود، فينبغي أن يكون هو المصدر الأول في التقعيد كذلك. وفي ضوء ذلك، فرق بين عمليتي الاستشهاد والاستنباط؛ فالاستشهاد . عنده . يكون بالشعر وغيره من مصادر السماع، أما الاستنباط فيكون من القرآن الكريم وقراءاته المتنوعة(١٣٢).

وبجَرْد هذه الآراء يمكن توضيح عدد من الأمور:

١ . أن الآراء السابقة تنتظم حول ثلاثة محاور، هي: **النحو، والقرآن، والشعر**. وهذه المحاور هي في حقيقتها نصوص؛ فالنحو نص علمي، والقرآن والشعر نصان لغويان. وإذا استندنا إلى البعد التاريخي فسنجد أن النحو أقدم نص علمي في التراث العربي،

---

(١٣٠) انظر: نظرية النحو القرآني(البحث)، ص ٧٣، ٧٤، ومن أدلة النحو، د/عفاف حسانين، ص ٣٧.

(١٣١) انظر: النحويون والقرآن، د/خليل بنيان الحون، ص ٣١٤.

(١٣٢) انظر: نظرية النحو القرآني(البحث)، ص ٧١، ٧٣.

والشعر أقدم في الظهور من القرآن، وهو أقدم من النحو بالطبع [١٣٣]. وعلى ذلك، فترتيب هذه النصوص من الأقدم إلى الأحدث يسير على النحو الآتي:

الشعر ← القرآن ← النحو

وهو ترتيب يتعلق بدرجات التأمل في الصناعة(النحو)، وفي العلاقة بينها وبين الوقائع اللغوية(القرآن/الشعر)، وفي الغرض الأسمى المَعْضُود بقداسة المعلوم وشرف العلم(فهم النص).

٢ . أن منطق الأشياء يقضي بأن النَّحْويَّ إذا أراد أن يجرِّد قواعد عامة للسان العربي، تُيَسِّر فهم القرآن الكريم أمام الأعاجم والعرب والأجيال المتعاقبة، فعليه أن يبدأ من الأقدم وهو الشعر؛ لأن الشعر كان يمثل المستوى الأعلى في البيان العربي إبَّان نزول الوحي؛ ومن ثمة فهو أداة فهم للقرآن أيضًا. فالشعر والنحو يشتركان في أنهما أداتا فهم للقرآن؛ بيد أن الأولى سابقة عليه والثانية تالية له، والأولى طبيعية والثانية صناعية.

ويبدو أن النحويين قد تأثروا في ذلك بمنهج ابن عباس . رضي الله عنهما . في تفسيره لغريب القرآن بالشِّعر، يدلُّ على ذلك قول أبي بكر بن الأنباري: «قد جاء عن الصحابة والتابعين كثيرًا، الاحتجاجُ على غريب القرآن ومُشْكِلِه بالشِّعر. **وأنكر جماعةٌ لا علم لهم على النحويين ذلك**، وقالوا: إذا فعلتم ذلك جعلتم الشعر أصلًا للقرآن؛ قالوا: **وكيف يجوز أن يُحتَجَّ بالشعر على القرآن**، وهو مذموم في القرآن والحديث! قال: **وليس الأمر كما زعموه من أنَّا جعلنا الشعر أصلًا للقرآن، بل أردنا تبيين الحرف الغريب من القرآن بالشعر**؛ لأن الله تعالى قال:(إنَّا جعلناه قرآنًا عربيًّا)، وقال:(بلسانٍ

(١٣٣) انظر: فتنة النص: بحوث ودراسات نصية، د/محمد حماسة عبد اللطيف، ص ١٨٧.

عربيٍّ مبينٍ). وقال ابن عباس: الشعر ديوان العرب؛ فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب رجعنا إلى ديوانها فالتمسنا معرفة ذلك منه»[١٣٤].

فالنحويون . في ضوء كلام ابن الأنباري . اقتفوا أثر ابن عباس في مقاربة القرآن بالشعر، والشعر عندهم لم يتقدم على القرآن في التقعيد، إلا بغرض فهمه، على نحو ما فعل ابن عباس، وكأن منطلقهم ومآبهم هو القرآن. ولعلهم استشعروا في قوله تعالى:(إنَّا جعلناه قرآنًا عربيًّا)، وقوله تعالى:(بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ)، دعوة للنظر في القرآن بلسان العرب منظومه ومنثوره.

أما اتهام النحويين باتخاذ الشعر أصلًا للقرآن في التقعيد، فهو اتهام قديمٌ قِدَمَ النظر في الصِّناعة نفسها. وقد أنكره ابن الأنباري، وبيَّن أن الصواب خلافه. وعلى ذلك، فكلُّ ما فعله دعاة النحو القرآني أنهم نفضوا الغبار عن بعض الآراء التي تطعن في منهج النحويين، وخاصة في ارتباط النحو بكل من الشعر والقرآن، وألبسوها حُلَّة جديدة بلغة عصرية.

والقضية تبدو لنا على النحو الآتي: أنَّ الشعر نموذج لغويٌّ عربيٌّ في أعلى سُلَّم البيان، تُستنبط منه القاعدة إلى جانب كلام العرب المنثور؛ لتحقيق غرضين: **الأول:** فهم القرآن الكريم، **والثاني:** إقامة قواعد عامة للسان العربي. وإذا كان منهج ابن عباس يتأسَّس على عرض غريب القرآن على الشعر بغرض تفسيره وفهمه، فإن منهج النحويين يتأسس على عرض القرآن على الشعر بغرض تفسيره وفهمه كذلك، ولكن من خلال تشغيل آليات الصناعة النحوية. فالنحو في حقيقته مجرد وسيط صناعي يقرِّب القرآن إلى فهم المخاطَبين به، وهذا الوسيط يسعى أن يكون معادلًا لسليقة العربي التي

(١٣٤) الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ٢/٥٥.

جسَّدها عصر الصحابة والتابعين، والتي فسدت بدخول الأعاجم الإسلام ومخالطتهم للعرب.

يقول **أبو حيان:** «ثم تتابع الناس في التفسير وألفوا فيه التآليف، وكانت تآليف المتقدمين أكثرها إنما هي شرح لغة، ونقل سبب، ونسخ، وقصص؛ لأنهم كانوا قريبي عهد بالعرب، وبلسان العرب، فلما فسد اللسان وكثرت العجم، ودخل في دين الإسلام أنواع الأمم المختلفو الألسنة، والناقصو الإدراك احتاج المتأخرون إلى إظهار ما انطوى عليه كتاب الله تعالى من غرائب التركيب، وانتزاع المعاني وإبراز النكت البيانية، حتى يدرك ذلك من لم تكن في طبعه، ويكتسبها من لم تكن نشأته عليها، ولا عنصره يحرِّكه إليها، بخلاف الصَّحابة والتَّابعين من العرب، فإن ذلك كان مركوزًا في طباعهم، يدركون تلك المعاني كلها من غير موقِّف ولا معلِّم؛ لأن ذلك هو لسانهم وخطتهم وبيانهم، على أنهم كانوا يتفاوتون أيضًا في الفصاحة وفي البيان»[١٣٥].

والنحو في حقيقته محاولة استدعاء للملكة الغائبة. وهو(محاولة) باعتبار أن امتلاك المتعلم قواعدَ النحو لا يؤهله بالضرورة إلى فهم النص؛ وإنما هو بحاجة إلى أن يتطبع بكلام العرب منظومه ومنثوره. فالنحو صناعة، والصناعة فرع عن أصل، والأصل هو كلام العرب، الذي لا غنى عنه للمتعلِّم والنَّحْويّ والمفسِّر ولكلِّ من يسعى إلى فهم النص القرآني. ولذلك يقول أبو حيان: «إن علم التفسير ليس متوقفًا على علم النحو فقط كما يظنه بعض الناس، بل أكثر أئمة العربية هم بمعزل عن التصرف في الفصاحة والتفنن في البلاغة، ولذلك قلَّت تصانيفهم في علم التفسير، وقل أنْ ترى نحويًّا بارعًا في النظم والنثر، كما قل أنْ ترى بارعًا في الفصاحة يتوغل في علم النحو, قد رأينا من ينسب للإمامة في علم النحو، وهو لا يحسن أنْ ينطق بأبيات من أشعار

---

(١٣٥) **البحر المحيط، ١/١٢٠.**

العرب، فضلًا عن أنْ يعرف مدلولها، أو يتكلم على ما انطوت عليه من علم البلاغة والبيان، فأنَّى لمثلْ هذا أنْ يتعاطى علمَ التفسير»[١٣٦].

٣ . أن التفريق بين الاستنباط والاستشهاد فيه خلط بين إجراءين، ينتمي كل منهما إلى مجال مختلف، وهما: مجال النحو العلمي، ومجال النحو التعليمي. فالاستنباط ينتمي إلى المجال الأول؛ من حيث إنَّه نشاط ذهني لازم للوصول إلى القاعدة، والاستشهاد ينتمي إلى المجال الثاني؛ من حيث إنَّه آلية لتثبيت القاعدة في ذهن المتعلِّم. وفي هذا خلط ظاهر بين مطالب البحث العلمي ومطالب العملية التعليمية. هذا، مع عدم إغفال دور الشواهد في شد أزر القاعدة النحوية، وتقوية صياغتها العلمية.

وفي هذه النقاط الثلاث جانب من الإجابة عما يطرحه الإشكال الإبستمولوجي المتعلق بسؤال النموذج: أيُّ الحقلين يشكِّل نموذجًا بالنسبة للآخر: النحو أم القرآن؟ وبعبارة أخصر . وربما أوعب . أقول: إن الجهة بين النموذجين ينبغي أن تُقرأ في إطار أوسع وأعمق، يراعي الأطر المرجعية والخلفية المعرفية المؤسِّسة للعلاقة بين العلم وموضوعه.

١٥ ـ النحو والإعجاز وخصوصية النص المكتوب:

يقول الدكتور خليل بنيان: «لم يكن ليعني النحويين أن يتجهوا بالنحو إلى الكشف عن إعجاز القرآن، والربط بين الأحكام النحوية والتراكيب فيه ربطًا تتكشَّف من خلاله دلائل إعجازه. وإنما كان منتهى وكدهم أن يظهروا أن ما يرد في القرآن له نظائر من كلام العرب، فإذا أصابوا الشاهد من كلامهم على ما ينظرون فيه منه، كان ذلك منتهى الطلب، وكان الحجة التي تعضد الحكم وتدل عليه. ولا ريب أن منعهم لبعض

---

(١٣٦) البحر المحيط، ١/١١١.

ما يرونه من القرآن مخالفًا لما يريدون، أو حكمهم عليه بما رأينا، أو حمله على الهابط من الكلام لدلائل تؤكد هذا المأخذ على جهودهم. ولم تكن الشواهد مختارة اختيارًا لتكون بمستوى ما يماثلها من شواهد القرآن؛ إذ لم يكن ذلك متيسَّرًا، وإنما كان المطلوب الشاهد الذي يمثل ظاهره ما يراد إقراره من الأحكام، أو يوافق ما يراد توجيهه من القرآن. وليس مهمًّا بعد ذلك كيف يكون مضمونًا وصياغة. ومن أجل هذا وجدنا الشاهد القرآني يُقرَن في الكثير من المواضع بالشَّواهد الهابطة، والسمجة مضمونًا ... إنَّ التواصل الدقيق بين الحركة الإعرابية والسياق القريب والبعيد ليظهر بجلاء بطلان صنيع النحويين حين يحكمون على الشاهد القرآني ضمن الإطار الضيق المحدود للجملة التي يرد فيها، وحين يقرنونه بشاهد فرد مقتصر منه على موضع الاستشهاد شعرًا ونثرًا»[١٣٧].

وحاصل هذا الكلام: أن النحويين لم يربطوا بين النحو وإعجاز القرآن الكريم، وأن همهم كان الاستشهاد من كلام العرب على صحة أحكامهم النحوية؛ وهو ما جعلهم يقرنون بين الشاهد القرآني وغيره من الشواهد المتدنِّية في سُلَّم البيان.

ويمكن الرَّدُّ على ذلك من جهتين:

الأولى: أنَّ ثمة خلطًا بين أمرين: النحو في علاقته بإعجاز القرآن، والاستشهاد على صحة الأحكام النحوية بالشواهد غير الملائمة للشاهد القرآني. ومكمن الخلط هنا في الجمع بين عملين أو مجالين لا ينبغي الجمع بينهما؛ وهما: مجال التقعيد النحوي بغرض إقامة قواعد عامة للسان العربي، تُعَضَّد بعينات من الشعر والنثر والحديث والقرآن، ومجال تفسير النص القرآني من زاوية نحوية تسهم في الكشف عن دلالات تراكيبه وأساليبه ومناط إعجازه.

---

(١٣٧) النحويون والقرآن، ص ٢٩٧، ٢٩٨.

ومجال التقعيد النحوي، كما ذكرنا سابقًا، يتأسس على الاستنباط والاستشهاد. والاستنباط عملية قبلية تستغرق الوقائع اللغوية كلها ضمن البيئة الزمنية والمكانية التي حددها النحويون؛ بما فيها: القرآن والحديث وكلام العرب شعره ونثره. أما الاستشهاد فهو عملية بعدية انتقائية من رصيد لغوي ضخم، يخدم القاعدة بأن يعضِّدها ويثبتها في ذهن المتلقي من ناحية، ويكشف عن القليل المختلف فيه بين النحويين أنفسهم من ناحية أخرى.

والعلاقة بين النحو والشاهد في هذا المجال علاقة تأثير وتأثر؛ فإن النحو الذي يلتمس وجوده من الشاهد، ولا يتبيَّن إلا به، ويجدُ فيه إثباتًا لذاته، سيصبح بعد الفراغ من عملية الاستنباط دليلًا يتبعه الشاهد نفسه.

وأما مجال التفسير فالأمر فيه مختلف؛ لأن عملية التقعيد برمتها سابقة على عملية التفسير. ومن تبعات ذلك أن طبيعة الاستنباط والاستشهاد ستكون مختلفة عن ذي قبل؛ فالاستنباط في رحاب النص القرآني سيقتصر على واقعة لغوية محددة هي النص نفسه. وهذا من شأنه أن يجعل التوجيه النحوي محكومًا بما يفرضه سياق النص نفسه؛ فالغرض ليس إنشاء قاعدة؛ وإنما اختيار وجه نحوي يناسب قدسية هذا النص. أما الاستشهاد فسيقتصر دوره على دعم الوجه النحوي المختار؛ ليس لأن لغة القرآن في حاجة إلى ما يدعمها من لغة العرب؛ وإنما لأن توجيهه يتوسل بأدوات الصناعة، التي تفرض على النحوي أن يراقب باستمرار مدى تحقُّق الاطراد والانسجام في جهازه المفاهيمي المستخدم. بما يعني أن النحوي أثناء عملية التوجيه كان يجعل إحدى عينيه على مطالب الصناعة، والأخرى على مطالب النص القرآني.

ولمَّا كان الوفاء بمطالب النص القرآني؛ من فهمه وبيان معانيه والوقوف على مراد قائله وكشف وجه إعجازه، يتجاوز إمكانات النموذج النحوي المستخدم، فقد طلب النحوي معونة علوم أخرى، منها: علم اللغة، وعلوم البلاغة، وأصول الفقه،

والقراءات، وأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، وغيرها. يقول أبو حيان الأندلسي: «إن علم التفسير ليس متوقفًا على علم النحو فقط كما يظنه بعض الناس، بل أكثر أئمة العربية هم بمعزل عن التصرف في الفصاحة والتفنن في البلاغة، ولذلك قلَّت تصانيفهم في علم التفسير»[١٣٨]. ويقول الزركشي: «التفسير علم يُعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحِكَمه. واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات. ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ... إن القرآن إنما نزل بلسان عربي مبين في زمن أفصح العرب، وكانوا يعلمون ظواهره وأحكامه؛ أما دقائق باطنه فإنما كان يظهر لهم بعد البحث والنظر، مع سؤالهم النبي صلى الله عليه وسلم في الأكثر ... ولم ينقل إلينا عنهم تفسير القرآن وتأويله بجملته؛ فنحن نحتاج إلى ما كانوا يحتاجون إليه، وزيادة على ما لم يكونوا محتاجين إليه من أحكام الظواهر، لقصورنا عن مدارك أحكام اللغة بغير تعلُّم؛ فنحن أشدُّ الناس احتياجًا إلى التفسير»[١٣٩].

ولذلك كانوا يحملون النص القرآني على أفصح الوجوه الإعرابية، التي تنسجم مع معانيه وتراكيبه وأساليبه، وتتناسب مع قدسيته ومكانته، وتسمو به عن جميع مظاهر التكلف، يقول أبو حيان: «وهكذا تكون عادتنا في إعراب القرآن، لا نسلك فيه إلا الحمل على أحسن الوجوه، وأبعدها من التكلف، وأسوغها في لسان العرب. ولسنا كمن جعل كلام الله تعالى كشعر امرئ القيس وشعر الأعشى، يحمِّله جميع ما يحتمله اللفظ من وجوه الاحتمالات، فكما أن كلام الله من أفصح كلام، فكذلك ينبغي إعرابه أن يُحمَل على أفصح الوجوه»[١٤٠].

---

(١٣٨) البحر المحيط، ١/١١١.

(١٣٩) البرهان، ص ١٣ . ١٥.

(١٤٠) البحر المحيط، ١/١٥٩.

والجهة الثانية: أنَّ اتهام النحويين بعدم انشغالهم بأمر العلاقة بين النحو والإعجاز، ينقضه أن الوجوه الإعرابية التي حملوا القرآن عليها تعكس في حقيقتها جوهر الإعجاز، يقول الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف: إنَّ «تعدُّد أوجه الإعراب ... ضربٌ من ضروب إعجاز القرآن الكريم، ودليل على ثراء نصِّه وخصوبة عطائه وتعدُّد إشعاعه؛ بحيث تبدو الجملة القرآنية كالماسة المشعَّة أنَّى استقبلتها ألقت عليك بأضواء»[١٤١].

ولا شكَّ أن المباينة المنهجية التي عبر عنها كلام أبي حيان السابق في التعامل مع القرآن، تعكس قناعتهم بفكرة المباينة الكلامية كذلك؛ أي: كون كلام الله تعالى مباينًا لكلام البشر. وهذا إقرار منهم بأنه نص معجز. وإذا كان الإعجاز له أكثر من مدخل عند العلماء، فمدخله عند النحويين هو النحو بالطبع، من خلال ما يوفِّره للمفسِّر من عُدَّة نحويَّة صالحة لاستنباط ما يحتمله النص من وجوه إعرابيَّة، واختيار الأفضل من بينها.

ويشير الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف إلى ملمح مهم في هذا الإطار، يتعلق بتفسير تعدد الوجوه الإعرابية للجملة القرآنية الواحدة؛ فهذا التعدد يرجع ـ في رأيه ـ إلى أن لغة القرآن الكريم لغة مكتوبة، واللغة المكتوبة ـ بخلاف اللغة المنطوقة ـ تفتقد إلى أمرين:

أولهما: الإشارات الجسدية، مثل: حركات اليد والرأس والجسم، والتعبير بالوجه والعين، وغير ذلك.

ثانيهما: عناصر التنغيم؛ من علو في الصوت، أو انخفاض فيه، أو ضغط على بعض الكلمات دون بعضها[١٤٢].

---

(١٤١) فتنة النص، ص ١٧٧.

(١٤٢) انظر: المرجع السابق، ص ١٧٦.

ولمَّا كانت هذه هي طبيعة لغة القرآن، فإنَّ «النحاة كانوا يحاولون بتوجيهاتهم المختلفة أن يقدموا عدَّة احتمالات للغة العليا التي تفتقد إلى ملابسات الحال أو الموقف اللغوي في حال النطق، فتعدُّد الأوجه الإعرابية في هذه الحال لا يمكن أن يعدَّ دليلًا على عدم أهمية الإعراب أو على الترخُّص في العلامة الإعرابية، ولكنه تفسير للغة المكتوبة، وإسباغ مواقف ملائمة لكل حالة أو وجه من الوجوه»(١٤٣).

وهذا تفسير وجيه ينقُلنا إلى منطقة أخرى غير مطروقة من مناطق الإعجاز، ويسهم بجلاء في إنصاف النحويين القدماء، الذين عاب عليهم بعض المحدثين اختلافهم في التوجيه النحوي للنص القرآني. وربما غاب عن هؤلاء أن النحويين العرب كانوا على وعي بما يستلزمه النص المكتوب من منهجية خاصة في التعامل، وبما يستلزمه النص القرآني تحديدًا؛ لكونه نصًّا مفارقًا لكلام العرب، وبالحكمة من كونه جاءنا مكتوبًا؛ وهي فتح باب التَّفكُّر أمام كل مسلم مخاطَب به.

وهذا المعنى يمكن أنْ نَلْمَسَه في قول القاضي شمس الدِّين الخُوَيِّي: «علم التفسير عسير يسير؛ أما عسره فظاهر من وجوه؛ أظهرها **أنه كلام متكلِّم لم يصل الناسُ إلى مراده بالسَّماع منه، ولا إمكان للوصول إليه، بخلاف الأمثال والأشعار**؛ فإن الإنسان يمكن علمه بمراد المتكلم بأن يسمع منه، أو يسمع ممن سمع منه، أما القرآن فتفسيره على وجه القطع لا يُعلم إلا بأن يُسمَع من الرسول عليه السلام، وذلك متعذِّر إلا في آيات قلائل. فالعلم بالمراد يُستنبط بأمارات ودلائل، **والحكمة فيه أن الله تعالى أراد أن يتفكَّر عباده في كتابه**؛ فلم يأمر نبيَّه بالتنصيص على المراد؛ وإنما هو

(١٤٣) فتنة النص، ص ١٧٧.

عليه السلام صوَّب رأي جماعة من المفسرين، فصار ذلك دليلًا قاطعًا على جواز التفسير من غير سماع من الله ورسوله»[١٤٤].

من هنا، يمكن القول إن ما يطرحه النحو القرآني من إشكال إجرائي يتعلق بشكل النحو المستخدم، ينبغي أن يُعاد النَّظرُ فيه على ضوء آليتي الاستنباط والاستشهاد من جهة، ومراعاة خصوصية النص القرآني ومطالب الصناعة من جهة أخرى. كما ينبغي الالتفات إلى أن توجيه القدماء للنص القرآني كان يراعي مطلب الإجراء لا مطلب التجريد؛ لأنهم كانوا مشغولين بتفسير أبنيته المنجزة عن استنباط قواعده. وهذا أمر طبعي إذا نظرنا إلى وضعية عملية التفسير من عملية التقعيد؛ فالتقعيد سابق على التفسير كما ذكرنا؛ ومن ثمة فإن التجريد سابق على الإجراء بالتبعية.

والتجريد ـ كما هو معلوم ـ هو سبيل التبسيط، والتبسيط لا يتحقق إلا من خلال التقليص من صور الإنجاز؛ لأنه كلما اختُزِل المنجَز زاد الشمول وصعدنا في سُلَّم التجريد[١٤٥]. وهذا هو ما فعله النحويون البصريون؛ فقد أسَّسوا عملهم على الاطراد، والاطراد يعني مراعاة الشائع في لسان العرب؛ ومن ثمة فإن النحو لا يستوعب جميع المعطيات أو الوقائع اللغوية، ولا ينبغي له ذلك؛ لأنه بطبيعته «كشَّاف قويٌّ للبنية، كشَّاف ضعيف للظواهر»[١٤٦].

---

(١٤٤) البرهان، للزركشي، ص ١٦.

(١٤٥) انظر: طرق التمثيل التركيبي في اللسانيات العربية المعاصرة وحدود كفاءتها في تحليل الجملة، لطفي الذويبي، ص٣٥.

(١٤٦) من ظواهر الأشباه والنظائر بين اللغويات العربية والدرس اللساني المعاصر، د/عبد الرحمان بودرع، ص ٤٢.

١٦ ـ النحو القرآني ونحو النص:

طرحت الدكتورة هناء محمود إسماعيل في كتابها(النحو القرآني في ضوء لسانيات النص) عددًا من الأفكار، تتعلق بالبحث عن ملامح (نحو النص القرآني) في مصنفات النحويين العرب الأوائل. وقد وقع اختيارنا على هذا الكتاب ـ في إطار معالجة عنوان هذا المحور ـ لسببين:

الأول: أن عنوانه يتصدر بـ(النحو القرآني)؛ ومن ثمة فهو داخل بالضرورة ضمن مجال البحث.

والآخر: أنه يلفتنا إلى زاوية أخرى من البحث في (النحو القرآني)؛ وهي الربط بين لسانيات النص والنحو القديم.

ونظرًا لأن المجال لا يسمح بعرض كل هذه الأفكار ومناقشتها، فقد آثرنا تناول أهمها في نقاط محددة على الوجه الآتي:

ـ طرحت الباحثة الكريمة مصطلحًا جديدًا هو (نحو النص القرآني). وهي أحيانًا تسوّي بينه وبين مصطلح آخر في الاستعمال هو(النحو القرآني)[١٤٧]. ومن المعلوم أن المصطلح الأخير استعمله دعاة النحو القرآني السابقون. وإذا كان لنا موقف من ذلك، فهو أن مصطلح(النحو القرآني) لم يكن يقصد به أصحابه إلا تحقيق الانسجام بين قواعد النحو العربي والقرآن الكريم بقراءاته المختلفة، ضمن إطار محدود يعالج مسائل جزئية. أما مصطلح(نحو النص القرآني)، فقد استعملته الباحثة في إطار أوسع وأشمل يتجاوز مبحث الجملة إلى مبحث النص. وهو ما يُفترض أنْ يُشكِّل فارقًا بين عملها وعمل السابقين عليها في هذا المجال. ويدل على ذلك قولها: «ومع أن النحو العربي قد اعتمد(نحو الجملة) بحكم الاهتمام بوضع قواعد صحة الجملة وسلامتها على

(١٤٧) انظر ـ مثلًا ـ: ص ٢٠، ١٥٦، من الكتاب المذكور.

اختلاف مستوياتها، إلا أن الباحث المنصف المنعم النظر فيما خلفه علماؤنا الأوائل في اللغة والنحو والبلاغة والتفسير يتلمس بوضوح نظراتهم العميقة في **النظرة الكلية الشمولية في دراسة نص القرآن الكريم**، التي تحدد مفهومها لدى النحاة بـ(النحو القرآني)، أو بما يُصطلح عليه بـ(نحو النص القرآني)»[١٤٨]. وإذا كان المفهوم مختلفًا . على هذا النحو . فإن أحد المصطلحين لا يسد مسد الآخر، ولا يغني غناءه.

. أطلقت الباحثة على النحو القرآني مصطلح(النظرية) في أكثر من موضع، ومن ذلك قولها . مثلًا .: «قدَّم النحو العربي **نظرية نحوية نصية** تقترب في معطياتها من الدرس اللساني الحديث، كما تضح عند النحاة القدامى: الخليل(ت ١٧٥ هـ)، وسيبويه(ت ١٨٠ هـ)، والفرَّاء(ت ٢٠٧ هـ)، والأخفش(ت ٢١٥ هـ)، وعبد القاهر الجرجاني(ت ٤٧١ هـ)، وابن هشام(ت ٧٦١ هـ)»[١٤٩]. ومن ذلك أيضًا قولها: «كشفت جهود النحويين وآراؤهم عن تبلور **هذه النظرية** وسعيهم لتأسيس نحو قرآني نصي في النحو العربي»[١٥٠].

وواقع الأمر أن النظرية لا تقوم إلا على فلسفة واضحة تحكم التصورات والمفاهيم والفروض، وتحتاج إلى جهاز قاعدي قوي ومتماسك، ونماذج تستجيب لشروط النظر الإبستمولوجي. وهي«قد تكون عامة هدفها ... بناء قائمة من القواعد والأنماط تفسر الخصائص البارزة في اللغة ككل، وقد تكون خاصة هدفها بناء قائمة أضيق من القائمة السابقة. قد نرغب مثلًا في وضع نظرية تفسر لغة معينة أو جانبًا معينًا منها ... ومع هذا كله ينبغي أن نلاحظ أن أية تفريعات تفترض سلفًا وجود

---

(١٤٨) الكتاب المذكور، ص ٢٠.

(١٤٩) الكتاب المذكور، الصفحة نفسها.

(١٥٠) الكتاب المذكور، ص ٢١.

نظرية لغوية أكثر عمومية تزودنا . في المقام الأول . بأساس للقيام بهذه التفريعات ... ومهمة النظرية الأولى هي تقديم مبرِّرات لكي يكون هذا التفريع واضحًا»[١٥١].

والباحثة لم تقدم لنظريتها بهذا الإطار النظري الذي يعينها على التحليل أو التطبيق؛ وإنما أسست عملها على الانتقاء من نصوص النحويين القدماء، على النحو الذي يحقق الانسجام بين معطيات نحو النص والنحو العربي القديم، ويسوِّغ لها في النهاية القول بوجود نحو نصي قرآني له أصول تراثية يمكن استثمارها والبناء عليها. بيد أن الانتقاء يمثل مشكلًا معرفيًّا ومنهجيًّا؛ من حيث إنه يفرِّغ نظرية النحو العربي من مضمونها المعرفي؛ بأن يقطع أواصر الصلة بين قواعدها ووقائعها، ويخلق فجوة بين أنساقها ومصطلحاتها. وهذا الأمر ينسحب كذلك على نظرية النحو القرآني بشكل عام.

. ذكرت الباحثة في النص السابق أن النحويين الأوائل كانوا يسعون إلى تأسيس نحو نصي قرآني، لكنها نقضت هذا الكلام بقولها . في الفقرة نفسها .: «**ومع أن القدامى لم يبحثوا(نحو النص) بقصدية البحث عن قواعد النصوص** إلا في مراحل متأخرة كما وجدناه عند ابن هشام، إلا أنهم درسوا مفهومه وبحثوا علاقاته ومكوناته في إطار بحثهم علاقات النظم والتأليف، غير أنها **كانت نتفًا متناثرة في مؤلفاتهم**، ولم ينظِّروا لها بشكل مستقل ... **لذا جاء النحو القرآني ليلبي حاجة العصر** من مفاهيم ارتبطت بفن القول والتعبير، وربط قواعد اللغة بالمعاني والأساليب»[١٥٢].

فكيف كان النحويون القدماء يسعون إلى تأسيس نحو نصي قرآني، وفي الوقت نفسه لم يكن قصدهم البحث عن قواعد النصوص؟! يبدو لي أن سبب التناقض هنا هو

---

(١٥١) علم اللغة الحديث، د/محمد حسن عبد العزيز، ص ٦٥، ٦٦.

(١٥٢) الكتاب المذكور، ص ٢١.

أن الباحثة اعتمدت(نتفًا متناثرة في مؤلفاتهم)، وحاولت أن تعيد قراءتها في ضوء معطيات نحو النص عند اللغويين المحدثين. بيد أنها . في رأيي . حمَّلت نصوص القدماء أكثر مما تحتمل؛ فلم يكن من وكد القدماء أصلًا إقامة قواعد نصية، يعالجون بمقتضاها النص القرآني أو غيره من النصوص؛ ولذلك(لم ينظِّروا لها)، لا بشكل مستقل ولا غير مستقل.

. ذكرت الباحثة أن «النحو القرآني نحو شمولي ينظر إلى(الإعراب) بأنه وسيلة من وسائل الكشف عن النص، خلافًا لما آل إليه عند المتأخرين. فجاءت **القواعد النحوية القرآنية** منسجمة ومستنبطة من دلالات النص ومعانيه وإيحاءاته»[١٥٣].

وعبارتها(القواعد النحوية القرآنية) توحي بأن القرآن الكريم كان له قواعد مستقلة عند النحويين، وهذا كلام غير دقيق؛ لأن النحو العربي . كما ذكرنا سابقًا . كان شاملًا للوقائع اللغوية التي اعتمدها النحويون في التقعيد. ولكن هذا المنحى ينسجم مع رؤيتها ورؤية دعاة النحو القرآني بعامة، في القول بوجود نحو قرآني.

. أقامت الباحثة موازنة بين النحو القرآني والنحو غير القرآني، في ضوء وظيفة الشاهد القرآني، ومما أسفرت عنه تلك الموازنة: اعتمادُ النحو القرآنيِّ القرآنَ الكريم الأصل في الاستشهاد النحوي، والمقدَّم على الأدلة الأخرى. وذهبت إلى أن ذلك كان مذهب سيبويه والنحويين الأوائل بعامة[١٥٤]. وأكدت . في موضع آخر . أن كتاب سيبويه يشتمل «على **مباحث في النحو القرآني**، بما تجعله يستحق الدراسة من جديد؛ إذ إنه يمثل مرحلة وسطية شاملة جمعت بين الاتجاهين[تقصد: اتجاه النحوي القرآني واتجاه

---

(١٥٣) الكتاب المذكور، ص ١٣٠.

(١٥٤) الكتاب المذكور، ص ١٤٢.

النحو غير القرآني]، وهو يكشف لنا عن الجوانب المشرقة في النحو العربي وهو **اتجاه النحو القرآني**»[١٥٥].

والحقيقة أن هذا الكلام عن سيبويه والنحويين الأوائل، يتناقض مع كلام أحد أقطاب نظرية النحو القرآني وهو الدكتور أحمد مكي الأنصاري؛ فهو يقول . مثلًا .: «إن سيبويه . رحمه الله . وضع القواعد النحوية في كفة، ووضع الآيات القرآنية في كفة أخرى، ثم نظر في الآيات القرآنية فما كان منها موافقًا للقواعد البصرية تقبله بقبول حسن، واستشهد به في الكتاب ... أما ما تعارض من الآيات مع القواعد النحوية البصرية فوقف منه مواقف ثلاثة تتجلى فيما يلي:

قسم منها استطاع أن يخضعه للتأويل والتقدير؛ ليتفق مع القواعد البصرية ... أما الباقي من الآيات المتعارضة للقواعد البصرية، فإنها تأبى الخضوع للتأويل والتقدير. **وحينما استعصت على سيبويه وقف منها موقف المعارضة القوية ورماها بالضعف، والقبح والرداءة؛ لا لشيء إلا أنها خالفت القواعد البصرية**، وكأن القواعد النحوية مقدسة أكثر من الآيات القرآنية»[١٥٦].

فسيبويه . في نظر الدكتور الأنصاري . كان يُخضع القراءات القرآنية للتأويل والتقدير؛ بحيث تنسجم مع قواعد البصريين؛ فإذا لم تستجب لذلك حكم عليها بالضعف والقبح والرداءة. ولذلك فإن الدكتور الأنصاري أسس نظريته على ما يخالف هذا النهج، ودعا إلى اعتماد القرآن الكريم المصدر الأول في التقعيد، وهي الدعوة نفسها التي تبنتها الباحثة. ولو أن سيبويه وغيره من النحويين الأوائل(البصريين)، أخذوا بما قالته الباحثة؛ لبطلت الدعوة إلى إقامة نحو قرآني أصلًا. صحيح أن رأي الدكتور الأنصاري يلزمه ولا

---

(١٥٥) الكتاب المذكور، ص ١٥٤، ١٥٥.

(١٥٦) سيبويه في الميزان، د/أحمد مكي الأنصاري، ص ١٠٥.

يلزم غيره، لكننا أردنا أن نبين التفاوت الذي يصل إلى حد التناقض، بين أصحاب نظرية النحو القرآني، في قراءة الخطاب النحوي القديم. وهذا التناقض سببه . في رأينا . منهجية الاجتزاء والانتقاء التي اعتمدها هؤلاء جميعًا في تلك القراءة. والأمر بالنسبة لنا أن الخطاب النحوي . عند سيبويه وغيره . ينبغي أن يُقرأ ضمن إطار أوسع، تُراعَى فيه المنطلقات المعرفية والأسس المنهجية التي قام عليها بنيان هذا الخطاب.

. صرَّحت الباحثة بأنها استقت أكثر شواهد كتابها من كتاب(معاني القرآن) للفراء[١٥٧]. وهذا يذكرنا بصنيع الدكتور الأنصاري والدكتور الجواري وغيرهما من دعاة النحو القرآني، الذين أفادوا من نحويي الكوفة، وعلى رأسهم الفراء، في نقد عمل البصريين من جهة، وفي تبرير دعوتهم إلى نحوهم المزعوم من جهة أخرى.

. انتهت الباحث إلى أن النحويين كانت تتملكهم نزعتان:

١ . نزعة نحوية قرآنية تتمسك بالقرآن وأساليبه.

٢ . ونزعة تعليمية قوامها تمسُّك النحويين بقواعدهم وأصولهم التي اعتدوا بها؛ وهو ما جعلهم يعمدون إلى التقدير والتأويل. وقد أرجعتْ ظهور هاتين النزعتين إلى أسباب، ذكرت منها ما يأتي:

أ . عدم اعتماد لغة القرآن الكريم الأصل في الاستشهاد والتقعيد.

ب . غياب الاستقراء الكامل والشامل لأساليب القرآن الكريم وظواهره.

ج . سيطرة المنهج النحوي وأصول الصنعة على تفكير النحويين وبحوثهم.

د . سيطرة النزعة التعليمية على الفكر النحوي.

([١٥٧]) الكتاب المذكور، ص ١٥٥.

ثم ختمت ذلك بقولها: «إن النحو الذي تمسَّك بـ(النص القرآني) كان نحوًا قرآنيًّا خالصًا، اعتمد اعتمادًا كاملًا على نص القرآن الكريم، وسلم من مظاهر التأثير الفلسفي والمنطقي حتى مطلع القرن الرابع الهجري»[١٥٨].

والحقيقة أن هذا الكلام يحتاج إلى وقفات طويلة؛ لأنه يشتمل على مغالطات كثيرة، لكننا سنتوقف عند نقطتين فقط:

الأولى: أنها افترضت أن النحويين كانت تتملكهم نزعتان: نزعة نحوية قرآنية، ونزعة تعليمية. وقد رتبتْ على ذلك افتراضًا آخر هو وجود اتجاهين عند النحويين: الأول قرآني ساير النزعة الأولى، والثاني غير قرآني ساير النزعة الثانية. وهذا الكلام غير دقيق؛ لأن النحويين أقاموا قواعدهم على القرآن وغير القرآن من كلام العرب. كما أن القول بوجود نزعة تعليمية في مقابل نزعة نحوية قرآنية، يهدر مجهود النحويين الضخم في الجانب التنظيري.

والأخرى: قولها بغياب الاستقراء الكامل والشامل لأساليب القرآن الكريم وظواهره. وهذا القول يدل على أن الباحثة . شأنها في ذلك شأن كل دعاة النحو القرآني . ترى قواعد النحويين من زاوية واحدة هي زاوية النحو القرآني. ولو أنها وسَّعت من زاوية رؤيتها، لما عابت على النحويين العرب عدم الأخذ بالاستقراء الكامل والشامل لأساليب القرآن الكريم وظواهره؛ لأنهم لو فعلوا لفسدت صناعتهم، ولم يستطيعوا أن يضعوا نحوًا صالحًا لمقاربة النص القرآني أو غيره من نصوص العربية. وهذا لأن الاستقراء الكامل الشامل يضخِّم الجهاز القاعدي؛ من حيث إنه يفرض على هذا الجهاز أن يستوعب جميع الوقائع اللغوية التي تدخل ضمن إطار المدونة.

---

(١٥٨) الكتاب المذكور، ص ١٥٥، ١٥٦.

وربما كان عدم الوعي بهذه الحقيقة هو الذي دفع الباحثة الكريمة لأن تقول . بنظرة لا تخلو من تعميم .: «وقد نقض الاستعمال القرآني قواعد النحويين وأقيستهم وأصولهم وتصوراتهم، فكان للنحو القرآني نظامه الخاص وأقيسته وقواعده الخاصة»[١٥٩]. فإذا كان الاستعمال القرآني فعل كل ذلك، فما الذي تبقى من عمل النحويين؟!

. رغم اتفاقنا مع الباحثة في نبل غايتها في محاولة إقامة نحو نصي للقرآن الكريم، إلا أننا نخالفها في السبيل الموصلة إلى هذه الغاية؛ وهي اعتمادها منهجية انتقائية في التعامل مع كلام النحويين. نقول هذا؛ لأن الباحثة ربما تناست أن عمل النحويين القدماء بعامة، كان ضمن إطار مبحث مختلف هو نحو الجملة وليس نحو النص. هذا مع إقرارنا بأن هذا العمل كان يحوي إشارات أو نظرات مهمة تراعي خصوصية النص، لكنها كانت تختلف سعةً وضيقًا باختلاف طبيعة المصنَّف أو المؤلِّف؛ فلا يمكن أن نساوي بين النحو التنظيري الذي نجده في متون القواعد، والنحو التطبيقي الذي نجده في كتب التفسير ومعاني القرآن وإعرابه. وإن كانت محاولات التفسير القديم بصفة عامة، قد ارتبطت بالنحو السائد وقتئذٍ؛ وهو نحو الجملة[١٦٠].

والأمر يزداد وضوحًا إذا عرضنا الموائز التي تميز نحو الجملة من نحو النص، على النحو الآتي[١٦١]:

١ . **يختلف النحوان من حيث الاطراد:** فالقاعدة في نحو الجملة حَكَمٌ على اللغة الفصيحة، في حين أن نحو النص يعترف بالمؤشرات الأسلوبية، وهي تصرفات فردية،

---

(١٥٩) الكتاب المذكور، ص ١٥٣.

(١٦٠) انظر: ظواهر نحوية في الشعر الحر، د/محمد حماسة عبد اللطيف، ص ١٤٤.

(١٦١) في اللسانيات العربية المعاصرة، د/سعد عبد العزيز مصلوح، ص ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٦، ٢١٧، ونحو النص: اتجاه جديد في الدرس النحوي، د/أحمد عفيفي، ص ٧٣ . ٧٥.

يروم منشئ النص من خلالها أن يدلَّ بها على لفتة ذهنية، أو يثير بها انتباه المتلقي. ومن المعلوم أن هذه المؤشرات لا تأتي على نسق واحد مطرد. وقد قلنا في . موضع سابق . إن دعاة النحو القرآني بعامة لا يميزون بين مقتضيات البحث في اللغة ومقتضيات البحث في الكلام. ونحو الجملة يدخل في إطار النمط الأول، ونحو النص يدخل في إطار النمط الثاني.

٢ . **يختلف النحوان من حيث المعيارية:** فالقاعدة في نحو الجملة معيار للصحة والخطأ، وهي بذلك سابقة على النص، في حين أن نحو النص أبعد ما يكون من هذه المعيارية؛ لكونه نحوًا تطبيقيًّا أو غير نظري؛ فلا ينشأ إلا بعد أن يكتمل النص، وبعد أن يكون كذلك حاضرًا ومعرَّضًا لتطبيق النحو عليه مستخرَجًا من مادته. **بما يعني أن النص هو معيار نفسه؛ فيجب أن تكون قاعدته من داخله.**

وإذا كان النص يفرض معياريته من داخله، فهذا يعني أن النصوص ستتفاوت قواعدها بتفاوت خصوصيتها؛ فالنص القرآني له معياريته، والنص الشعري له معياريته، والنص النبوي له معياريته ... إلخ. ومن ثمة، فلن يكون ثمة معيار عام يجمع هذه الأشتات من النصوص. وهذا يفرض علينا إعادة النظر فيما طرحه أصحاب(نحو النص القرآني) من أفكار.

٣ . **يختلف النحوان من حيث الإطلاق:** فالقاعدة في نحو الجملة صادقة على ما قيل، وما سيقال؛ فهي الحَكَم الذي يُرَدُّ إليه الكلام، في حين أن نحو النص لا يُطَبَّق على كلام قبل أن يُصاغ، ولا في أثناء صياغته.

والأمر هنا أقرب إلى ما يفرزه كل من الاستقراء الناقص والاستقراء الكامل. وعلينا أن نأخذ في حسباننا أن النحويين العرب كانوا ينشدون إطلاق القاعدة في مسارب الوقائع اللغوية كلها على مستوى التنظير، مع الاحتفاظ لكل واقعة بخصوصيتها على مستوى التطبيق؛ على نحو ما فعلوا مع النص القرآني والنص

الشعري . مثلًا . فقد راعوا طبيعة الأول فيما وضعوه من تفاسير، وراعوا طبيعة الثاني فيما وضعوه من شروح.

٤ . **يختلف النحوان من حيث الاقتصار**: فنحو الجملة يبحث العلاقات في حدود الجملة الواحدة؛ باستثناء إرادة معنى الإضراب أو الاستدراك أو العطف أو التعليل أو الشرط، وغيرها من الدلالات التي يمكن أن تربط بين جملتين، في حين أن نحو النص يتجاوز حدود الجملة؛ فالنص هو ميدان عمله كما هو واضح من تسميته.

هذا، مع الأخذ في الحسبان أن العلاقات التي يرصدها نحو الجملة مهمة في تشكيل بنية النص؛ من حيث إنها تتداخل في نسيجه مع العلاقات الرأسية التي يمثلها نحو النص[١٦٢]. ولكن نظرًا لوجود تلك الموائز، ولوجود بعض المآخذ على النحو العربي بعامة، تخص موضوعه ومادته ومنهجه وغير ذلك، فقد قال الدكتور سعد مصلوح: «وباعتبار ما سبق يكون تحصيل جهاز قاعدي كفء في العربية على مستوى «نحو النص» غاية بعيدة المأتى، تتوعَّر السبيل الموصلة إليها ما لم يكن لها ماهدٌ من جهاز قاعدي كفء على مستوى «نحو الجملة»»[١٦٣].

وقد رأى في كتاب(اللغة العربية معناها ومبناها) للدكتور تمام حسان «صيغة عربية موفقة من صيغ «نحو الجملة» لم تكن من قبل، وهي صيغة يمكن الانطلاق منها لتحقيق النقلة المنهجية إلى «نحو النص»»[١٦٤].

وقد رأى الدكتور تمام حسان أن نحو الجملة ونحو النص يتفقان في معياري التضام(السبك) والاتساق(الحبك)؛ وأن نحو النص يختص بخمسة معايير، هي: القصد، والتناص، والمقامية، والإعلامية، والقبول[١٦٥].

---

(١٦٢) انظر: ظواهر نحوية في الشعر الحر، ص ١٤٤.

(١٦٣) في اللسانيات العربية المعاصرة، ص ٢٢٣.

(١٦٤) المرجع السابق، ص ٢٢٦.

١٧ ـ القدرة التفسيرية للنحو القرآني:

لعلَّه قد بان لنا، من خلال قراءتنا المعرفية الناقدة لما طرحه أصحاب نظرية النحو القرآني من أفكار، أن هذا النحو المزعوم يفتقد إلى عدد من الخصائص التي تجعل النموذج اللساني أو النحوي مقبولًا في النظر الإبستمولوجي، ومنها: الانسجام، والتعميم، والبساطة، والتجريد. ونحاول في هذا الموضع أن نعيد صياغة ما فصَّلنا القول فيه، في ضوء هذه الخصائص الأربعة[١٦٦]:

١ ـ الانسجام: يعني الانسجام عدم التناقض، وهو ثلاثة أنواع:

. الانسجام الداخلي: ومعناه أن ينسجم النموذج مع نفسه.

. الانسجام الخارجي: ومعناه أن ينسجم النموذج مع الوقائع التي يفسرها أو يتنبأ بها.

. الانسجام الإبستمولوجي: ومعناه أن ينسجم النموذج مع ما هو معمول به في العلوم[١٦٧].

وعلى ذلك، فالانسجام هو كفاية النموذج أو قدرته على أن ينسجم مع نفسه، ومع الوقائع التي يعالجها، ومع الإطار العام الحاكم للنظر العلمي في شتى حقول المعرفة. وإذا نظرنا إلى النحو القرآني في ضوء هذه الخاصية، فسنجد أنه يشتمل على

---

(١٦٥) انظر: نحو النص، د/أحمد عفيفي، ص ٧٧، ٩١.

(١٦٦) ينبغي أن نشير إلى أن هذه الخصائص أو الشروط وغيرها مثل: الصَّورَنَة والقابليَّة للحسوبة، التي أملاها النظر الإبستمولوجي الحديث، قد لا يستوفيها النحو التراثي مقارنةً بالنظريات اللسانية الحديثة. وهذا أمر طبعي؛ من حيث إن التراث عامة وليد حقبة تاريخية مغايرة؛ فيجب أن يقوَّم ويُحكم عليه كذلك بالنظر إلى المناخ الفكري الذي أنتجه. انظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، د/أحمد المتوكل، ص ٢١١.

(١٦٧) انظر: الأسس الإبستمولوجية للنظرية اللسانية، د/محمد محمد العمري، ص ٤٨.

كثير من الثنائيات التي ينبغي التفريق بينها في بناء النسق النحوي، منها: النحوي والبلاغي، والعلمي والتعليمي، واللسان والكلام، والقرآن والقراءات.

وهذه الثنائيات تطعن في تماسكه أو إحكامه، «والنظام المحكم لا يمكن أن يتسم بالتناقض؛ إذ لو تطرق إليه التناقض ما صلح للتطبيق»(١٦٨).

٢ . **التَّعميم:** يعني التَّعميم «أنْ يَبني اللساني نموذجًا للشيء في بعده المجرَّد لا المحقَّق؛ أي: للظاهرة وليس للأشياء التي تتحقق بها الظاهرة باعتبارها نسقًا لا باعتبارها مادة فيزيقية ... إن مبدأ التعميم هو الذي دفع باللسانيين، عامة، إلى الاهتمام بإبراز خصائص بنية الشيء الأساسية، **مما سمح ببناء نظريات تستوعب عددًا كبيرًا من الوقائع الموجودة وتتنبأ بأخرى**»(١٦٩).

ويعني هذا أن مبدأ التعميم يجعل النموذج ذا قدرة استيعابية تغطي الوقائع اللغوية ولا تشملها؛ وتحتويها ولا تعكسها. وإذا قاربنا النحو القرآني في ضوء هذا المبدأ أو الشرط، فسنجد أنه يجعل من النص القرآني المصدر الأول والأوحد للتقعيد. وهذا لا يحتاج إلى جهد لمعرفته؛ فهو ظاهر مستعلن من المصطلح نفسه(النحو القرآني/نحو القرآن)، ومن عناوين المصنفات التي تحمل العنوان نفسه. وهذا يعني . بمفهوم المخالفة . أن النحو القرآني لا يستوعب بقية النصوص. وإذا فتحنا الباب أمام أفكار من هذا القبيل، فسنجد أنفسنا أمام عدد كبير من الأنحاء، تختلف باختلاف ما تمثله من نصوص. وعلى العكس من ذلك، فقد استجاب النحو التراثي لهذا الشرط؛ إذ وجدناه يشمل: القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر، والمأثور من النثر، مثل: الخطب، والرسائل، والأمثال.

---

(١٦٨) الأصول، د/تمام حسان، ص ٥٩.

(١٦٩) الأسس الإبستمولوجية للنظرية اللسانية، ص ٤٩.

وهذا النهج من النحويين كان صحيحًا؛ لأن «لدرجة التعميم علاقة طرديَّة مع حجم العيِّنة؛ فلا يمكن الوثوق بنتيجة مبنية على شواهد قليلة؛ لأن تعميم تلك النتيجة سوف يتعارض مع ما هو ثابت من الظاهرة المدروسة، لهذا يضبح التعميم قويًّا وعلميًّا عندما يتكئ على توزيع منتظم في الظاهرة»(١٧٠).

وفي سبيل تحقق ذلك الشرط، راعى النحويون القياس على الكثير والشائع؛ بحيث يشمل القرآن الكريم وكلام العرب. ومن تعريفاتهم للنحو: «أنه علمٌ يستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى، وكلام الفصحاء العرب»(١٧١).

ولا يطعن في عملهم هذا ما قد نجده في الاستعمال اللغوي من شذوذ؛ لأنه «لو اعتُرِض بالشَّاذِّ على القياس المطرد لبطل أكثر الصِّناعات والعلوم»(١٧٢). وقد اعترض أصحاب النحو القرآني على النحويين القدماء من هذه الجهة؛ مع أن عملهم يستجيب للشرط الإبستمولوجي الحاكم للصناعات والعلوم.

٣ . **البساطة:** تعني البساطة أن يكون عدد القواعد أقل والوقائع المغطَّاة أكثر. وكلما قلَّ عدد القواعد مع شمولها للوقائع، ارتفعت درجة بساطة النموذج، وكلما كان النموذج بسيطًا كانت قدرته التفسيرية كبيرة(١٧٣).

وإذا نظرنا إلى النحو القرآني من هذه الجهة، فسنجد أن أصحابه يقبلون . بل ويباركون . نهج الكوفيين في بناء القاعدة على القليل. وهو ما جعل عدد قواعدهم كبيرًا بالنظر إلى قواعد البصريين. وهذا التضخم في الجهاز القاعدي يرتبط بخرق مبدأ التعميم السابق؛ فالكوفيون كانوا يحرصون على استغراق القاعدة للوقائع اللغوية وليس

---

(١٧٠) التفكير العلمي في النحو العربي، ص ٧٣.

(١٧١) الاقتراح، ص ٩٦.

(١٧٢) انظر: الأسس الإبستمولوجية للنظرية اللسانية، ص ٥٢.

(١٧٣) انظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

تعميمها، وهو عكس ما فعله البصريون. وقد تبنى أصحاب النحو القرآني طرح الكوفيين في مقاربة النص القرآني؛ ما جعل نحوهم لا يستبعد شيئًا من مادته. يقول الدكتور الجواري: «قد يكون غرضهم من التقدير محض توجيه للقاعدة النحوية ومحض التزام بالصناعة الكلامية، إلا أنه على كل حال عبث بالنص وخروج على المعنى الذي أريد به، وهو بعد ذلك كله تضييع لفنية الأسلوب **لا يغتفر فيه التذرع بالتزام القاعدة التي لم تستكمل أسباب قيامها بالاستقراء الشامل**»[١٧٤].

والحقيقة أن عمل البصريين لم يكن عبثًا؛ لأنهم كانوا يلتزمون الاستقراء الناقص الذي هو من ضرورات العلم؛ لكونه يسرِّع من وتيرة تحويل الوصف إلى معيار؛ فتتحقق بذلك الصياغة العلمية للنظرية بشكل اقتصادي، في حين أنَّ الاستقراء «التام الكامل للظاهرة اللغوية أمرٌ متعذر عدا أنه غير مطلوب لإقامة نموذج مقعِّد مفسِّر للظاهرة؛ ذلك أن العينة اللغوية يمكن أن تكون من راوٍ واحد فقط؛ لأن أيَّ راوٍ يحمل فيما يرويه سمات النظام اللغوي للجماعة اللغوية كاملة، وإنْ وُجِد تباين فهو في حدود الوصف الإيجابي الذي لا يُميت بعض القواعد، لكن الأمر في تقنين النحو العربي جرى على درجة أعلى من الدقة، فسمع اللغويون والنحاة من جمٍّ غفير من أعضاء الجماعة اللغوية التي تُرتضى عربيتها ... مما يجعل القرن الهجري الأول من تاريخ النحو العربي قرن الاستقراء، **وهذا الاستقراء ينبغي أن يتوقف عند حدٍّ ما لكي تبدأ مرحلة صياغة القوانين التفصيلية للظاهرة وما يصاحبها من ظهور النماذج التفسيرية المتمثلة بالنظرية النحوية**؛ لأن الاستقراء نفسه ليس هدفًا، بل هو وسيلة لتحقيق الهدف الأسمى وهو الصياغة العلمية للظاهرة، أي: تحويل الوصف إلى معيار؛

([١٧٤]) نحو القرآن، ص ٢٦.

لأن طول مرحلة الوصف أو عدم تجاوزها يُبقي النشاط النحوي في أول درجاته، بل قد يتضاءل حد الانقراض، كما في انزواء النحو الكوفي»[١٧٥].

٤ . **التَّجريد:** يعني التجريد: «تجريد الظاهرة المبحوث فيها من كل الملابسات والظروف المحيطة بها، وذلك بعزلها حتى ينتفي ما عداها, وهو أمر يصعب تقبله بمقياس الواقع طبعًا»[١٧٦].

ورغم صعوبة تقبُّله بمقياس الواقع، إلا أنه شرط ضروريٌّ للصياغة العلمية الدقيقة؛ فالعلم من سماته التجريد؛ بل ربما يكون التجريد أهم سماته على الإطلاق. والنحو العربي . شأن الأنحاء كافة . أسَّس صياغته العلمية على التجريد. وقد حاول النحويون الأوائل أن يجرِّدوا القواعد من الوقائع اللغوية قدر طاقتهم، ووجدوا أن التزام الوقائع المطردة يمكن أن يحقق لهم مبتغاهم؛ لذلك كانوا حريصين على تحقُّق الانسجام بين القاعدة وما تمثله من وقائع؛ «فالذي يتصدى لاستنباط القاعدة يرجو أن يجدها تطَّرد اطرادًا مطلقًا، ويفتُّ في عضده أن يجد في الاستعمال ما يتحداها ويدعو إلى إعادة النظر فيها. ولعل هذا الموقف النفسي هو الذي دعا ابن أبي إسحاق إلى التشدد مع الفرزدق والطعن على العرب الفصحاء. فإذا اصطدم النحوي بفوضى المفردات آثر أن يبني قواعده على أمور مطردة، فجرَّد الثوابت التي هي أطر فكرية تقوم من المفردات مقام الأصول التي عنها نبعت هذا المفردات ومنها أُخذت، وإن لم تنطق العرب بهذه الأصول ولم يكن لها بها علم؛ لأنها من تجريد النحاة أنفسهم»[١٧٧].

وقد عاب دعاة النحو القرآني على النحويين اتباعهم هذا المسلك في التقعيد؛ فقد رأوا أن قواعد النحويين تصطدم ببعض القراءات القرآنية؛ بل إن الدكتور أحمد مكي

---

(١٧٥) **التفكير العلمي في النحو العربي، ص ٧٦.**

(١٧٦) **الأسس الإبستمولوجية للنظرية اللسانية، ص ٥٣.**

(١٧٧) **الأصول، ص ٥٦.**

الأنصاري جعل محور نظريته(النحو القرآني) الاصطدام بين القواعد النحوية والقراءات القرآنية، كما جعل عمودها الفقري المواطن التي تصطدم فيها القواعد النحوية بالنصوص القرآنية[١٧٨]. وقد رأى أن هذا الاصطدام سببه النقص في التقعيد، يقول: «هذا إلى أنني لا أتهم هؤلاء النحاة، كما أنني لا أتهم سيبويه في دين أو خلق، فقد كان . رحمه الله . مثالًا عاليًا لهذا وذاك، ولكنها العصبية المذهبية، **والتمسك بالقواعد النحوية الناقصة.** وكان جديرًا به، وبغيره من النحاة الأوائل أن يتخذوا القرآن الكريم منبعهم الذي لا يغيض، ومصدرهم الأول في كل تقعيد. ومن هنا كانت دعوتنا الحارة لاتخاذ الخطوات الجادة في إخراج(النحو القرآني)، وأكرر وأضغط في التكرار على(النحو القرآني)»[١٧٩].

وعلى ضوء هذا الاصطدام فرَّق بين (النحو المألوف) و(النحو القرآني)؛ فالنحو الأخير يعمل . في رأيه . على جبر ما اعترى القاعدة النحوية من نقص، عبر توسيعها بالشواهد القرآنية، التي استبعدها البصريون من مدونتهم. وكأنه بذلك ينزع إلى التقعيد بتشخيص العام، الذي هو عكس التجريد. والتجريد في حقيقته تعميم للخاص. والحقيقة أن الدكتور الأنصاري، ومعه دعاة النحو القرآني عامة، يتبعون في ذلك نحويي الكوفة، الذين أظهروا في بعض تحليلاتهم ميلًا ملحوظًا إلى التشخيص. والتشخيص بطبيعته ينزع إلى النص، في حين ينزع التجريد إلى القاعدة. ولذلك أتفق مع الدكتور حسن خميس الملخ في وصفه نحو الكوفيين بأنه أقرب إلى نحو النص، ووصفه نحو البصريين وجمهور النحويين بأنه أقرب إلى نحو القاعدة والمعيار[١٨٠].

---

(١٧٨) انظر: نظرية النحو القرآني(البحث)، ص ٧١.

(١٧٩) سيبويه في الميزان، ص ١١٠. وانظر نحوه في: سيبويه والقراءات، ص ٢٤٩، والدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين، ص(و).

(١٨٠) انظر: التفكير العلمي في النحو العربي، ص ١٥٥.

وبعد، فهل يمكن أن نقول . في ضوء ما سبق . إن النحو القرآني يمتلك قدرة تفسيرية تفوق قدرة النحو التراثي؟

القدرة التفسيرية من وسائل تقييم النموذج اللساني أو النحوي. ويكون النموذج ذا قدرة تفسيرية إذا استطاع أن يفسِّر وقائع لم تستطع النماذج الأخرى تفسيرها، وإذا كانت تنبؤاته قريبة جدًّا من الواقع(١٨١).

وقد بان لنا مما سبق أن النحو القرآني لا يغطِّي الوقائع اللغوية كلَّها؛ لكونه يجعل مدار استنباط القواعد النحوية على القرآن الكريم وقراءاته. وقد رأى الدكتور الأنصاري أن أحد أسباب التعارض بين النحو والقراءات، هو اعتماد البصريين الشعر مصدرًا للتقعيد قبل القراءات؛ لذلك دعا إلى تقديم القرآن على كل ما عداه في الاستنباط(١٨٢).

وكانت النتيجة الطبيعية لذلك أن ينشأ مصطلح مثير للدهشة هو(القاعدة القرآنية)، تقول الدكتورة هناء محمود إسماعيل: «ونلاحظ أن ابن هشام يستنبط قواعده وأحكامه من طبيعة الاستعمال القرآني ووحيه، ويستشهد بالشواهد الشعرية لتوثيق **القاعدة القرآنية** على خلاف ما ذهب إليه النحاة أنهم يستدلون بالنصوص الشعرية، والقرآنية على **قواعدهم الموضوعة**»(١٨٣).

فجعلت (القاعدة القرآنية) في مقابل(القواعد الموضوعة). ولا أدري هل توجد قواعد غير موضوعة؟! وإذا تجاوزنا ذلك، فكيف يمكننا أن نتجاوز فكرة ربط القاعدة بواقعة لغوية معينة؟! فلو أننا أخذنا بهذه الفكرة، سنكتشف أننا أمام أنماط مختلفة من القواعد: قاعدة قرآنية، وقاعدة حديثيَّة(نسبة إلى الحديث)، وقاعدة شعرية، وقاعدة

(١٨١) انظر: الأسس الإبستمولوجية للنظرية اللسانية، ص ٥٨.

(١٨٢) انظر: نظرية النحو القرآني(البحث)، ص ٧٣، ٧٤.

(١٨٣) النحو القرآني في ضوء لسانيات النص، ص ١١٥.

مَثَلِيَّة(نسبة إلى المَثَل)، وهكذا. وهو ما يؤدي . بطبيعة الحال . إلى توسيع قواعد النحو العربي[١٨٤].

والحقيقة أن استبعاد بعض الوقائع من المدوَّنة أو المفاضلة بينها، يطعن في القدرة التفسيرية للنموذج، ويُضعِف من قدرته على التنبؤ كذلك. وهذا ينسحب على النحو القرآني؛ من حيث إنه جعل الاستنباط عامة موقوفًا على القرآن الكريم، واستبعد بالتبعية بقية الوقائع مثل الشعر، أو على الأقل جعلها في ذيل المدونة. وهذا من شأنه أن يجعل القواعد النحوية المستنبطة مرتهنة بوقائع معينة؛ ومن ثمة لا يمكن التنبؤ بسلوك الظاهرة المدروسة، وفق ما ستؤكده الملاحظة والتجربة الجديدة.

وقد خلا القرآن الكريم من بعض الاستعمالات، منها . مثلًا .: عطف(ثم) للاسم المفرد؛ فقد جاءت عاطفة للجملة فقط، ومنها كذلك أن خبر(لا) النافية للجنس لم يقع اسمًا صريحًا مفردًا؛ وإنما جاء ظرفًا وجارًّا ومجرورًا[١٨٥]. ولو أننا اعتمدنا القرآن الكريم فقط مصدرًا للاستنباط، فلن يكون في مقدورنا الإحاطة بسلوك بعض الأساليب التي قد تجيء في الوقائع اللغوية الأخرى.

---

(١٨٤) وقد ذهب الدكتور أحمد مكي الأنصاري إلى أن تقوية النحو العربي، إنما تتأتى من خلال توسيع قواعده؛ بحيث تشمل جميع الوارد من الشواهد. انظر: كتاب (نظرية النحو القرآني)، ص ١٧.

(١٨٥) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، ١٣/١.

وقد رأى الدكتور تمام حسان أن من خصائص القاعدة النحوية (الإطلاق)، ويقصد به: «أن القاعدة النحوية **صادقة على ما قيل من قبل، وما سُيقال من بعد**؛ فهي الحكم الذي يُرَدُّ إليه الكلام»[١٨٦].

وإذا كان النحو القرآني . منذ أن عرَّفه أصحابه بأنه «نحو خاص بالقرآن الكريم، ومستنبط من نحو العربية» . موقوفًا على النص القرآني، ومستنبطًا بطريقة اختزالية من النحو الموروث؛ فإن إحدى الباحثات . وهي الدكتورة وفاء عباس فياض . قد دعت إلى اعتماد منهج المدونة المغلقة[١٨٧] في إقامة نحو خاص بالقرآن الكريم، ووضَّحته بقولها: «لا بد لنا من وضع خطوات منهجية للنحو القرآني تسير وفق منهج المدونة المغلقة وتفسير القرآن بالقرآن: فأولًا: علينا استقراء النصوص القرآنية جيدًا، وثانيًا: وضع ضوابط للوظائف النحوية التي تشغلها الأسماء أو الأفعال، وكذا للوظائف والمعاني التي تقوم بها حروف المعاني ونحو ذلك، ويمكن ههنا الإفادة من التحديدات الاصطلاحية المعروفة عند النحويين، **مع إهمال ما أهمله القرآن من النحو العربي. والتعويل في إقرار المعاني النحوية أو الوظائف النحوية عبر ما نفهمه من القرآن**

---

(١٨٦) نقلًا عن كتاب(في اللسانيات العربية المعاصرة)، د/سعد عبد العزيز مصلوح، ص ٢١٠. وكلام الدكتور تمام حسان ضمن محاضرة له عن نحو الجملة ونحو النص، حاضر بها رواد الموسم الثقافي لمعهد اللغة العربية بجامعة أم القرى.

(١٨٧) مصطلح (منهج المدونة المغلقة) أطلقه الدكتور حسن عبد الغني الأسدي على «المنهج الإجرائي لفهم النصوص المكتوبة، ولا سيما تلك التي تمتلك استقلالًا تدوينيًّا واضحًا، بأنْ يُعطَى المدوّنُ الحقَّ أن يتحدث عن نفسه، ويترافع عن قضيته، ويحدِّد كيفية هذا الإعطاء. وترتكز تلك المنهجية على رفضها الأفكار المسبقة التي تنحو إلى فهم للمدوّن باتجاه يتوافق مع ما كان سلفًا، أو نحو ذلك». منهج المدونة المغلقة: مباحث تأسيسية لتفسير القرآن بالقرآن، د/حسن عبد الغني الأسدي، ص ٢٧.

نفسه. ومعنى ذلك أن النحو القرآني ليس هو مجرد المخالفات النحوية القرآنية للاستعمال النحوي العربي، ولا هو ما يتشابه مع ذلك الاستعمال، وليس هو نحو القراءات القرآنية. إنما النحو القرآني هو ما استعمله القرآن من نحو، سواء أتوافق مع الاستعمال اللغوي في العربية أم اختلف»[١٨٨].

فالباحثة تدعو إلى منهج يتعامل مع القرآن الكريم بوصفه نصًّا مغلقًا مكتفيًا بنفسه. ولذلك فهي تنتقد ما طرحه أصحاب النحو القرآني السابقون، وتنتقد كذلك واقع تدريس مقرر النحو القرآني في الدوائر الأكاديمية العربية، تقول: «وننوِّه أخيرًا إلى واقع تدريس هذا المادة وتلقيها، فإطلاق هذا المصطلح لم يكن موفَّقًا؛ لأن النحو القرآني ليس هو ما نفرضه من قوالب وقواعد جاهزة كما هو حاصل الآن مع مؤاخذات في كثير من جوانب تطبيقه؛ كما أن **عدم الوضوح في الرؤية المنهجية لدى كثير ممن يدرسون هذه المادة، أو كتبوا فيها** أدى إلى أن لا يعدو هذا النحو أن يكون النحو العربي نفسه المعروف منذ زمن الخليل وسيبويه مقتصرًا ههنا على الشواهد القرآنية. وذلك شطط من القول بعيد.

وعليه فإننا نرى أن الفيصل في هذه المسألة هو **النظر إلى القرآن الكريم بوصفه منجزًا مستقلًّا عن إنجازات العربية على لسان أبنائها** ... وعليه ينبغي تصحيح المسار نحو هذا الاتجاه وهذه الرؤية التي وضحناها عن طريق منهج المدونة المغلقة»[١٨٩].

ورغم اتفاقنا مع الباحثة فيما وجهته إلى دعاة النحو القرآني من نقد، إلا أننا لا نتفق معها في اعتمادها منهج المدونة المغلقة؛ وذلك لكونه منهجًا يستبعد الوقائع اللغوية الأخرى؛ ومن ثمة فإن قواعده لا تغطِّي الوقائع اللغوية كلَّها.

---

(١٨٨) النحو القرآني في ضوء منهج جديد(المدوَّنة المغلقة)، د/وفاء عباس فياض، ص ١٠٦.

(١٨٩) المصدر السابق، ص ١٠٦.

ولا شك أن عدم وجود ما يناظر بعض القواعد في النص القرآني، كان مسوِّغًا للنحويين في اعتمادهم التقعيد على وقائع لغوية مختلفة قرآنية وغير قرآنية، تعكس في مجملها نظام اللسان العربي.

هذا كلُّه يجعلنا نقيِّم (النحو القرآني) بأنه نموذج يفتقد إلى القدرة التفسيرية للغة العربية بوقائعها المختلفة، ويكفي أن نضعه إلى جوار النحو العربي الموروث؛ حتى يتبيَّن لنا صدقُ هذا التَّقييم.

. الخاتمة والنَّتائج:

من الأسباب التي ألحَّت في طرح موضوع البحث، وسوَّغت مهمة إنجازه على النحو السالف، ما خلفته الدعوة إلى إقامة نحو خاص بالنص القرآني من آثار سلبية على نحو اللسان العربي، نحسب أنها ناتجة عن اضطراب في الرؤية عند دعاتها. وقد ظهر هذا الاضطراب واضحًا في بعض الأحيان، وفي بعضها الآخر جاء ملتبسًا ببعض القضايا، ومنسربًا في بعض المعالجات؛ بحيث يحتاج إلى تتبُّع واستقصاء ومقارنات. وقد حاولنا . قدر الطاقة . أن نفنِّد معطيات نظرية النحو القرآني عند بعض دعاتها، في ضوء إشكالية التصنيف[١٩٠]، وقد أسفرت تلك المحاولة عن عدد من النتائج، منها ما يأتي:

١ . أنَّ دعاة النحو القرآني ليسوا طويلي النفس في صياغة تصوراتهم النظرية عن هذا النحو (الجديد)؛ فليس في مصنفاتهم ملامح التحصيل أو التفصيل، ولا تقليب الفكرة ومواجهة احتمالاتها؛ كما فعل النحويون العرب القدماء، على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم، وكل ما هنالك أنهم أدلوا بآراء في مسائل جزئية يغلب عليها النظرة

(١٩٠) «فإنَّ معرفة الإشكال علمٌ في نفسه». الفروق، لأبي العباس القرافي، ١/١٢١.

الانتقائية، وهي في مجملها صدى لآراء الكوفيين وابن مضاء ومَنْ تأثر بفكرهم من المحدثين، مثل الأستاذ إبراهيم مصطفى.

٢ . أنَّ دعاة النحو القرآني يرون أن النحو الموروث نحو شكلي؛ من حيث إنه يقصر موضوع بحثه على أواخر الكلمات بناء وإعرابًا. وهذه الرؤية مخالفة للواقع النحوي التراثي؛ فهذا النحو . شأن غيره من الأنحاء . ينطلق من أسس نظرية، ويهدف إلى غايات معينة، ويتسلَّح بجهاز مفاهيمي له أبعاد نظرية وإجرائية؛ ومن ثمة فهو يحتاج إلى التحليل الدقيق والتدبُّر الواعي والتفكير الوازن، عند إجراء أي مراجعة أو ممارسة نقدية.

وقد بان لنا من خلال استقراء معطيات نظرية النحو القرآني، أنَّها مؤسسة على الانتقاء من الرصيد النحوي التراثي، مع تلوينها ببعض الأصباغ اللسانية الحديثة؛ والدليل على ذلك أن صلب هذه النظرية . كما يقر بذلك دعاتها . ينحصر في إعادة المعاني إلى النحو؛ من خلال إعادة الصلة المقطوعة بين علم النحو والقرآن الكريم. وكأن دعاتها يريدون بذلك أنْ يوسعوا من موضوع النحو العربي؛ لتنتظم فيه مستويات الإعراب والتركيب والدلالة. ويشهد الواقع النحوي أن النحو العربي لم يكن شكليًّا أو صوريًّا في عمومه؛ وإنما مثل نحو الشكل والدلالة حيزًا كبيرًا منه، وخاصة في مصنفات الأوائل ومصنفات إعراب القرآن وتفسيره. أما النحو الشكلي أو الشكلاني فهو أقرب إلى النحو المدرسي، الذي يبحث في العلل الغائية؛ بغرض تقريب القاعدة النحوية إلى أذهان الطلاب. وهو نحو ذو رؤية معيارية بالطبع، وهذه المعيارية مطلوبة في قاعات الدرس، كما أنها لا تناقض العلم؛ وإنما هي نقيض للتأمل الفلسفي العقيم.

٣ . من الملاحظ أن دعاة النحو القرآني استندوا في رؤيتهم على النحو الكوفي، وهذا ظاهر في اعتمادهم على كثير من أفكار مدرسة الكوفة واقتفائهم أثر روادها في نقد أفكار النحو البصري، وعلى رأسهم أبو زكريا الفراء، والملاحظ كذلك أن مدرسة الكوفة

عُرفت عند اللغويين المحدثين بأنها مدرسة وصفية. والملاحظتان تمثلان مقدمتين تفضيان إلى النتيجة الآتية: إذا نحن مددنا الخط على استقامته من لدن أبي زكريا الفراء إلى الوصفيين العرب، مرورًا بابن مضاء وابن هشام والأستاذ إبراهيم مصطفى والدكتور مهدي المخزومي والدكتور أحمد عبد الستار الجواري والدكتور أحمد مكي الأنصاري . فسنجد تقاطعات كثيرة بين النحو الكوفي والنحو الوصفي والنحو القرآني والنحو النصي القرآني.

٤ . رغم ثراء المادة العلمية التي تحتويها مصادر(النحو القرآني)، ورغم القيمة البيمعرفية التي يسوّغ لحضوره من خلالها، إلا أن تنوعها بهذا الشكل يطمس زوايا مهمة في النحو الموروث؛ من حيث إن عبور الحدود بين الحقول والتخصصات السابقة والتعالي عليها، يؤدي غالبًا إلى عدم مراعاة الهيئة التي يحضر بها النحو العربي في كل حقل مما سبق؛ فالنحو في كتب النحو يختلف عن النحو في كتب التفسير، وهما يختلفان عن النحو في كتب البلاغة، وفي غيرها من الكتب التي تمثل حقولًا معرفية مختلفة.

٥ . ضرورة تقييم منهج النحويين العرب في ضوء سياقه أو بيئته أو تربته التي نبت فيها، وينطبق ذلك على المناهج اللغوية الحديثة؛ فكل منهج له سياقه المعرفي، ولا ينبغي أن يحاكم منهج بآليات منهج آخر.

٦ . اتهم دعاة النحو القرآني النحويين العرب بأنهم جعلوا النص القرآني تابعًا للنحو، والأصل أن يكون النحو تابعًا للنص القرآني. والحقيقة أن النص سابق على النحو الذي يدرسه وجودًا وصناعةً؛ وجودًا لأن النحو العربي لم يبدأ التفكير فيه إلا بعد نزول النص، وصناعةً لأن اللغة التي هي موضوع علم النحو سابقة عليه؛ فالموضوع يسبق العلم ضرورةً. إلى جانب أن هذا النحو لم ينشأ إلا لغرض فهم النص القرآني، والمحافظة عليه من خطر تسرب اللحن. ومن ينظر في مصنفات إعراب القرآن الكريم

وتفسيره، يجد أن النحويين جعلوا النحو مرقاة إلى فهم القرآن، واستبعدوا كثيرًا من الأوجه النحوية التي لا تتفق مع قدسيته.

٧ . اتهم دعاة النحو القرآني النحويين العرب بأنهم طعنوا في القرآن والقراءات. والحقيقة أنهم . أي: دعاة النحو القرآني . لم يميزوا بين الطعن في القرآن والطعن في بعض القراءات[١٩١]؛ فطعن النحويين العرب كان من النوع الأخير، وطعنهم في قراءة معينة يعني . بمفهوم المخالفة . أنهم يقبلون القراءات الأخرى الواردة في الآية نفسها، وكانوا قد اشترطوا في قبول القراءة موافقتها قواعد العربية. وهذا الاشتراط صناعي ليس أكثر؛ بمعنى أنه خاضع لآليات النموذج النحوي المصطنع، الذي يراعي كثرة الشواهد في استخلاص القواعد، أما القراءة نفسها إذا صح سندها إلى الرسول الكريم(صلى الله عليه وسلم)، فلا يملك أحد أن يردها؛ فمرجع القراءة عندهم الرواية لا الرأي. وحتى إذا حدث ورد بعض النحويين بعض القراءات، فهذا لا يجيز أن يوضع النحويون على اختلاف مشاربهم في مرمى الاتهام والتجريح.

٨ . بدا لنا أنَّ الاطراد عند النحويين هو الوجه الآخر للذوق اللغوي؛ فإذا كان الاطراد هو مرجع التقعيد، فإن الذوق اللغوي هو مرجع الاستعمال. وقد استرشد النحويون بالذوق اللغوي في تعيين المطرد وغير المطرد من لسان العرب، وكانوا مضطرين إلى تعميم هذا المسلك على القراءات القرآنية؛ حتى يتحقق الانسجام بين القواعد، الذي هو السبيل إلى إقامة قواعد كلية متماسكة للسان العربي.

٩ . أن إرادة لم الشَّتات القَبَلي دفع بالذِّهنيَّة العربية إلى انتخاب أو تبنّي ثقافة الوَحْدَة، وهذا الانتخاب الثقافي دفع بالعلماء المحكومين بتلك الذهنية إلى انتخاب لغويٍّ يلملم

---

(١٩١) لاحظ . مثلًا . عنوان كتاب الدكتور أحمد مكي الأنصاري: (الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين)؛ فلو أنه استبدل كلمة(القرآن) بكلمة(القراءات) لكان ذلك أخف وطأة.

الشَّتات اللَّهجي والتنوع النصي، من خلال تشغيل آلية الاطراد، وهو ما أدى في النهاية إلى الانتخاب النحوي، الذي تمثل في الاقتصار على عدد محدود من القواعد. وإذا شئنا الاختصار قلنا: إن الانتخاب اللغوي والانتخاب النحوي هما وجهان لعملة واحدة هي الانتخاب الثقافي.

١٠ . أن القراءة قد تكون غير فصيحة بالنظر إلى مقياس النحويين؛ وليس بالنظر إلى كونها تمثل أسلوبًا خاصًّا من أساليب القرآن الكريم؛ فالحكم على فصاحة القراءة عند النحويين خاضع لمعيار نحوي فقط، أما الفهم الشائع عن مصطلح الفصاحة؛ وهو طلاقة اللسان وحسن الكلام وبلاغته، فيندرج ضمن الإطار البلاغي. وهذا معناه أن النحويين في حديثهم عن الفصاحة كانوا يعرفون حدود منهجهم؛ ولذلك تركوا للبلاغيين كل ما خالف الكثرة من القراءات وكلام العرب، كما تركوا لهم حيِّزًا للنظر في الأغراض الجمالية للعدول بين التراكيب، وما يكشف عنها ويخدمها من موازنة بين القرآن والشعر. وإذا ظهر أن النحويين الأوائل كانوا يعرفون حدود صناعتهم، فإن هذا لم يمنعهم من الإشارة أحيانًا إلى بعض القيم الجمالية في التراكيب المحولة، من مثل إشارة سيبويه إلى قيمة التقديم والتأخير؛ وهي العناية والاهتمام التي نجد لها حضورًا في كتب البلاغيين من بعد. ولكن علينا أن ننتبه إلى أنَّ نظر النحويين إلى القيمة يخالف نظر البلاغيين؛ فمبحث القيمة عند البلاغيين أصل، وعند النحويين تَبَعٌ.

١١ . اتَّهم دعاة النحو القرآني البصريين بأنهم قدموا الشعر على القرآن في التقعيد، كما فرق بعضهم بين الاستنباط والاستشهاد؛ فخصُّوا القرآن بالاستنباط، وخصُّوا الشعر بالاستشهاد. والقضية تبدو لنا على النحو الآتي: أنَّ الشعر نموذج لغويٌّ عربيٌّ في أعلى سُلَّم البيان، تُستنبط منه القاعدة إلى جانب كلام العرب المنثور؛ لتحقيق غرضين: **الأول:** فهم القرآن الكريم، **والثاني:** إقامة قواعد عامة للسان العربي. وإذا كان منهج المفسرين الأوائل قد تأسَّس على عرض غريب القرآن على الشعر بغرض تفسيره

وفهمه، فإن منهج النحويين تأسَّس على عرض القرآن على الشعر بغرض تفسيره وفهمه كذلك، ولكن من خلال تشغيل آليات الصناعة النحوية. فالنحو في حقيقته مجرد وسيط صناعي يقرِّب القرآن إلى فهم المخاطَبين به، وهذا الوسيط يسعى أن يكون معادلًا لسليقة العربي التي جسَّدها عصر الصحابة والتابعين، والتي فسدت بدخول الأعاجم الإسلام ومخالطتهم للعرب.

١٢ . أن وصف النحو الموروث بالكوفي أو البصري يحتاج إلى إعادة نظر؛ لأن عمل الكوفيين ليس مبنيًّا على الرفض والتجاوز لعمل البصريين؛ بمعنى أن ما عارض فيه الكوفيون البصريين لا يمكن أن يؤسِّس لقطيعة معرفية مع الأصول النحوية التي وضعها البصريون. وعلى ذلك، فإن نقاط الاختلاف والتمايز بين ما يسمى بـ(النحو الكوفي) وما يسمى بـ(النحو القرآني) كثيرة؛ **ممَّا يؤكد المُبايَنَة المنهجيَّة واللاتناظر بينهما**. ولو أن ثمة تناظرًا بينهما في بعض الوجوه، فهو تناظر هش؛ لأن الأطر المرجعية ليست واحدة، ولا سبيل كذلك إلى الاعتقاد بأن النحو القرآني هو تطوير داخل بنية النحو الكوفي من خلال تضمينه مفاهيم لسانية عصرية؛ لأن النحو الكوفي منه المنطلق وإليه المآب عند دعاة النحو القرآني.

١٣ . أن المقارنة بين منهج البصريين ومنهج الكوفيين، تكشف عن أن منهج البصريين كان أكثر انضباطًا وتماسكًا في التقعيد وتنظيم المسائل؛ لأنهم كانوا ينشدون الاطراد والانسجام في البنية النظرية للسان العربي. وهو أمر نابع من حرصهم على عدم تضخُّم الجهاز المفاهيمي لتلك البنية. وهذا بالطبع لا يقدح في منهج الكوفيين في النظر، ولا يخصم من رصيد نظرية النحو العربي؛ وإنما يعدُّ . في رأينا . مظهر قوة في تلك النظرية؛ لأن إجراء الموازنة بين الأنحاء المتنافسة واستثمار نتائجها بعد فحصها أمر مطلوب في أي نظرية، ترمي إلى امتلاك الكفاية التفسيرية المطلوبة.

١٤ . أن ما يطرحه النحو القرآني من إشكال إجرائي يتعلق بشكل النحو المستخدم، ينبغي أن يُعاد النَّظرُ فيه على ضوء آليتي الاستنباط والاستشهاد من جهة، ومراعاة خصوصية النص القرآني ومطالب الصِّناعة النحوية من جهة أخرى.

١٥ . من المعلوم أن أي تغير على مستوى النسق يستتبعه تغير مفاهيم المصطلحات داخل هذا النسق. ونحن نرى أن تغير مصطلح النحو عند القدماء إلى مصطلح النحو القرآني عند بعض المحدثين، كان ينبغي أن يكون استجابة لتغير طرأ على النسق القديم أو التراثي. والحقيقة أنه لا يوجد تغير **محسوب** وراء استعمال هذا المصطلح الجديد؛ حتى وإن ادعى بعض المروِّجين له أنه يحمل أسس نظرية جديدة في النحو العربي. ومقتضى ذلك أن هذا المصطلح لا يطرح أي محتوى معرفي مغاير أو مفارق للقديم؛ فهو مجرد عنوان جديد لمحاولة انتقائية من موروث نحوي ضخم له نسق مغاير. ولذلك فهو **مصطلح غير نسقي**، إذا جاز لنا القول. والمصطلح غير النسقي . في فهمنا . هو المصطلح الذي ينفصل مفهومه عن النسق المعرفي الذي يستوعبه. ومن هذا المنطلق رأينا أن نظرية النحو القرآني تفتقد شرط الانسجام بأنواعه المختلفة: الداخلي والخارجي والإبستمولوجي.

١٦ . يمكن القول . في ضوء ما سبق . إن (نظرية النحو القرآني) لا تزيد عن كونها مجرد صيغة انتقائيَّة تلفيقيَّة، طرحها بعض الباحثين بغرض تجديد النحو العربي وتيسيره، ولا تتمتع بمحتوى معرفي متماسك يؤهِّلها لحيازة مصطلح (النظرية)؛ ولذلك لم يكن لها نصيبٌ من الرَّواج والقَبول العلميِّ في أوساط الدَّارسين وقت طرحها[١٩٢]. ولا

(١٩٢) يدل على ذلك قول الدكتور أحمد مكي الأنصاري نفسه . في كتابه(الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين)، ص(ح) .: «وأغرب من هذا أن بعض العلماء الأجلاء في زماننا هذا يشفقون على النحو والنحاة، ولا يستريحون لهذا الدفاع القوي عن القرآن المجيد، وقراءاته المحكمة المتواترة. وليتهم رجعوا إلى دينهم وإيمانهم الراسخ في أعماقهم ليثوبوا إلى رشدهم،

شك أن تسليم بعض الباحثين مؤخَّرًا بأفكار هذه(النظرية)، بل وعنونة مؤلفاتهم بها، دون تحديد موقف نقدي منها[١٩٣]، يمثِّل . في رأينا . تفكيكًا لبنية النحو العربي في أذهان الطلاب، وتوهينًا لقيمته في نفوسهم.

ولا يعني ذلك بالطبع التقليل من التكوين العلمي لأصحابها أو النيل من كفاءتهم الشخصية؛ فهم مشكورون مأجورون إن شاء الله؛ وإنما أردت أن أكشف للقارئ الكريم، من خلال القراءة المعرفية، عما تطرحه تلك(النظرية) من إشكاليات.

وليعلموا أن القرآن الكريم أولى بالدفاع من النحو والنحاة» . وقوله أيضًا . في كتابه(نظرية النحو القرآني)، ص ٣٠، ٣١ .: «على أن الشيء الوحيد الذي ينغص عليَّ هذه اللذة بعض التنغيص، أنني أجد بعض الأصدقاء الفضلاء يعارضون هذه الآراء، ولا يهضمونها حق الهضم. وبالتالي لا يتعاطفون معها لسبب أو لآخر».

(١٩٣) من ذلك . مثلًا . كتاب(دراسات في النحو القرآني)، للدكتور عبد الجبار فتحي زيدان.

. ثبت المصادر والمراجع:

. القرآن الكريم.

. الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، [د. ط]، [د. ت].

. إحياء النحو، الأستاذ/إبراهيم مصطفى، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ . ١٩٩٢م.

. الأسس الإبستمولوجية للنظرية اللسانية: البنيوية والتوليدية، د/محمد محمد العمري، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمَّان . الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.

. الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب(النحو . فقه اللغة . البلاغة)، د/تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٤م.

. أصول الفكر اللغوي العربي في دراسات القدماء والمحدثين: دراسة في البنية والمنهج، د/حامد ناصر الظالمي، سلسلة دراسات، الشئون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.

. الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د/عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٧ هـ . ١٩٩٦م.

. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، د/محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٨م.

. إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٥ هـ . ٢٠٠٥م.

. الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، قرأه وعلَّق عليه: د/محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ . ٢٠٠٦م.

. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: د/جودة مبروك محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

. الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د/مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩ هـ . ١٩٧٩م.

. البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، د/أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة السادسة، ١٩٨٨م.

. البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، [د. ط]، [د. ت].

. بلاغة أرسطو بين العرب واليونان، د/إبراهيم سلامة، مكتبة الأنجلو، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٦٩هـ.

. البلاغة العربية: أصولها وامتداداتها، د/محمد العمري، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء . المغرب، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ . ١٩٩٨م.

. التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، د/عبد الفتاح لاشين، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٠م.

. التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات، د/أحمد المتوكل، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ . ٢٠٠٥م.

. تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الثالثة، ٢٠١٠م.

. التفكير العلمي في النحو العربي: الاستقراء . التحليل . التفسير، د/حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمَّان . الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

. تقريب المقرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م.

. التوجيه النحوي عند أبي حيان الأندلسي من خلال تفسير البحر المحيط: دراسة في ضوء نظرية السياق، رسالة دكتوراه، د/أيمن عبد المجيد عثمان علي، كلية الآداب . جامعة بني سويف، ٢٠١٦م.

. ثقافة النص: قراءة في السرد اليمني المعاصر، سماح عبد الله أحمد الفران، الأكاديميون للنشر والتوزيع، [د. ط]، [د. ت].

. الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦م.

. خواطر هيكلية في كتاب سيبويه و(كتب) من جاء بعده من النحاة، تأليف: هاينس غروتسفلد، تعريب: عبد الجبار بن غريبة، حوليات الجامعة التونسية، تونس، العدد الثامن عشر، ١٩٨٠م.

. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥ هـ . ٢٠٠٤م.

. دراسات لغوية، د/عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٩٥م.

. الدرس النحوي من الجملة إلى النص: مقدمة للقارئ العربي، أ/مصطفى جلال، مجلة قراءات للبحوث والدراسات الأدبية والنقدية واللغوية، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة معكسر، الجزائر، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠١١م.

. دروس في كتب النحو، د/عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت . لبنان، ١٩٧٥م.

. الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين، د/أحمد مكي الأنصاري، طبع دار الاتحاد العربي للطباعة، توزيع دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ هـ . ١٩٧٣م.

. دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه: أبو فهر/محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ . ١٩٩٢م.

. دينامية القوة بين بنى الوجود وبنى اللغة، د/محمد صالح البوعمراني، مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، المجلد(٤/٢٥)، العدد(١٠٠)، عدد(الإدراكيات)، ٢٠١٧م.

. الرد على النحاة، لابن مضاء، تحقيق: د/محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ . ١٩٧٩م.

. سلطة الجذور: الأثر السلبي للنحو على الدرس البلاغي(سلطة النحو)، د/عيد بلبع، مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد(٦٠)، عدد(الثقافة الشعبية والحداثة)، صيف . خريف ٢٠٠٢م.

. سيبويه في الميزان، د/أحمد مكي الأنصاري، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٣٤، ١٩٧٤م.

. سيبويه والقراءات: دراسة تحليلية معيارية، د/أحمد مكي الأنصاري، طبع دار الاتحاد العربي للطباعة، توزيع دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٣٩٢ هـ . ١٩٧٢م.

. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، ومعه كتاب(منتهى الأدب بتحقيق شرح شذور الذهب)، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م.

. شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، تحقيق: محمد خير طعمة حلبي، دار المعرفة، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

. ضحى الإسلام: نشأة العلوم في العصر العباس الأول، الأستاذ أحمد أمين، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣م.

. طرق التمثيل التركيبي في اللسانيات العربية المعاصرة وحدود كفاءتها في تحليل الجملة: تجربة الجامعة التونسية نموذجًا، لطفي الذويبي، مجلة اللسانيات العربية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، العدد الرابع، صفر ١٤٣٨هـ . نوفمبر ٢٠١٦م.

. ظواهر نحوية في الشعر الحر: دراسة نصية في شعر صلاح عبد الصبور، د/محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

. العربية وعلم اللغة البنيوي: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، د/حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦م.

. علم اللغة الحديث، د/محمد حسن عبد العزيز، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ . ٢٠١١م.

. فتنة النص: بحوث ودراسات نصية، د/محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

. الفروق، لأبي العباس القرافي، مطبعة الحلبي، [د. ط]، [د. ت].

. الفصل بين الأهواء والملل والنحل، لابن حزم، تحقيق: د/محمد إبراهيم نصر ود/عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، [د. ط]، [د. ت].

. فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، د/رجاء عيد، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثانية، [د. ت].

. في أدلة النحو، د/عفاف حسانين، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

. في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية: آفاق جديدة، د/سعد عبد العزيز مصلوح، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

. في اللسانيات العربية المعاصرة: دراسات ومثاقفات، د/سعد عبد العزيز مصلوح، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٤م.

. قراءة في كتاب: نظرية النحو القرآني للدكتور أحمد مكي الأنصاري، د/محمد حسن عواد، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد السابع، العدد(١/أ)، ١٤٣٢ هـ . ٢٠١١م.

. قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، د/حافظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ، منشورات الاختلاف . الجزائر، والدار العربية للعلوم ناشرون . لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ . ٢٠٠٩م.

. قضايا لسانية وحضارية، د/منذر عياشي، دار طلاس، دمشق، ١٩٩٠م.

. القياس في اللغة العربية، الشيخ/ محمد الخضر حسين، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، ١٣٥٣ هـ.

. الكشاف، للزمخشري، تحقيق: الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ/علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م.

. الكفاية العلمية والتعليمية للنظرية الخليلية الحديثة، يحيى بعيطيش، مجلة التواصل، عدد(٢٥)، مارس ٢٠١٠م.

. اللسانيات واللغة العربية: نماذج وتراكيب دلالية(الكتاب الأول)، د/عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء . المغرب، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٠م.

. اللغة والمعرفة: قضايا البحث البيمعرفي(مقاربة أولية لأنموذج العلاقة بين اللسانيات وعلم المعرفة)، د/محمد الوحيدي، مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، المجلد(٤/٢٥)، العدد(١٠٠)، عدد(الإدراكيات)، ٢٠١٧م.

. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د/مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٧٧هـ . ١٩٥٨م.

. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، [د. ت].

. معاني القرآن، للفراء، عالم الكتب، بيروت . لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ . ١٩٨٣م.

. معجم مصطلحات الأدب، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٤٣٥هـ . ٢٠١٤م.

. المعنى في البلاغة العربية، د/حسن طبل، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م.

. مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية: قراءة في شروح التلخيص للخطيب القزويني، د/صابر الحباشة، دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.

. مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق وشرح: د/عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ . ٢٠٠٢م.

. مفهوم النحو القرآني ومجالاته وتطبيقاته: دراسة في كتب النحو القرآني المعاصرة، د/محمد أبو القاسم حسن عباس، المؤتمر الدولي الخامس للغة العربية، دولة الإمارات العربية المتحدة . دبي، رجب ١٤٣٧هـ . مايو ٢٠١٦م.

. مفهوم النموذج في الدراسات اللسانية الصورية، أ/بابا أحمد رضا، مجلة قراءات للبحوث والدراسات الأدبية والنقدية واللغوية، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة معسكر، الجزائر، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠١١م.

. مفهوم النموذج اللساني وشروط بنائه، د/عز الدين البوشيخي، جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس، سلسلة الندوات(٤) ١٩٩٢م، ندوة «اللسانيات واللغة العربية بين النظرية والتطبيق».

. مقبولية نحو الشكل وأثر ممارسة الضغوط في أداء الدلالة، د/جودة مبروك محمد، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد(٧)، العدد(٣)، شوال ١٤٣١هـ . أكتوبر ٢٠١٠م.

. المقرِّب ومعه مُثُل المقرِّب، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م.

. من آفاق الفكر البلاغي عند العرب، د/عبد الحكيم راضي، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

. من أجل نحو عربي جديد: دراسات في نحو اللغة العربية، خليل كلفت، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

. من أسرار اللغة، د/إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة السادسة، ١٩٧٨م.

. المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، د/أحمد المتوكل، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ . ٢٠٠٦م.

. من ظواهر الأشباه والنظائر بين اللغويات العربية والدرس اللساني المعاصر «الترادف»، د/عبد الرحمان بودرع، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي . الكويت، الرسالة(٢٢٧)، الحولية(٢٥)، مارس ١٤٢٦هـ . ٢٠٠٥م.

. من ظواهر التركيب في النص القرآني، د/طارق سعد شلبي، [د. ب].

. من قضايا النظرية اللغوية العربية، د/عبد الرحمن بودرع، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الثامنة والعشرون، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م.

. منهج المدونة المغلقة: مباحث تأسيسية لتفسير القرآن بالقرآن، د/حسن عبد الغني الأسدي، دار الرافد . قم، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ . ٢٠١٧م.

. منهج النحاة العرب، د/تمام حسان، حوليات كلية دار العلوم، العدد الثاني، ١٩٦٩ . ١٩٧٠م.

. المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، د/عز الدين مجدوب، دار محمد علي الحامي، الجمهورية التونسية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

. النحو العربي والدرس الحديث، د/عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت . لبنان، ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م.

. نحو قراءة إبستمولوجية معرفية للتراث النحوي العربي، د/عبد الرحمن بو درع، الندوة الدولية الثانية(قراءة التراث الأدبي واللغوي في الدراسات الحديثة) المنعقدة في: ٢٥ . ١٤٣٥/٤/٢٧هـ . ٢٥ . ٢٠١٤/٢/٢٧م ، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة الملك سعود.

. نحو القرآن، د/أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٩٤هـ . ١٩٧٤م.

. النحو القرآني في ضوء لسانيات النص، د/هناء محمود إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.

. النحو القرآني في ضوء منهج جديد(المدوَّنة المغلقة)، د/وفاء عباس فياض، مجلة الأستاذ، العدد(٢٢٢)، المجلد الأول، ١٤٣٨هـ . ٢٠١٧م.

. النحو القرآني: قواعد وشواهد، د/جميل أحمد مظفر، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤١٨ هـ . ١٩٩٨م.

. نحو النص: اتجاه جديد في الدرس النحوي، د/أحمد عفيفي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

. النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم(الجزء الثاني)، د/محمد صلاح الدين مصطفى بكر، مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٧٩م.

. النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، [د. ط]، [د. ت].

. نظرات في التراث اللغوي العربي، د/عبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلامي، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

. نظرية النحو القرآني: نشأتها وتطورها وتكوينها، د/أحمد مكي الأنصاري، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٥٧، ١٩٨٥م.

. نظرية النحو القرآني: نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية، د/أحمد مكي الأنصاري، دار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.

. النقد العربي: نحو نظرية ثانية، د/مصطفى ناصف، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب . الكويت، مارس ٢٠٠٠م.

. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م.

The Qur'anic Grammar and the Problem of Classification A Study of the Epistemic Bases of the Relationship of Knowledge to its Subject

Abstract

This research aims to re-read the data of the Qur'anic Grammar theory proposed by some modern Arab linguists, in the light of the controversy over classification. It is a complex problem that subdivides into three problems: an epistemological problem, a theoretical problem, and a procedural problem.

The epistemological problem relates to the question of the paradigm; that is: Which of the two fields constitutes a model for the other: the grammar or the Qur'an? Was grammar used as a means of studying the Qur'anic text, or was the Qur'anic text used as a model to present grammatical issues raised by grammarians in their discussions? As for the theoretical problem, it imposes itself on the various students of the Qur'anic text from the grammatical or syntactic perspective, to be summed up in the following question: What form of grammar can be invested in approaching the Qur'anic text? The procedural problem presents itself via the relationship of grammar, as a conceptual and procedural device, to the Holy Qur'an as a sacred text. In other words: How do grammarians construct their procedural practices? What is their suitability to the general principles on which their grammatical theory is based? Does the practice differ according to the language material? It became clear to us that (the Qur'anic Grammar theory) is empirical; in terms of the lack of theorizing about it, and the lack of awareness of the negative effects of the previous problems, on the level of the relationship between science and its subject. Hence, it is a selective reductive formula that does not have a coherent epistemological content or a tight syntactical

device that qualifies it to possess the term (theory), as it turns out that Qur'anic grammar is a non-formal term; because its concept is separated from the epistemic system that frames it, and this separation is caused by a lack of awareness of the epistemic bases on which Arabic grammar is built.

Keywords: Qur'anic Grammar, Arabic Grammar, the problem of classification, epistemological bases, empiricism.